

جامعة 8 ماي 1945

قائمة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان

دور السياسة النقدية في علاج التضخم

-دراسة حالة الجزائر- خلال الفترة 2010-2022

إشراف الأستاذة:

معيزي جزييرة

إعداد الطلبة:

■ بوزيت يمينة

■ صوشة رنده

السنة الجامعية 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وعرهان

الحمد لله الذي وفقنا وسدد خطانا في إنجاز هذا العمل  
نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره، سبحانك ربي لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك  
أنت العليم الحكيم، اللهم علمنا علما ينفعا وانفعنا بما علمتنا.  
نتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساعدتنا في إنجاز هذا البحث ونختص بالذكر  
الأستاذة المشرفة " معيزي جزيرة " التي كان لها الفضل بعد فضل الله تعالى  
فيما بذلته من جهد في توجيهنا وإرشادنا... لكي منا كل الشكر والعرهان  
كما نتقدم بالشكر إلى أستاذتنا الكرام في كلية العلوم الإقتصادية وخاصة  
أساتذة تخصص الإقتصاد النقدي والبنكي

يمينة ورندة

# إهداء

الحمد لله على توفيقه لي وما كنت لأبلغ هذا لولا إذ وفقني

بكل الحب أهدي عملي هذا

إلى أمي العظيمة وإلى خالد الذكر، الذي وفته المنية منذ عشرين عام، أبي " السعيد "

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة

إلى من تجسد فيها معنى الإلتزام والمثابرة رغم مسؤولياتها، الزميلة " أمينة بوزيت "

إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وأختص بالذكر، الأستاذة المشرفة " معيزي جزيرة "

إلى صديقتي

إلى زميلاتي في المدرسة القرآنية

إلى زملاء وزميلات الجامعة

إلى كل من كان لي عوناً ولو بالكلمة الطيبة

" جزاكم الله عني كل الخير "

رندة

# إهداء

الحمد لله الذي وهبني التوفيق والسداد ومنحني الثبات وأعانتني على إتمام هذا العمل المتواضع

فلك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

" أمي وأبي ... رحمهم الله "

إلى من كان عوناً وسنداً لي

" زوجي الكريم.. نبيل ماضي "

وإلى قرة عيني " إبنتي فرح ياسمين.. رعاها الله "

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي

إلى من ساندتني وتحملتني طيلة هذا المشوار " رندة صوشة "

إلى صديقتي ... " الأستاذة بوفلفل سهام " على مساعدتها

وإلى زملائي في العمل في قسم الأجور خاصة

يمينه

## ملخص:

باعتبار أن السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الإستقرار النقدي، يهدف هذا البحث إلى إبراز دور السياسة النقدية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022، حيث ترتبط فعالية هذه السياسة بوجود سلطة نقدية رشيدة قادرة على التحكم في أدواتها للتأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية التي من بينها التضخم.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التضخم في الجزائر ليس ظاهرة نقدية فقط وإنما تتحكم فيه عوامل مؤسسية وأخرى هيكلية.  
- إعتمدت السلطات النقدية في الجزائر على الأدوات غير المباشرة من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي.  
- يعتمد نجاح السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم من خلال مواجهة عدة تحديات من بينها غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تحريك عجلة التنمية خاصة في مجال الإنتاج والإستثمار. وكذا ضعف إستقلالية البنك المركزي بالإضافة لعدم وجود شفافية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، التضخم، السلطة النقدية، المستوى العام للأسعار، الاستقرار النقدي.

## Abstract :

Considering that monetary policy is among the most important economic policies that countries rely on to achieve monetary stability,

This research aims to highlight the role of monetary policy in treating inflation in Algeria during the period 2010-2022, as the effectiveness of this policy depends on the presence of a rational monetary authority that is capable enough to control its tools to influence various economic variables, including Inflation.

Through this research, we reached the following results:

- Inflation in Algeria is not only a monetary phenomenon, but is controlled by institutional and structural factors.
- The monetary authorities in Algeria have relied on indirect tools in order to influence the size of the money supply.
- The success of monetary policy in Algeria depends on combating inflation by facing several challenges, including the absence of real political will to move the wheel of development, especially in the field of production and investment. As well as the weak independence of the Central Bank in addition to the lack of transparency.

**Keywords:** Monetary policy. Inflation. Monetary authority. General level of prices. Monetary stability.

## Résumé:

Considérant que la politique monétaire est l'une des politiques économiques les plus importantes sur lesquelles les pays comptent pour parvenir à la stabilité monétaire,

Cette recherche, vise à mettre en évidence, le rôle de la politique monétaire dans le traitement de l'inflation en Algérie, au cours de la période (2010-2022), l'efficacité de cette politique étant liée à la présence d'une autorité monétaire rationnelle capable de contrôler ses outils pour influencer diverses variables économiques, dont l'inflation.

Grâce à cette recherche, nous sommes parvenus aux résultats suivants :

- L'inflation en Algérie, n'est pas seulement un phénomène monétaire, mais elle est contrôlée par des facteurs institutionnels et structurels.
- Les autorités monétaires algériennes se sont appuyées sur des outils indirects pour influencer la taille de la masse monétaire.
- Le succès de la politique monétaire en Algérie dépend de la lutte contre l'inflation face à plusieurs défis, dont l'absence d'une réelle volonté politique de faire bouger la roue du développement, notamment dans le domaine de la production et de l'investissement. Ainsi que la faible indépendance de la Banque centrale en plus du manque de transparence.

**Mots-clés:** Politique monétaire. Inflation. Autorité monétaire. Niveau général des prix. Stabilité monétaire



# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	الإهداء
	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
40-6	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية</b>
7	المبحث الأول: مدخل إلى النقود
7	المطلب الأول: النقود: المفهوم، الوظائف، الأنواع
14	المطلب الثاني: قيمة النقود
16	المطلب الثالث: تحليل الكتلة النقدية
18	المبحث الثاني: نظرة عامة حول السياسة النقدية
18	المطلب الأول: السياسة النقدية : تعريف، الأنواع، الأهمية.
22	المطلب الثاني: السياسة النقدية: الأدوات، الأهداف
29	المطلب الثالث: قنوات إنتقال السياسة النقدية
32	المبحث الثالث: التحليل الفكري للسياسة النقدية
32	المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك
35	المطلب الثاني: السياسة النقدية عند الكينزيين
37	المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود
78-42	<b>الفصل الثاني: التأسيس النظري لظاهرة التضخم</b>
43	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم
43	المطلب الأول: تعريف التضخم
45	المطلب الثاني: التضخم: الأسباب، الأنواع
51	المطلب الثالث: آثار التضخم
56	المبحث الثاني: تفسير التضخم حسب المدارس الفكرية
56	المطلب الأول: التضخم عند الكلاسيك
61	المطلب الثاني: المدرسة الكينزية في تفسير التضخم
63	المطلب الثالث: التضخم في الفكر الاقتصادي الحديث
67	المبحث الثالث: سياسات ووسائل مكافحة التضخم
67	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم



## فهرس المحتويات

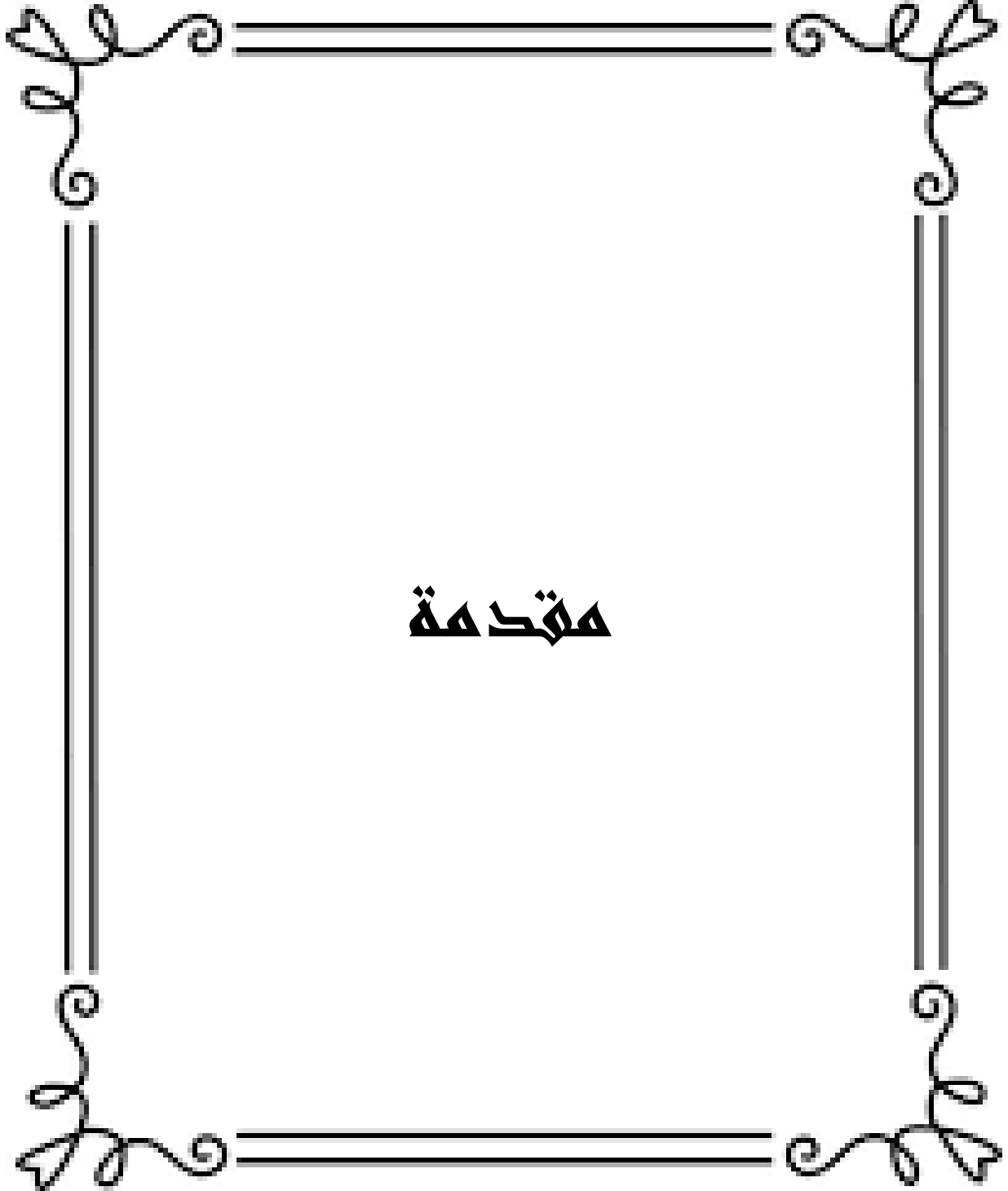
72	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في مكافحة التضخم
75	المطلب الثالث: سياسات أخرى لمكافحة التضخم
126-80	الفصل الثالث: مساهمة السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر
81	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر
81	المطلب الأول: مسارتطور السياسة النقدية في الجزائر
84	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
88	المطلب الثالث: تطور الوضع النقدي في الجزائر
94	المبحث الثاني: التضخم في الجزائر
94	المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر
98	المطلب الثاني: مؤشرات، مصادر التضخم في الجزائر
106	المطلب الثالث: آثار التضخم في الجزائر
113	المبحث الثالث: مساهمة السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر
113	المطلب الأول: دور أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم
123	المطلب الثاني: السياسة النقدية: عوامل نجاح، المعوقات
128	الخاتمة
132	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	إسم الجدول	رقم الجدول
85	تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	01
87	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	02
89	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	03
91	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	04
96	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	05
98	تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	06
100	تطور معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	07
101	تطور معدل نمو المؤشر الضمني المخفض للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2017	08
102	تطور معدل نمو الكتلة M2 في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	09
104	تطور الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	10
105	معدلات النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	11
107	تطور الإستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	12
109	توزيع الإستثمار حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021	13
110	تطور الصادرات والواردات وأسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	14
114	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	15
116	تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 200-2022	16
120	نسب إسترجاع السيولة خلال الفترة 2010-2022	17
122	معدلات فوائد تسهيلات الإيداع خلال الفترة 2010-2016	18

## قائمة الأشكال

الصفحة	إسم الشكل	رقم الشكل
34	تأثير الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار	01
50	أنواع التضخم حسب حدة الضغط التضخمي	02
58	العلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار	03
68	العلاقة بين سعر الفائدة وسياسة السوق المفتوحة	04
69	العلاقة بين الدخل والإنفاق الإستهلاكي والإستثمالي	05
86	تطور معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	06
96	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	07
102	تطور معدل نمو الكتلة M2 في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	08
114	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	09



# مقدمة

## المقدمة

تعتبر ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الإقتصادية إنتشارا في عصرنا الحالي، ومن أكبر المشاكل التي تعاني منها إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، غير أن شدّتها تختلف من إقتصاد لآخر بإختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثها، وكذا الآثار التي تخلفها، ولقد شغلت هذه الظاهرة حيزا كبيرا من دراسات الإقتصاديين، حيث ظهرت عدة مدارس فكرية قامت بإعطاء العديد من وجهات النظر لتشخيصها، من خلال تحليل وتفسير مختلف جوانب هذه الظاهرة لإيجاد حل للحد منها أو السيطرة عليها قبل تتفاقم خطورتها.

يتفق كل من الأكاديميين وصناع السياسة، بناء على الخبرة والمساندة القوية القائمة على التجربة، على أن التضخم المرتفع (وما يرتبط به من قابلية عالية للتغيير) يشوه القرارات التي يتخذها قوى القطاع الخاص الفاعلة بشأن الإستثمار والإدخار والإنتاج، ويؤدي في النهاية إلى نمو إقتصادي أكثر بطئ، ونتيجة لذلك، قامت أعداد متزايدة من الدول بمنح الإستقلال المؤسسي للبنوك المركزية وألزمها قانونا بتوجيه السياسة النقدية أساسا لتحقيق نوع ما من إستقرار الأسعار.

بالنسبة للجزائر، تسعى للخروج بأقل الأضرار جراء الأزمات والإختلالات الإقتصادية التي يسببها التضخم، فكانت أبرز تحدياتها كيفية التوفيق بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة وبين المحافظة على الإستقرار النقدي، فإقتصادها الريعي الذي يعتمد على عائداته النفطية معرض دائما للأزمات النقدية والمالية جراء التقلبات في سوق النفط العالمي، وعليه شهدت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية، والتي كان أهمها إنتقالها من نظام الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر، فعرفت مطلع التسعينات صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي كان بمثابة اللبنة الأولى في بناء سياسة نقدية قادرة على مواجهة ظاهرة التضخم، فأصدرت الحكومة مجموعة من الأوامر التي فصلت في مضمونها أدوات السياسة النقدية ومختلف أهدافها المسطرة، والتي كان من أهمها الإستقرار النقدي. حيث يتوقف نجاح السياسة النقدية على تحقيق أهدافها الوسيطة والنهائية.

### • إشكالية البحث:

وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل مساهمة السياسة النقدية في كبح معدلات التضخم في الجزائر؟

وإنطلاقا من الإشكالية السابقة ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-هل تنجح السياسة النقدية في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية (الجزائر)؟

-لماذا معالجة التضخم في الدول النامية أكثر صعوبة منه بالدول المتقدمة؟

-ما مدى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في الجزائر؟

-متى تكون السياسة النقدية أكثر كفاءة؟

## المقدمة

### • فرضيات البحث :

للإجابة على الإشكالية السابقة سوف نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إلى جانب العوامل المعتادة لجذب الطلب والعرض، هناك عوامل أخرى تتحكم في مدى فعالية السياسة النقدية في الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية والتي من بينها الجزائر.

الفرضية الثانية: تعاني الدول النامية صعوبة في توجيه التضخم لأن العديد من هذه الدول لا يزال لديها معدلات عالية نسبيا من التضخم، ومن الصعب توقع التضخم في المستقبل بدقة.

الفرضية الثالثة: يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال مساهمتها في تحقيق الإستقرار في قيمة العملة، وبالتالي الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي.

الفرضية الرابعة: تكون السياسة النقدية أكثر كفاءة عندما تفهم الأسواق أهداف السياسة والروابط بين تدابير السياسة النقدية وتلك الأهداف، إضافة إلى ضرورة وجود الشفافية.

### • أهداف البحث:

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- معرفة الأسباب الرئيسية للتضخم والسياسات المستخدمة لمكافحته.
- إبراز دور السياسة النقدية في علاج التضخم في الجزائر.
- التعرف على مدى مساهمة أدوات السياسة النقدية لمكافحة التضخم في الجزائر وعوامل نجاحها ومعيقاتها.

### • أهمية البحث:

ترتبط أهمية دراسة هذا الموضوع مع أهمية السياسة النقدية باعتبارها جزء لا يتجزأ من أدوات السياسات الإقتصادية الكلية حيث تظهر أهميتها في علاج مختلف المشاكل الإقتصادية، ومن بينها التضخم الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر لما له من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى أنها وسيلة في تحقيق الاستقرار النقدي،

### • المنهج المتبع:

لقد إرتأينا إستخدام مزيج من المناهج حيث إستخدمنا المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة وذلك لعرض مختلف التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية وكذا التضخم، وإعتمدنا على المنهج التاريخي من أجل عرض مراحل تطور النقود، وكذا السياسة النقدية، بالإضافة إلى إتبعنا المنهج التحليلي في تفسير المداس الفكرية للتضخم، وكذا تحليل مختلف

## المقدمة

الإحصائيات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية في الجزائر وعلاقتها بمعدلات التضخم وفقا لفترة الدراسة وصولا إلى النتائج .

### • الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه، ويمكن عرضها فيما يلي:

-بن بار أمحمد، تحت عنوان أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) –دراسة تحليلية قياسية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة دور السياستين النقدية والمالية لمعالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-1986)، ومن أجل تسهيل عملية إتخاذ القرار ووضع سياسة نقدية ومالية فعالة من خلال أدواتها، حيث توصل من خلال دراسته أن التنسيق بين هاتين السياستين لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومن أهمها التضخم لم يحقق المستوى المطلوب، وذلك راجع إلى التباطؤ الزمني للسياستين النقدية والمالية.

-حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

حيث هدفت دراسته لتوضيح واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر، وإبراز الدور الذي تلعبه هاتان السياستان للحد من معدلات التضخم، وأثاره السلبية على الاقتصاد الجزائري. كما تهدف إلى تحديد أي من هاتين السياستين الأجدر والأصلح للإعتماد عليها في الحد من التضخم

-السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تهدف دراسته إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2020)، وهذا على ضوء النظرية الاقتصادية وواقع هذه المؤشرات في الاقتصاد الجزائري، وإختبار علاقات التكامل المشترك للظاهرة التضخمية مع كل من الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام، الإنفاق الحكومي، الأجور، حجم الواردات، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول والمديونية الخارجية، كما هدفت هذه الدراسة إلى مساندة التوجه الجديد للسياسة النقدية في الجزائر نحو إستراتيجية إستهداف التضخم .

### • صعوبات البحث

لا يكاد يخلو بحث علمي من الصعوبات، حيث واجهنا من حيث تضارب الإحصائيات وإختلافها على مستوى التقارير الرسمية الصادرة من بنك الجزائر وكذا صندوق النقد العربي . وكذا ضيق الوقت.

### • هيكل البحث:


للإجابة على التساؤلات المطروحة ولإختبار صحة الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة إقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول نستعرضها في مايلي:

**الفصل الأول:** تناولنا فيه مبحث تمهيدي خاص بمفهوم النقود، أنواعها ووظائفها بالإضافة إلى تعرضنا للإطار النظري للسياسة النقدية من خلال تبيان مفهومها، أدواتها، قنوات إنتقالها وأخيرا النظريات المفسرة لها.

**الفصل الثاني:** شمل التأسيس النظري للتضخم حيث إحتوى على مفاهيم عامة حول التضخم، النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى أهم الوسائل المستخدمة لمكافحته.

**الفصل الثالث:** خصص ليكون فصلا تطبيقيا، حيث تطرقنا فيه إلى مسار السياسة النقدية والوضع النقدي في الجزائر خلال فترة 2010-2022، ثم إستعرضنا أنواع وأسباب التضخم في الجزائر وكذا تطور معدلاته خلال فترة الدراسة، وأخيرا بيّنا أهم الأدوات التي إستخدمها بنك الجزائر من أجل مكافحة التضخم خلال فترة الدراسة، كما حاولنا إظهار أهم المعوقات التي تقف في وجه نجاح السياسة النقدية في الجزائر.





المفصل الأول:  
الإطار النظري  
للسياسة النقدية

تمهيد:

يعتبر الإستقرار النقدي من أهم أغراض وأهداف السلطة النقدية, وذلك من خلال تبنيها لسياسة نقدية ناجعة, حيث تقوم من خلال أدواتها بتوجيه الإقتصاد نحو الإستقرار بغرض تحقيق أهداف إقتصادية مختلفة , أهمها تحقيق النمو الإقتصادي بأسعار مستقرة . فالإستقرار النسبي لقيمة النقود هدف السياسة الإقتصادية الجوهرية وخاصة في ظل الإضطرابات النقدية والمالية وعليه تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها في التحكم في عرض النقود من أجل تحقيق التوازن بين كمية العرض النقدي وما يقابلها من الإنتاج السلعي المعروض, وعليه تزيد في قيمة النقود وتحقق وظائفها الأساسية. لهذا فقد إحتلت السياسة النقدية صدارة السياسة الإقتصادية الكلية بتشكيلها لمجال خصب يعتمد عليه في رسم أهدافها وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

### المبحث الأول: مدخل إلى النقود

ظهرت النقود نتيجة لنظام المقايضة فمرت منذ ذلك الوقت بمراحل كثيرة لتصل إلى شكلها الحالي، فكانت في بادئ الأمر في شكل معادن نفيسة، ولعيب هذا النظام التي كانت من أهمها عامل التجزئة وكذا صعوبة التخزين كان لابد تطويرها لتستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

### المطلب الأول: النقود: المفهوم، الوظائف، الأنواع

نظرا لأهمية النقود في النشاط الاقتصادي كانت محل إهتمام العديد من الإقتصاديين فتناوبوا على وضع مفهوم لها، هذا الأخير الذي حدد وظائفها المتعددة.

### الفرع الأول: مفهوم النقود

تعددت التعاريف بتعدد الكتاب والمفكرين، فعرفها البعض من ناحية جوهر النقود في حين ركز البعض الآخر على وظائفها التي تقوم بها.

#### أولاً: تعريف النقود

##### أ- النقود لغة

جاء معناها في اللغة هي: "النقود جمع نقد: الحار المعجل، وهو خلاف النسيئة والمؤجل، والنقد والنقود: نميز الدراهم وإخراج الزيف منها، والنقد إعطاء النقود إلى الآخر أو قبولها من الآخر، نقول: نقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيته ويقال: إنتقد فلان الدراهم بمعنى قبلها".<sup>1</sup>

##### ب- إصطلاحا

يرى بينو (R.Penau) أن النقود هي: "مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الإقليم". أما الإقتصادي روبرتسون (D.H.Robertson) يرى أن النقود هي "كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو الإبراء من جميع إلتزامات الأعمال"، وعرّفها الإقتصادي هنري غيتون (Henri Guitton) في كتابه النقود (La Monnaie) "إن النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الإقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسوية الديون".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم علي ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، مصر، القاهرة، بدون طبعة، 2009، ص 700.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2005، ص 29.

ومن الناحية القانونية عرّفت النقود على أنها وسيلة قانونية موصوفة وشائعة ومقبولة للجميع قبولاً عاماً وتمثل إلزاماً على الجهة التي أصدرتها لإستخدامها كوسيلة للمبادلة ومقياس للقيمة وخزنها وإبراء الذمة وتسوية الديون والوفاء بالإلتزامات العاجلة والآجلة.<sup>1</sup>

وأيضاً عرفها الدكتور "ناظم الشمري" أنها "أي شيء يقبله الجميع قبولاً عاماً بحكم العرف أو القانون أو قيمة الشيء نفسه، ويكون قادراً على أن يكون وسيطاً في عمليات التبادل المختلفة للسلع والخدمات ويكون صالحاً لتسوية الديون وإبراء الذمم فهو عبارة عن النقود".<sup>2</sup>

مما سبق يمكن تعريف النقود على أنها كل شيء يحظى بالقبول العام، حيث تستمد من ثقة أفراد المجتمع فيها، مما جعلها وسيلة للتداول فيما بينهم.

### ثانياً: خصائص النقود

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة وفعالية عالية ينبغي أن يتوافر فيها بعض الخصائص التي نلخصها فيما يلي:

- سهولة الحمل والنقل: حيث يمكن حمل ونقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية كما أنها لا تكلفه أي نفقات في نقلها وحملها، فهي تتميز بصغر حجمها غير أن قيمتها كبيرة.
- التجانس: يعني أن وحدات النقد متماثلة وتكون كل وحدة من وحداتها بديلاً تاماً للآخرى ولا يكون لدى الفرد تفضيل لوحدة نقدية على أخرى.<sup>3</sup>
- قابلية للتجزئة: وعليه تستطيع النقود أن تفي بمختلف حاجيات التعامل وذلك ما يميزها عن النقود السلعية.
- الصلابة وصعوبة التلف: يجب أن تتمتع النقود بالقابلية للبقاء وألا تكون عرضة للتلف والإهلاك نتيجة لكثرة التداول.
- صعوبة التزوير.<sup>4</sup>
- أنها لا تتسم بالوفرة: وذلك من أجل الوصول إلى حالة التوازن الإقتصادي فإن كمية النقود المعروضة يجب أن تتعادل من حيث القيمة الناتج القومي (المحلي) خلال فترة زمنية محددة، فإن حدثت وكانت قيمة النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي، فإن ذلك يعرض قيمتها التبادلية إلى الإنخفاض وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون كميتها المعروضة أقل من قيمة الإنتاج القومي لأن ذلك يعيق تطور الإقتصاد.
- أن تكون نافعة: وذلك لكونها قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العرجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2010، ص 33.

<sup>2</sup> علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المهمل اللبناني، بيروت، ط 1، 2012، ص 29

<sup>3</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32.

<sup>4</sup> سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص 24، 25.

التخلي على عدد من الوحدات النقدية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: وظائف النقود

تعتبر النقود قوة شرائية عامة، وتؤدي هذه المهمة من خلال قيامها بأربعة وظائف، منها ثلاث وظائف أصلية هي: وسيط للمبادلات، مقياس للقيمة ومخزن للقيمة، أما الوظائف المكملة فهي: وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الأجلة.

#### أولاً: الوظائف الأصلية للنقود

##### أ- النقود وسيط للمبادلات

هذه الوظيفة مستمدة من طبيعة النقود ذاتها والمتمثلة بكونها مقبولة قبولاً عاماً من الجميع في المبادلات وتسوية الديون، ولذلك فإن حاملها يتمتع بقوة شرائية عامة لما يساوي قيمتها من السلع والخدمات. كما أنها الوظيفة المباشرة التي تميز النقود عن غيرها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية.<sup>2</sup>

ولقد جاءت هذه الوظيفة في الأساس للقضاء على صعوبات المقايضة، ومن بين هذه الصعوبات هي التوافق المزدوج بين رغبات المتبادلين، وهذه الصعوبة قد حذت من المبادلات، حيث أن المتعاملين ملزمين بالتواجد في نفس المكان والزمان ووجوب وجود السلعة المرغوبة من الطرفين المتبادلين وعندما ظهرت النقود واستعملت كأداة أو وسيط في المبادلات تم القضاء على هذه الصعوبة، وتحولت العملية إلى عمليتين منفصلتين:

عملية بيع من جهة بواسطة النقود: بيع سلعة ← تسديد نقود.

عملية شراء من جهة أخرى: نقود ← شراء سلعة.<sup>3</sup>

وقد نتج عن استخدام النقود كوسيط للمبادلات مجموعة من المزايا:<sup>4</sup>

- التغلب على مصاعب النقود السلعية في عدم قابليتها للتجزئة والقبول العام.
- فصل عملية البيع عن عملية الشراء وبهذا أدت النقود إلى زيادة التبادل التجاري والمبادلات وتسهيلها وتخفيض تكلفتها.
- تكفل حرية الأفراد في اختيار ليس فقط أنواع السلع والخدمات وإنما أيضاً كميتها وتوقيتها.

<sup>1</sup> طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص37.

<sup>2</sup> سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سيق ذكره، ص35.

<sup>3</sup> صالح مفتاح، مرجع سيق ذكره، ص34.

<sup>4</sup> سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سيق ذكره، ص35.

ب- النقود مقياس للقيمة

إن المقايضة لاتسمح بتحديد قيمة هذه السلعة أو تلك، بل ولا يستطيع المتعاملون التعرف على قيمة هذه السلعة أو قيمة السلع في السوق، ومن ثم كان لابد من وجود النقود التي كانت تستطيع القيام بهذه المهمة.<sup>1</sup>

وبموجب هذه الوظيفة تعتبر وحدة النقود هي المقياس الشائع للقيمة بين أطراف التبادل على إختلافهم، حيث يمكن أن تنسب إليها أي سلعة أو خدمة مما يجري تداوله فيعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة بوحدات النقود، وقد أدى إستخدام النقود كوحدة شائعة للحساب إلى إمكانية وجود نظام للإيمان يعتمد عليه الحساب الإقتصادي، فضلا عن الإختيار الرشيد في سلوك الأفراد من خلال تعاملاتهم فيما بينهم.<sup>2</sup>

وبإستخدام النقود أصبحت جميع السلع والخدمات تبادل بشيء واحد، وساعد إستعمال وحدة حساب عامة على سرعة تداول المعلومات الإقتصادية بين أفراد المجتمع، إذ أن التعبير عن مختلف السلع والخدمات بوحدة حساب موحدة ساعد البائعين والمشتريين على تحديد إختياراتهم في البيع والشراء وتحديد كمياتها وأنواعها، فاتسع مجال التخصص وتقسيم العمل خارج النطاق الضيق.<sup>3</sup>

ج- النقود مخزن للقيمة

تستعمل النقود كأداة لخصن القيم أي وسيلة للإدخار، فالنقود مخزن للقوى الشرائية عبر الزمن، لأن حامل النقود إنما يحمل قوة شرائية تحظى بالقبول العام وتمكنه من الإنفاق عبر الزمن، ويقصد بالقوة الشرائية للنقود هنا كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبادلتها بوحدة نقدية واحدة خلال فترة زمنية معينة، بيد أن إستعمال النقود كمخزن للقيم أو الإدخار أو الثروة قد يكون منتجا أحيانا وقد يكون عقيما في أحيان أخرى، فالنقود تكون مخزنا منتجا للقيم عندما يكون إدخارها بغرض توظيفها واستثمارها في إستثمارات حقيقية تولد في هذه الحالة عوائد وتراكم الثروة عند مالكيها، أما إذا تم إكتناز النقود وتعطيل دورها في الإستثمار والأرباح فإن استعمالها كمخزن للقيم يكون عقيما في هذه الحالة، لكن استعمال النقود كمخزن للقيمة بغرض مواجهة الطوارئ في المستقبل لا يعد استعمالا عقيما للنقود إذا ما تم برشد إقتصادي.<sup>4</sup>

ثانيا: الوظائف المكملة

• وسيلة للمدفوعات للأجلة

إن هذه الوظيفة ماهي إلا إمتداد لوظيفة وسيط للمبادلة ووظيفة مقياس للقيمة، ذلك لأن النظم الإقتصادية في الوقت الحاضر تتطلب وجود عقود كبيرة الحجم، ينص معظمها على الدفع في المستقبل، ومن الأمثلة على ذلك، الدين العام

<sup>1</sup>علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup>وجدى محمود حسين، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2002، ص 11.

<sup>3</sup>صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>4</sup>محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ط1، 2009، ص 23.

الحكومي، فلو اشترى شخص [100] سند حكومي بقيمة إسمية تساوي [1000]، وبفائدة قدرها 9% سنويا، ولمدة عشر سنوات بعدها يتسلم قسيمة السندات بالكامل، هذا يعني أن النقود قد استخدمت وسيلة للدفع الأجل.<sup>1</sup> ومما لا شك فيه أنه حتى تتمكن النقود من القيام بوظيفتها كقاعدة أو معيار للمدفوعات الأجلة يشترط أن تحتفظ بقيمتها لفترة طويلة نسبيا أي أن لا بد تتوفر الثقة بين المدين والدائن في أن وجدت النقود لن تتغير قيمتها وقت السداد.<sup>2</sup> وعليه فإن الثبات النسبي في قوتها الشرائية، يجعلها أكثر كفاءة في تأدية وظائفها المختلفة.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: أنواع النقود

لقد تم تقسيم النقود بناء على تطورها التاريخي إلى أنواع مختلف، ويمكن تحديد ثلاث أنواع لها هي:

#### أولا: النقود السلعية

تعد الصيغة الأولية لإستخدام مفهوم النقد والتي تعامل بها الإنسان، وكان الأساس في إستخدام الإنسان لهذه السلع بوصفها نقودا يرجع إلى قبول الآخرين بها قبولا عاما كونها وسيط لتسهيل المبادلات ولها القدرة على الوفاء لإلتزاماتها، ومن جملة هذه السلع الماشية، الملح والجلود، ثم إستخدمت أيضا إلى جانب السلع المذكورة سلع أخرى معدنية وذلك بعد إكتشاف المعادن مثل الفضة، النحاس والذهب.<sup>4</sup>

حيث في البداية كانت هذه المعادن تستخدم على شكل قطع أو كتل (على شكل سبائك) وبالتالي كان على المتعاملين التأكد من معيار ووزن هذه السبائك، ومدى نقاوتها لتفادي إمكانية تعرض المتعامل بها للغش، وهذا بالطبع أضر عملية التبادل فعاد الإنسان ليفكر كيف يستطيع التغلب على هذا العيب في السبائك، فظهرت نتيجة لذلك المسكوكات الذهبية والفضية، والتي كان لها شكل وحجم، وزن معين وكثافة معينة بمجرد أن يشاهدها الإنسان يمكن معرفة قيمتها.<sup>5</sup>

ومن الشروط الواجب توافرها في هذه النقود لضمان نجاحها هي حرية السماح لإستخدام النقود الذهبية وقابلية تحويلها إلى سلعة ذهبية كذلك تحديد مقدار الذهب الموجود في العملة المستخدمة في التداول بالإضافة إلى ضرورة إحتكار الجهة المصدرة للنقد لهذا النوع من النقود وتوفير الإستعداد للجهات المصدرة لها بشراء كافة النقد المصدر.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> حسين بني هاني، إقتصاديات النقود والبنوك-الأسس والمبادئ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص 37.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، بدون طبعة، 2011، ص 14.

<sup>3</sup> حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>4</sup> طاهر فاضل البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>5</sup> سامر بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 20.

<sup>6</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والبنوك، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2017، ص 36.

تأخذ النقود السلعية ثلاثة أشكال أساسية، تتمثل في:<sup>1</sup>

- أ- **النقود المعدنية الكاملة:** وهي تلك النقود التي تتداول في صورة مسكوكات ذهبية أو فضية، تتميز هذه النقود في أن قيمتها الذاتية كسلعة في الإستخدام غير النقدي تتعادل مع قيمتها كنقد في التداول.
- ب- **النقود الورقية النائبة:** وهي عبارة عن شهادات ورقية تنوب عن النقود المعدنية الكاملة في التداول بحيث تمثلها تمثيلاً كاملاً، فتكون في شكل شهادات إيداع تصدرها السلطات النقدية لحاملها، وتكون قابلة للتحويل إلى ذهب.
- ج- **النقود المساعدة:** خاصة بالفئات الصغيرة من العملة، وتصنع من المعادن الرخيصة مثل: النحاس، النيكل والبرونز، وتستخدم في تسوية المعاملات الصغيرة، وتحتكر الحكومة إصدارها لأنها تحقق أرباحاً من وراء ذلك تستخدمها في تغطية جزء من النفقات العامة للدولة وذلك لأن قيمتها القانونية كنقد تفوق قيمتها الذاتية كسلعة.

### ثانياً: النقود الورقية

بإزدياد الثقة في البنوك أخذ الأفراد في إيداع أموالهم في البنوك مقابل فتح حسابات جارية التي أصبحت تعرف بالودائع المصرفية وأصبح الأفراد يتعاملون فيها عن طريق الشيكات وأصبح الأفراد يتعاملون بها مكان النقود الورقية.<sup>2</sup>

نتيجة لإتساع نطاق التجارة وزيادة حجم المعاملات لجأ الأفراد إلى إيداع أموالهم لدى الصياغة خوفاً من السرقة و كانوا يحصلون على صكوك بقيمة أموالهم وكان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية يذهب إلى الصانع ويصرف منه قيمة الصك ليدفع ثمن مشترياته ومع مرور الزمن استطاع التاجر أن يقوم بتظهير الصك للتجار الآخرين ومع قبول الأفراد لهذه الفكرة ظهرت النقود الورقية.<sup>3</sup>

التي هي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها، وتمثل دين أو إلتزام في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها ممثلة بالبنك المركزي، وكانت بدايتها مستمدة من فكرة النقود الورقية النائبة تلك التي كانت تنوب عن الذهب في التداول، وقد كان غطاءها 100% ذهب وقابلة للتحويل إلى ذهب.<sup>4</sup>

وقد سميت هذه الأوراق (البنكنوت) وهو تعهد مصرفي يدفع مبلغ من النقود المعدنية لحامل الورقة عند الطلب وقد ظهرت النقود الورقية لأول مرة سنة 910م في الصين فكان لأهلها فضل سبق في إختراعها، وكانوا يتداولونها في بداية الأمر على أنها مغطاة بمعدني الذهب والفضة بنسبة 100% وفي حوالي القرن العاشر أصدرت السلطات الصينية نقوداً ورقية لا يقابلها غطاء كامل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمان نعمة الله وآخرون، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2018، ص 16، 17.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

<sup>3</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>4</sup> علي عبد الوهاب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

<sup>5</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.



### ثالثا: النقود الائتمانية

بازدياد الثقة في البنوك أخذ الأفراد في إيداع أموالهم في البنوك مقابل فتح حسابات جارية التي أصبحت تعرف بالودائع المصرفية وأصبح الأفراد يتعاملون فيها عن طريق الشيكات وأحلت مكان النقود الورقية.<sup>1</sup>

وبالتالي أصبحت النقود الورقية إلزامية وهي نقود غير قابلة للصرف بالذهب وتستمد قيمتها من القانون وهي إصطلاحا تركز على الثقة وأن الإستعمال جعل من عبارة "النقود الائتمانية" تخصص للإشارة إلى النقود المجسدة في أوراق البنك المصدر فقط من بنك الإصدار "البنك المركزي" والتي كانت في الأصل مضمونة بغطاء معدني أو عملات قابلة للصرف، إذن فظاهرة الثقة تطبق في وجود التغطية، ولكن حتى مع إختفاء التحويل ووضع الورق النقدي الإلزامي، وبقيت أيضا هذه النقود تحظى بالقبول العام والثقة في التبادل، فالنقود الائتمانية تتميز بإنقطاع الصلة بين قيمتها النقدية (الإسمية) وبين قيمتها التجارية (أي قيمتها كسلعة)، وعلى هذا الأساس احتفظت الدول بحق صك النقود لما يترتب على ذلك من أرباح تتمثل في الفرق بين القيمتين المذكورتين، بحيث أنها لو تركت هذا الأمر للأفراد سيترتب على ذلك سعيهم للحصول على أقصى الأرباح وإغراق السوق بكميات هائلة منها يؤدي إلى تدهور قيمتها.<sup>2</sup>

### رابعا: النقود الإلكترونية

ظهر هذا النوع من النقود نتيجة التقدم الكبير في تكنولوجيا الإتصالات وتزايد إستخدام الحواسيب الآلية والأنترنت، ظهرت وسائل حديثة لتسوية المدفوعات، وذلك للإستفادة من مزايا عمليات الدفع الفوري بإستخدام النقود المصرفية، وللتغلب على مشاكل عمليات حمل النقود السائلة، وتأخذ النقود الإلكترونية عدة صور، لعل من أهمها:<sup>3</sup>

#### أ- البطاقات المدبنة (DebitCards)

وتصدر للأفراد الذين لديهم حسابات جارية أو ودائع توفير لدى هذه البنوك، ويستطيع حاملي هذه البطاقات إجراء عمليات الشراء والسلع والخدمات مقابل خصم الثمن لصالح البائعين فورا، وبطريقة إلكترونية من حساباتهم الجارية لدى بنوكهم إلى الحسابات الجارية لصالح البائعين، كما تستخدم هذه البطاقات في الحصول على النقد من آلات السحب والتي تكون منتشرة على مستوى البنوك وفروعها.

#### ب- بطاقات الإئتمان (CreditCards)

تمنح هذه البطاقات لحاملها إئتمانا من الجهة المصدر لها لمدة معينة وعليه يمكن أن يستخدمها في تسوية قيمة المدفوعات سواء بالداخل والخارج بأي عملة ولسعر الصرف المعلن وقت الدفع كما يمكنه التسديد في وقت لاحق، وأكثر هذه البطاقات إستخداما وانتشارا هي: بطاقة الماستركارت والفيزاكارت.

<sup>1</sup> إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 47.

<sup>3</sup> علي عبد الوهاب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

ج- الشيكات الإلكترونية: (ElectronicCheeks)

يمكن هذا النوع الأفراد الذين يتعاملون مع شبكة الأنترنت استخدام الشيكات الإلكترونية في دفع الفواتير من حساباتهم مباشرة عبر الأنترنت دون الحاجة إلى الشيك الورقي، حيث تتم هذه العمليات إلكترونياً.

د- الدفع النقدي الإلكتروني (Electronic Cash)

هي نوع من النقود الإلكترونية ويرمز لها بالرمز (E-Cash) حيث يتم استخدامها من خلال الأنترنت في سداد قيمة المشتريات من السلع والخدمات ويطلق عليها بالأنترنت بنك.

المطلب الثاني: قيمة النقود

إن تحديد قيمة النقود يعتمد على مجموع الخصائص التي تتميز بها كوسيلة للتبادل، حيث تتأثر قيمتها بحسب تقلبات التي تطرأ على الإقتصاد.

أولاً: تعريف قيمة النقود

إن النقود لا تطلب لذاتها إذ أنه لا قيمة ذاتية لها بل هي تكتسب قيمتها من قبولها كوسيلة للدفع أي ليس قدرتها على إشباع الحاجات ولكن تمثل قيمتها في قدرتها الشرائية، أي أن قيمة النقود تتمثل في:

➤ القيمة التنظيمية للنقود أو القيمة الإسمية للنقود.

➤ القيمة الخارجية للنقود: وهي القيمة الخارجية للعملة. أي نسبة المبادلة بين العملة الأجنبية والعملة المحلية، ومقدار سعر الصرف، وبين سعر صرف قيمة النقود في النطاق الدولي، وهذه القيمة الخارجية تحدد قدرة النقود المحلية على شراء السلع الأجنبية وأسعار الصرف، سواء كانت ثابتة أو متغيرة، تعتبر مؤشرات للقوة الشرائية للعملة المحلية في التبادل الدولي.

➤ القيمة الداخلية أو القدرة الشرائية للنقود: ويقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة نقدية واحدة في فترة زمنية معينة، وتتوقف هذه القيمة على مستوى الأسعار، فإذا ارتفعت الأسعار تهبط قيمة النقود، وأن كل وحدة نقدية ستشتري كمية أقل من السلع والعكس صحيح<sup>1</sup>.

ثانياً: تقلبات قيمة النقود

تتأثر قيمة النقود بالعديد من العوامل فيطراً عليها تقلبات، تارة ترتفع قيمتها وتارة أخرى تنخفض، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى التعرف على تلك العوامل وكذا تأثيرها على قيمة النقود.

أ- قيمة النقود وقوى العرض والطلب

يمكن تحديد قيمة النقود أي القوة الشرائية لها، طبقاً لقانون العرض والطلب، بالعلاقة بين الحجم الحقيقي للصفقات والخدمات المقومة، وبين ما يسمى " التيار النقدي " أي عرض النقود، وذلك خلال فترة معينة، وكما سبق القول أن

<sup>1</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 64.

قيمة النقود هي ما يمكن أن تشتريه هذه النقود من سلع وخدمات خلال فترة معينة، فإذا استطعنا بنفس المبلغ أن نشترى كميات أكثر من السلع والخدمات، أي إذا هبطت الأسعار تكون قيمة النقود قد ارتفعت نسبياً<sup>1</sup> والعكس صحيح. فقيمة السلع لا تبقى ثابتة بل تتغير إستناداً لتغير التكلفة أو تغير قيمة النقود.

ذلك أن الطلب الحقيقي الملموس على البضائع والخدمات وكذلك العرض الحقيقي الملموس لنفس هذه البضائع والخدمات، يجب بالضرورة أن يتم لقاء مقابل مماثل تماماً على هيئة نقود، لأن طبيعة الأمور تقتضي بأن بيع بضائع أو خدمات بقيمة معينة يستوفي مبلغاً من النقود مساوياً للمبلغ المدفوع من قبل من يشتري هذه البضائع أو الخدمات.<sup>2</sup>

#### ب- قيمة النقود ومستوى الأسعار

توجد علاقة عكسية بين تغيرات مستوى الأسعار، وبين تغيرات قيمة النقود، فإذا انخفضت الأسعار، ارتفعت قيمة النقود، وإذا ارتفعت الأسعار، انخفضت قيمة النقود، ولو أن الأسعار جميعها تغيرت في نفس الوقت، وفي نفس الإتجاه وبنفس الدرجة، لكانت المشاكل التي تواجهنا من جراء تقلبات قيمة النقود، هي مشاكل بسيطة، وحتى لو سلمنا جدلاً بحدوث هذا الغرض التخيلي، فإن من نتائجه إختلال في بعض الموازين، لأن الدين لم يتغير في كل من الحالتين. ولكن الواقع أن الأسعار تسلك سلوكاً مغايراً وغير منتظم، فتسبب في تقلباتها صعوبات وإضطرابات تؤثر على القطاعات والعلاقات الإقتصادية.<sup>3</sup>

غير أنه يجب ألا يفهم من هذه العلاقة بين الأسعار وقيمة النقود أن كل متغير يعمل بمفرده ومستقل عن الآخر، كلاهما تعبيران مختلفان لحقيقة واحدة هي (مبادلة السلع بالنقود) والحقيقة الواحدة لا تكون سبباً وأثراً في آن واحد.

#### ثالثاً: قياس التغيرات في قيمة النقود

تبدل قيمة النقود من فترة لأخرى وتختلف من فترة الركود إلى فترة التضخم، وحتى نستطيع قياس تغيرات هذه القيمة لابد من استخدام الأرقام القياسية، وهذه الأخيرة هي عبارة عن سلسلة من الأرقام تبين التغيرات التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال فترة أو فترات مختلفة بالقياس إلى ما كان عليه ذلك المستوى في فترة سابقة تتخذ أساساً للقياس أو قاعدة للمقارنة.<sup>4</sup>

وللتوضيح فإنه يتم ذلك بإختيار سنة معينة تكون هي سنة الأساس والسنة المطلوبة لمعرفة التغيرات فيها بالنسبة لسنة الأساس هي سنة المقارنة، ودلالة الأرقام القياسية هي أن إرتفاع الأرقام القياسية يعني إنخفاض قيمة النقود، أي أنه عند حدوث تغير في مستوى الأسعار في إتجاه معين يعني تغير قيمة النقود أو قدرتها الشرائية في الإتجاه المعاكس، حيث أن قيمة النقود هي مقلوب الرقم القياسي للأسعار، والجدير بالذكر أن الأرقام القياسية للأثمان ليست في الواقع مقاييس

<sup>1</sup> سلمان بوزياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، بدون طبعة، 1996، ص ص 190-191.

<sup>2</sup> سلمان بوزياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191.

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب، إقتصاديات المال والنقود، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص ص 30.

<sup>4</sup> علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 84.

كاملة لقيمة النقود وإنما هي مقاييس نسبية، تساعد على عمل المقارنات الخاصة بالقوة الشرائية للنقود في وقت ما مع قوتها الشرائية في أوقات أخرى.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: تحليل الكتلة النقدية

#### أولاً: تعريف الكتلة النقدية

لا يوجد تعريف واضح ومحدد لمفهوم الكتلة النقدية إلا أن البعض حاول إعطاء تعريف لها من خلال المفهوم الضيق والواسع الذي يشمل مكونات الكتلة النقدية.

فمن خلال التعريفات المقدمة للنقود وأشكالها يصبح من الواضح أن الكتلة النقدية تتكون من أصول القطاع غير المصرفي النقدية القابلة للسيولة، كدين على النظام المصرفي وتشمل الأوراق النقدية الصادرة من البنك المركزي والنقود المساعدة أو كسور النقود والودائع تحت الطلب وهذا حسب التعريف الضيق للكتلة النقدية المستعمل في بعض الدول، وهناك التعريف الموسع الذي يشمل الأموال شبه النقدية. فالكتلة النقدية بمفهومها الواسع: هي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة.<sup>2</sup>

#### ثانياً: مكونات الكتلة النقدية

إن العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعاً وإستعمالاً في التحليل الإقتصادي التي تنشرها السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية. تتمثل فيما يسمى المجمعات النقدية الرسمية (Agrégats Monétaires Officiels)<sup>3</sup> وتتمثل مكونات الكتلة النقدية فيما يلي:

أ- الأموال المتاحة النقدية أو تسمى المتاحات النقدية: وتشمل ثلاث أنواع وهي:

❖ الأوراق النقدية المتداولة الصادرة من البنك المركزي.

❖ النقود المساعدة المتداولة.

❖ الودائع تحت الطلب: وتسمى النقود الكتابية: وهي تكون موزعة حسب المؤسسات التي يتعامل معها وهي:

- ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض وهي تشمل نسبة عالية من مجموع الودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى حسابات الشيكات التي تدخل ضمن الودائع تحت الطلب لدى البنوك.

<sup>1</sup> زينب عوض الله، محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات حلي الحقوقية، لبنان، بدون طبعة، 2003، ص ص 212، 213.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> محمد الشريف إلمان، مهارات في النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، الجزائر، بدون طبعة، 2003، ص 45.

- وداع لدى الخزينة (لدى مراكز الصكوك البريدية في بعض الدول مثل الجزائر، فرنسا) والحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات.

- حسابات الأفراد والمؤسسات لدى البنك المركزي.

- الودائع الأخرى في حسابات الشيكات لدى صناديق الإيداع.

### ب- الأموال الجاهزة الشبه نقدية

تشمل الأموال الشبه نقدية ومجموع الودائع المصرفية والخزينة التي لا يمكن إدماجها في التداول بشكل مباشر وفوري وبواسطة كل أشكال التعامل كالشيك أو الحوالات وتمثل الودائع التالية:

❖ الودائع تحت الطلب على الدفتر وهي: الحسابات على الدفتر في البنوك، والتي تدرفائدة لأصحاب الودائع، وهي مخصصة للإيداع.

❖ حساب التوفير والإحتياط أو حسابات الإيداع السكاني: التي تستفيد من الفوائد المنتجة، هذا النوع من الودائع يجوز لصاحبها سحبها في أي وقت وبأي مبلغ، ولكن على عكس ودائع الحسابات الجارية لا يستطيع الصرف منها بشيكات، لذا وجب عليه أن يتقدم للبنك بنفسه ومعه دفتر التوفير.

❖ الودائع لأجل: وهي نوع آخر من الأموال الجاهزة شبه النقدية وتكون إما في البنوك أو في الخزينة لأجل محدد ويتراوح هذا الأجل من شهر إلى سنة أو أكثر. حيث يتفق على أجل إستحقاقها بين المصرف والعميل ويتلقى صاحبها فائدة من المصرف.

وبالتالي فالكتلة النقدية تتكون من المتاحات النقدية الجاهزة وشبه نقدية. حيث أن زيادة الكتلة النقدية ينتج عن زيادة النمو الإقتصادي وعن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

### ج- مجتمعات الكتلة النقدية

من خلال إستعراضنا العناصر المكونة للكتلة النقدية الأكثر شيوعا وإستعمالا في التحليل الإقتصادية التي تنشرها السلطات النقدية أو بالأحرى البنوك المركزية. تتمثل فيما يسمى المجتمعات النقدية الرسمية، حيث تم ترتيبها وفق درجة السيولة التي تتمتع بها. وكذا على أساس معايير محددة. (Agrégrats Monétaires Officiels)<sup>2</sup> حيث صنفت الكتلة النقدية إلى المجتمعات التالية:

➤ **مجمع القاعدة النقدية (B): (base monétaire)** يتصدر قمة تركيب الكتلة النقدية ، والتي تتمثل في النقد أو نقد البنك المركزي، تتكون (B) أساسا من الأوراق النقدية التي تضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية (pièces ou

<sup>1</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 53,52.

<sup>2</sup> محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(monnaie divisionnaire). حيث يتميز هذا المجمع بالسيولة الكاملة، وتتحقق فيه كل شروط اللازمة (من وظائف

وخصائص جوهرية وعلمية) لإكتمال الوجود الإقتصادي والعملي للنقد.<sup>1</sup>

➤ **مجمع المتاحات النقدية (M1):** هو تعريف النقد كوسيلة تبادل، يتألف من الأموال خارج المصارف ومن ودائع الشيكات التي يصدرها وسطاء الإيداع.

➤ **مجمع الكتل النقدية (M2):** هو تعريف واسع للنقد، ويتألف من (M1) وودائع الإدخار، وودائع قصير الأجل، وأرصدة مشتركة خاصة بالسوق المالية غير تابعة لمؤسسات مصرفية.

➤ **مجمع السيولات النقدية (M3):** تعريف أكثر شمولية للنقد، يتألف من M2 وودائع طويلة الأجل وأرصدة مشتركة للسوق المالية التابعة للمؤسسات المصرفية.<sup>2</sup>

وعليه نفهم ضرورة التعرف على هذه المجمعات وذلك لكونها أداة مراقبة حيث تستخدمها السلطة النقدية من أجل التحكم في عملية خلق النقود، وذلك من خلال مراقبة كمية النقود.

إن التعرف على مفهوم النقود وأنواعها يبين لنا أهميتها في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال وظائفها الأصلية الثلاث وسيط للمبادلات، مقياس ومخزن للقيمة، بالإضافة لوظائفها المكملة كمعيار للمدفوعات الآجلة، حيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لقيمتها الذاتية. وهذه الأخيرة يتحكم فيها عاملين أساسيين هما العرض والطلب، والمستوى العام للأسعار.

### المبحث الثاني: نظرة عامة حول السياسة النقدية

تستخدم السياسة النقدية للتحكم في الإختلالات التي تحدث في النشاط الإقتصادي، حيث تعتمد على أدواتها المختلفة لمعالجة أهم التغيرات الإقتصادية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة، لذا سنحاول أن نتعرف عليها، وذلك من خلال مختلف مراحل تطورها، كما سنستعرض أهم أدواتها المستخدمة في علاج الإختلالات على مستوى الأنشطة الإقتصادية.

### المطلب الأول: السياسة النقدية: التعريف، الأنواع، الأهمية.

#### أولاً: تعريف السياسة النقدية

تشكل مسألة تعريف السياسة النقدية أهمية بالغة في التحليل النقدي لأن ذلك يعكس إلى حد بعيد طبيعة النظرة التي تحملها لهذه السياسة وطبيعة المهمة التي تحددها لها، وينعكس كل ذلك بشكل مباشر وعميق على مدى الفعالية التي

<sup>1</sup> نفسه، ص 47.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الإنتقال والتأثير، دار النشر: AlphaD، الجزائر، بدون طبعة، 2020، ص 182.

تظهرها في تحقيق هذه المهام، وتوجد في الأدبيات الإقتصادية تعاريف متنوعة وعديدة للسياسة النقدية تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها للسياسة النقدية من حيث أهدافها أو مضمونها.<sup>1</sup>

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الإقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الإستقرار الإقتصادي.<sup>2</sup>

حيث يرى "كانت" Kant "بأنها" مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة لمراقبة النقد بهدف بلوغ هدف إقتصادي معين كهدف الإستخدام الكامل" وفي نفس الإتجاه يرى "براذر" Brather " بأنّ السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والإئتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تستخدمها السلطات النقدية، والمتمثلة بالبنك المركزي أو الخزينة".<sup>3</sup>

وعرفت السياسة النقدية على أنّها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الإقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة".<sup>4</sup>

وعرفت أيضاً على أنها " مجموعة من القوانين التي تضعها السلطات النقدية. فهي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني"<sup>5</sup> وعليه يتضح أنّ السياسة النقدية هي مجموعة الأدوات والوسائل تضعها السلطة النقدية والتي يتولى البنك المركزي تنفيذها وبالتالي تتسم بالطابع القانوني، والتي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وأهمها الإستقرار النقدي، ويتسم إستخدام هذه الأدوات، من قبل السلطة النقدية، بالمرونة حسب الظروف السائدة في تلك الفترة.

### ثانياً: تطور السياسة النقدية

لقد إختلفت نظرة الفكر الإقتصادي إلى السياسة النقدية وذلك عبر مراحل تطورها المختلفة، ويرجع هذا التطور الذي عرفته السياسة النقدية تبعاً للأحداث الإقتصادية المتتالية التي أثرت على الأنشطة الإقتصادية، وعليه ووفقاً لما رأيناه من خلال دراستنا وجدنا بأن السياسة النقدية مرت بأربع مراحل حددت في كل مرحلة منها درجة تأثيرها على النشاط

<sup>1</sup> طاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010، ص 138.

<sup>2</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2006، ص 185.

<sup>3</sup> وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، بدون طبعة، 2017، ص 39.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2007، ص 272.

<sup>5</sup> مصطفى جاب الله، السياسة الإقتصادية الكلية: مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص 146، 147.

الإقتصادي وكذا مدى فعالية هذا التأثير، الذي حدد أهميتها في السياسة الإقتصادية العالمية ككل، وعليه سنستعرض هذه المراحل الأربع كما يلي:

### أ- المرحلة الأولى: قبل أزمة الكساد 1929

تميزت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالرؤيا الحيادية للنقود التي اعتبرت أداة للمبادلات فقط، غير أنه مع التطور في الأحداث الإقتصادية ظهرت أهمية السياسة الإقتصادية في الرفع أو إنخفاض في قيمة النقود، وإعتبرت قبل أزمة الكساد العظيم 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي ومكافحة التضخم والإنكماش<sup>1</sup>، غير أن هذه الأزمة وما خلفته من أضرار وخيمة على إقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية لوحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها بالعجز على إيجاد الحلول آنذاك.<sup>2</sup>

### ب- المرحلة الثانية: ما بعد الكساد العالمي (1929-1950)

بعد أزمة الكساد عام 1929، عندما وقف الفكر الكلاسيكي عاجزا عن إيجاد الحلول لهذه الأزمة الأمر الذي مهد الطريق إلى أفكار اللورد "جون مانيارديكينز" عام 1929 في كتابه "النظرية العامة في الفائدة والنقود والإستخدام" حيث وضع بأن السياسة النقدية أقل تأثيرا على الوضع الإقتصادي من السياسة المالية.<sup>3</sup>

### ج- المرحلة الثالثة: ما بين (1950-1982)

في هذه المرحلة إتخذت فيها السياسة النقدية مكانها في الطليعة بين السياسات الإقتصادية، وذلك في بدايات الخمسينات بفضل الإقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان" زعيم المدرسة النقدية الذي صعد الخلاف بين أنصار السياسة المالية والسياسة النقدية.<sup>4</sup>

### د- المرحلة الرابعة: بعد 1982

أدى إحتدام الخلاف بين التيارين إلتطور مذهب جديد بقيادة الإقتصادي "والتر هيللر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة مزج أدوات السياسة النقدية والمالية بنسبة معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر طور من الفعالية في التأثير على النشاط الإقتصادي. في الأخير لم يكن تعصب كل من الفريقين لسياسة مالية أو نقدية مبررا لأن إستخدام إحدهما دون الأخرى لا يقضي إلى ضرورة التخلي عن الأخرى للخروج من الأزمات الإقتصادية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 42، 43

<sup>2</sup>صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>3</sup>علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 457.

<sup>4</sup>عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 17

<sup>5</sup>وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 45.



ثالثاً: أنواع السياسة النقدية

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع الخلل أو المشكلة القائمة وبمحاولة معالجتها.<sup>1</sup> حيث تعمل الدولة من خلال مختلف أنواع اتجاهات سياستها النقدية إلى محاولة علاج الإختلالات التي تحدث في الإقتصاد على النحو الذي يوافق كل حالة.

### أ- السياسة النقدية التوسعية

ينتهجها البنك المركزي في حالات الركود الإقتصادي حيث يقوم بزيادة عرض النقد بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع، بهدف زيادة حجم وسائل الدفع والتسريع وتيرة النشاط الإقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى معدل مقبول وزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الإستثماري وتحقيق التشغيل الكامل ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الإئتمان.<sup>2</sup>

### ب- السياسة النقدية الانكماشية

إذا كان الإقتصاد في وضع تضخمي تفوق فيها السيولة الحد المرغوب فيه، فإن هذا يتطلب إزالة هذا الوضع التضخمي، وعليه يتدخل البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية الانكماشية وذلك بتقييد الإنفاق والإئتمان. وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدلات الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي محاربة التضخم.<sup>3</sup>

### ج- السياسة النقدية المختلطة (المرنة)

تناسب هذه السياسة البلدان النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية، في هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع، في مرحلة بدء الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم هذه الوسائل في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.<sup>4</sup>

### رابعاً: أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في الإقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الإقتصادي عن طريق الأدوات المستخدمة لتوجيه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> بن قدور بن علي، يبربر محمد، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادية، دار الأيام، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص 36.

<sup>2</sup> حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

<sup>3</sup> بن قدور بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>4</sup> حسين بن هاني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

- يبرز دورها في أوقات التضخم، حيث تعمل على مواجهة آثاره وأخطاره على الإقتصاد والمجتمع، خاصة في الدول النامية؛
- تركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للإقتصاد في إطار الإستقرار الداخلي وفي مواجهة التقلبات الإقتصادية المختلفة؛ خاصة في الدول الرأسمالية؛
- تعتبر السياسة النقدية ضرورية لمسيرة النشاط الإقتصادي وإتجاهاته ومعدلات نموه، من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة؛
- حظيت السياسة النقدية بالإهتمام من قبل الإقتصاديين نظرا للآثار التي تحدثها في الواقع الإقتصادي؛
- قدرتها في التحكم في كمية النقود وتحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم والتحكم في إتجاهات وتركيب بنية النشاط الإقتصادي عن طريق التأثير على حجم الإئتمان والتحكم في بنيته ومجالاته.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: السياسة النقدية: الأدوات، الأهداف

تعتمد السلطات النقدية والمتمثلة أساسا في البنك المركزي على نوعين من الأدوات، الكمية والكيفية من أجل تحقيق أهدافها.

### الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية، نلخصها في ما يلي:

#### أولا: أدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

وسائل كمية تستهدف التأثير في الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الإقتصاد، أي التأثير في حجم المعروض النقد بصورة عامة، والإئتمان المصرفي بصورة خاصة، وتتمثل في:

#### أ- عمليات السوق المفتوحة

ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة.<sup>2</sup>

وعليه فإذا كان الهدف هو زيادة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في

<sup>1</sup> بن قدير علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-39.

<sup>2</sup> بن علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2004، ص 125.

البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكانها أن تتوسع في حجم الإئتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي؛

أما إذا كان الهدف إتباع سياسة نقدية إنكماشية، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل إحتياطياتها من النقود السائلة، وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الإئتمان وخلق النقود، ويقل المعروض النقدي.<sup>1</sup>

والجدير بالذكر أن هذه الأداة لا تقتصر على الأوراق الحكومية قصيرة الأجل فحسب، وإنما يجب أن تمتد إلى الأوراق الحكومية طويلة الأجل، وخاصة في حالة الكساد، لأن الأولى تؤثر فقط على أسعار الفائدة قصيرة الأجل، في حين أن المطلوب في هذه الحالة هو التأثير على أسعار الفائدة طويلة الأجل، ف شراء البنك للأوراق طويلة الأجل يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وهذا بدوره يشجع على الإستثمارات، ولكن مما لا شك فيه أن هناك إرتباط دائم بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار الفائدة طويلة الأجل.<sup>2</sup>

### ب- نسبة الإحتياطي القانوني:

نسبة الإحتياطي القانوني تمثل أقل نسبة من الأرصدة النقدية (من قيمة الودائع لديها) التي تلتزم البنوك التجارية قانونيا بالإحتفاظ بها، لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء هذه العملية.<sup>3</sup> وللبنك المركزي الحق في تغيير هذه النسبة وفقا لما يستهدفه في تحقيق سياسة نقدية تتفق وظروف النشاط الإقتصادي<sup>4</sup> وعليه نميز حالتين:

- الحالة الأولى: يقوم البنك المركزي في هذه الحالة بخفض نسبة الإحتياطي القانوني، فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي، أي أن تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني، يخلق إحتياطا إضافيا لدى البنوك التجارية، وهو ما يعطي البنوك الفرصة لمنح المزيد من الإئتمان.
- الحالة الثانية: إذا أراد البنك تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك في هذه الحالة سيرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وتنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وخلق النقود، فينخفض المعروض النقدي، وهنا يؤثر الإحتياطي القانوني على مضاعف الودائع.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>3</sup> شاكر محمد العربي، محاضرات في الإقتصاد الكلي المعقم، بدون دار نشر، الجزائر، بدون طبعة، 2003، ص 125.

<sup>4</sup> عبد الرزاق بن عمرة، مرجع سبق ذكره، ص 211.

<sup>5</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 23.

### ج- سياسة إعادة الخصم

يعرف معدل إعادة الخصم؛ الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على إحتياجات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الإئتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.<sup>1</sup> ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، في ضوء ذلك، تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم على الأوراق التجارية التي يرغب العملاء من أفراد المجتمع بخصمها، مما يؤدي إلى تقليل الأوراق التجارية المقدمة للخصم لديها، بمعنى آخر، أن رفع سعر إعادة الخصم سيؤدي إلى تقليل إقتراض البنوك التجارية من البنك المركزي، ومن ثم تقليص حجم الإئتمان الممنوح وبالتالي تخفيض عرض النقود؛

أما في أوقات الركود الإقتصادي، يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، مما يحفز البنوك التجارية على تخفيض سعر خصم الأوراق التجارية المقدمة إليها من قبل عملائها، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإئتمان والسيولة النقدية لدى أفراد المجتمع، كوسيلة لمعالجة الركود الإقتصادي.<sup>2</sup>

#### - خصائص سعر إعادة الخصم

- ✓ أن سعر إعادة الخصم يحدد رسمياً من قبل البنك المركزي باعتباره ممثلاً للسلطة النقدية.
- ✓ سعر إعادة الخصم هو سعر مستقر نسبياً لفترة من الزمن، وهذا ما يسمح للمصارف التجارية بتوقع تغييرات سعر البنك وتكون على علم مسبق بكلفة حصولها على السيولة من البنك المركزي.
- ✓ في نطاق عمليات إعادة الخصم تكون المصارف التجارية هي المبادرة في طلب السيولة في صورة نقود قانونية من البنك المركزي.
- ✓ إن عمليات إعادة الخصم لا تتضمن سوى تجهيز المصارف التجارية بالإحتياجات النقدية اللازمة لأغراض منح الإئتمان للأفراد والمشروعات، مقابل شراء البنك المركزي للأوراق التجارية والمالية التي في حوزة المصارف التجارية.<sup>3</sup>

#### ثانياً: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات الكمية، للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكيفية التي تستهدف التأثير في نوع الإئتمان ووجهته وليس في حجمه فقط، نستعرضها في مايلي:

#### أ- الإقناع الأدبي

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا ما كان في ذلك خطر على الإقتصاد الوطني، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال مختلفة منها:

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، بدون طبعة، 1999، ص 95.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن عمرة، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>3</sup> زكرياء الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 207.

- إرسال مذكرات إلى البنوك الأعضاء بالإمتناع عن قبول أوراق معينة.
- عدم الإقراض لمشروعات معينة.
- كما تأخذ شكل تحذير بعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم الأموال المطلوبة.
- كما تعمل أيضا لأغراء البنوك على التوسع في الإئتمان.

ويتوقف مدى نجاح هذه السياسة على مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى، ومدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.<sup>1</sup>

### ب- تأطير القروض

تهدف سياسة تأطير القروض إلى تحديد المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتسمى أيضا " تخصيص الإئتمان " وتكون هذه السياسة كبيرة الفاعلية إذا كان الإقتصاد هو إقتصاد الإستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض، بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم، ونجد بالذكر أن البنك المركزي يقوم بهذه السياسة بهدف منح الإئتمان حسب القطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية، كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات.<sup>2</sup>

### ج- الودائع المشروطة من أجل الإستيراد

يقصد بهذه الأداة، تجميد جزء من ودائع وأرصدة البنوك التجارية عن طريق فرض نسبة مئوية معينة على ودائع البنوك التجارية وأرصدها النقدية، يحتفظ بها البنك المركزي في شكل ودائع مجمدة، وهذه النسبة تكون زيادة على نسبة الإحتياطي القانوني، أي أنه ليس لها علاقة بالإحتياطي القانوني.<sup>3</sup> وغالبا ما يتم إتباع هذا الأسلوب لغرض تقييد القروض المقدمة لتمويل الإستيراد، وتحصل عند حصول العجز في ميزان المدفوعات، كما ويعد هذا الأسلوب كسلاح فعال يستخدمه البنك المركزي بالضغط على البنوك التجارية للإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع على أصول نقدية وفقا للسياسات التي يلجأ إلى إقرارها وتبعها لظروف البلد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>2</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 177، 188.

<sup>3</sup> حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>4</sup> نزار كاظم الخيكاني، السياسات الإقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015، ص 25.

### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة إقتصادية، ويتحقق ذلك وفقا لإستراتيجيات تضعها السلطة النقدية والتي يطبقها البنك المركزي اعتمادا على الأدوات المذكورة سابقا، وتتمثل هذه الأهداف في: الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية.

#### أولا: الأهداف الأولية

ويطلق عليها تسمية الأهداف الرئيسية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة وتشمل:

#### أ- مجتمعات الإحتياطات النقدية

تتضمن هذه المجتمعات كل من القاعدة النقدية، مجموع إحتياطات الودائع الخاصة، والإحتياطات غير المقترضة، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداول لدى الجمهور، هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية ، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الإحتياطات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الإحتياطات الإجبارية والإضافية وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك، أما إحتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأخرى ، أما الإحتياطات غير المقترضة فتساوي الإحتياطات الإجمالية مطروحا منها الإحتياطات المقترضة، وفيما يخص المجمع الإحتياطي الأكثر فعالية وسهولة فيبقى الجدول قائما نظرا لأن هذه الفعالية تتعلق بالتجربة وليس بالتنظير فقط، وكذا بمدى تحكم السلطة النقدية.<sup>1</sup>

#### ب- ظروف السوق النقدية

يقصد بها مدى سهولة أو صعوبة أسواق الإئتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الإئتمان، ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصد البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصد المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك، وهذه المجموعة تحتوي على الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصد المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.<sup>2</sup> حيث تمثل الإحتياطات الحرة الإحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الإحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي،

<sup>1</sup> ابن البار أمحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، ص 65.

<sup>2</sup> بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1970-2011. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص 6.

وتسمى صافي الإقتراض، وتكون الإحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الإحتياطات الفائضة أكبر من الإحتياطات المقترضة والعكس صحيح.<sup>1</sup>

ثانيا: الأهداف الوسيطة

وضعت الأهداف الوسيطة نتيجة لعدم قدرة للسياسة النقدية في التأثير المباشر على الأهداف النهائية، ويمكن إيجازها فيمايلي:

أ- إستقرار أسعار الصرف

يُعتمد سعر الصرف كهدف وسيط لأن إنخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال زيادة الصادرات نتيجة لزيادة طلب من الخارج على السلع المحلية، وذلك لإنخفاض تكاليفها وبالتالي أسعارها في الأسواق العالمية، وثباته يعطي الإنطباع الجيد عن إستقرار الأوضاع الإقتصادية.<sup>2</sup>

بإفتراض أن الأسعار في دولة ما إنخفضت، هذا الإنخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات (نظرا لأن أسعار هذه الصادرات وهي بمثابة واردات الدول الأخرى سوف تنخفض وتشجع الدول الأخرى على المزيد من الإستيراد)، وسوف تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي إلى إرتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.<sup>3</sup>

ب- مراقبة معدلات الفائدة

يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغييرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة والأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورية لتكوين وإستقرار الإيدار، ولكي تنتقي الإستثمارات طبقا لإنتاجيتها.<sup>4</sup>

ج- المجمعات النقدية

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو بمختلف السيولات، وقبل الوصول أي تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لا بد من الحديث عن طلب وعرض النقود، وتعبر عن كمية النقود المتداولة ( عرض النقود ) حيث تضم مختلف وسائل الدفع للأعوان الماليين، وهي أغراض داخلية ضرورية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إستقرار الأسعار،

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل على السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003، ص 76.

<sup>3</sup> زكرياء الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 160.

<sup>4</sup> بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 8.

حيث تعمل السلطات النقدية على تحديد معدل نمو للزيادة السنوية للكتلة النقدية، وطوال السنة لا بد على السلطات النقدية أن تستخدم كل الوسائل الموجودة بحوزتها حتى تضمن عدم تجاوز الكتلة النقدية لهذا المستوى المحدد.<sup>1</sup>

ثالثاً: الأهداف النهائية

تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في أهداف نهائية للتوازن الداخلي وأهداف نهائية للتوازن الخارجي، والتي نوجزها في ما يلي:

أ- إستقرار مستوى الأسعار.

يتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقود، ومراقبة الإئتمان المصرفي، لأن التغيير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين، وهو ما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين.<sup>2</sup>

ب- تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة

يرتبط هدف النمو الإقتصادي، بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الإقتصادي هو وحده قادر على إمتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الإئتمان من خلال التوسع الإئتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الإنطلاق التي تضع الإقتصاد في طريق النمو السريع، فزيادة التوظيف تؤدي إلى رفع الأسعار.<sup>3</sup>

ج- تحسين ميزان المدفوعات

إن السياسة النقدية يمكن أن تعدل حالة الإختلال في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة الفائض وكذلك فإن الطريق الأخر يأتي من تغيير الأسعار الداخلية التي ستنخفض والتي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات والذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة أو قد يجتمع الأثران معا لإزالة العجز عن ميزان المدفوعات، وهذا التأثير يأخذ مداه بتوازن ميزان المدفوعات عندما يكون سعر الصرف ثابتا، أما في حالة كون سعر الصرف مرنا فإنه سيكون هو المسؤول عن توازن ميزان المدفوعات وأن السياسة النقدية ستؤثر على سعر الصرف نفسه، فعندما يتم رفع سعر إعادة الخصم على سبيل المثال سيزيد من الطلب على العملة المحلية الناجم عن التدفق الداخل لرؤوس الأموال

<sup>1</sup> بن البار أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

<sup>2</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 276.



مما يرفع من قيمتها بعد أن كانت منخفضة وكذلك فإن المزيد من الصادرات سيتولد عنها طلب على العملة المحلية مما يرفع من قيمتها أيضا.<sup>1</sup>

#### د- تحقيق العمالة الكاملة

أي تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع، وتحقيق هذا الهدف يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% و5%، وتخفيض البطالة يتم عن طريق زيادة الطلب الفعال من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي، فتتخفض بذلك معدلات الفائدة، فيقبل رجال الأعمال على الإستثمار، فيزداد التشغيل في الإقتصاد القومي، وبالتالي زيادة الإستهلاك فيرتفع الدخل.<sup>2</sup>

#### المطلب الثالث: قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية

يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على المتغيرات الإقتصادية وكذا على مسار النشاط الإقتصادي من خلال ما يعرف بآليات أو قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية والتي تعرف على " أنها العملية التي من خلالها تنقل التغيرات التي تطرأ على السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية لها، وبالتالي إلى النشاط الإقتصادي.<sup>3</sup> ولكي تستطيع السلطة النقدية إدارة السياسة النقدية بنجاح يجب أن تتوافر لديها الخبرة والدراية الكافية والتقدير الدقيق للتوقيت التي تستطيع من خلاله السياسة النقدية التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية المستهدفة من قبل السلطات النقدية.<sup>4</sup> تقوم السياسة النقدية بالتأثير على المتغيرات الإقتصادية المختلفة من خلال أربع قنوات تتمثل في مايلي:

#### أولاً: قناة سعر الفائدة

تأتي أهمية هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الإقتصاد الحقيقي، وخلال مدى زمني قصير نسبياً، ففي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة المعروض النقدي وعلية تنخفض أسعار الفائدة، يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال مما ينتج عنه زيادة في كل من الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري من ناحية وزيادة الطلب الكلي والنتاج من ناحية أخرى. في المقابل فإن إنتهاج سياسة نقدية إنكماشية وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة يترتب عليه إحجام الأفراد على الإستهلاك والعمل على زيادة مدخراتهم للإستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة وتأجيل إستهلاكهم.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون طبعة. عمان، 2015، ص 184.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية " تحليل جزئي وكلي"، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 276

<sup>3</sup> صالح مفتاح، مرجع سيق ذكره، ص 128.

<sup>4</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة،

2014، ص 104.

<sup>5</sup> فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة

الدكتوراه، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018، ص ص 51.50.

ثانيا: قناة سعر الصرف

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول وخاصة التي تبحث على الإستقرار في سعر صرف عملتها ، حيث تستخدم كوسيلة لتنشيط الصادرات وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الإستثمار الخارجي وتدفق رأس المال، حيث يبرز دور هذه القناة في الحالة التي تستعمل فيها سياسة إنكماشية، مما يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الإقتصاد الوطني عنها في الخارج، وهو ما يعمل على إستقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية، الأمر الذي يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات فينخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الإقتصاد بالركود، وهي آثار غير مرغوب فيها.<sup>1</sup> كما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى إرتفاع أسعار المستوردات و هذا ما ينعكس على إرتفاع المستوى العام لأسعار المستهلكين، وهو يعني إرتفاع معدل التضخم بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق إرتفاع أسعار السلع الوسيطة.<sup>2</sup>

ثالثا: قناة الإئتمان

ترتكز هذه القناة على قاعدة مهمة هي تأثير حجم الإئتمان على وضع السياسة النقدية، وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالإنفاق الكلي، حيث توجد قانتان توضحان آليات إنتقال أثر السياسة النقدية من خلال أسواق الإئتمان وتمثلان في:

قناة توفر الإئتمان المصرفي وقناة الميزانية العمومية.<sup>3</sup>

أ- قناة توفر الإئتمان المصرفي

تعلم هذه القناة على أساس الأدوار الخاصة التي تلعبها كوسيط مالي، فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على مايسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين من جهة، والمقترضين من جهة أخرى، كما أنها الأكثر ملائمة للتعامل بين المانحين والمقترضين خاصة المؤسسات الصغيرة أين يمكن ملاحظة وجود مشكلات عدم تناظر المعلومات، وبالرغم من أن زيادة الإيداع المالي قد أدى إلى إنتقاد هذه القناة إلا أن هناك شبهة تؤكد من أن هذه القناة تكتسي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>بن قدير بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 143-164.

<sup>2</sup>لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، بدون طبعة، 2010، ص 97.

<sup>3</sup>أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 107

<sup>4</sup>نجاعي مليكة، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد

بوضياف، المسيلة، دفعة 2019-2020، ص 31

كما يظهر دور هذه القناة أيضا عند إتباع سياسة النقدية سياسة إنكماشية، مما يجبر البنوك على تخفيض قروضها وأوراقها المالية، ويصبح المقترضون غير قادرين على إحلال الإقتراض الغير مصرفي كما هو مفترض في فكرة القناة النقدية ويكون إنخفاض الناتج عن ذلك في الطلب الكلي.<sup>1</sup>

### ب- قناة الميزانية العمومية

إن تأثير قناة الميزانية العمومية يظهر في حالة تضارب بيانات ومعلومات المقترض، وذلك من خلال إختيار الشخص الغير ملائم (المخاطر الأخلاقية، عدم الكفاءة)، من قبل البنوك فيؤدي إلى إنخفاض صافي قيمة ثروات المنشآت، ويحدث هذا عندما يتم توظيف القرض في مجالات غير مرغوب فيها لأنها ذات مخاطر مرتفعة من وجهة نظر المقرض، وعليه إرتفاع مخاطر عدم السداد؛

ويمكن تتبع آلية عمل قناة الميزانية العمومية كإحدى آليات إنتقال أثر السياسة النقدية من خلال الميكانيزم التالي:

- في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية (زيادة العرض النقدي) وبالتالي زيادة أسعار الأسهم وعليه تزيد قيمة صافي ثروات الشركات قطاع الأعمال والقطاع العائلي، أي تحسن المركز المالي للمقترضين وعليه إنخفاض مخاطر الإئتمان وعليه يزيد الإقتراض،
- من خلال زيادة الإنفاق الإستثماري فيزيد الطلب الكلي ومن ثم الناتج الكلي.<sup>2</sup>

### رابعا: قناة أسعار الأصول

يعتبر أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الإقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين هما: قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الإستهلاك.<sup>3</sup>

### أ- قناة توبين للاستثمار نظرية المعامل (q) لتوبين (Tobin q)

لتوضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في أوقات الكساد، عرض "توبين" نظريته المسماة (Tobin q)، حيث تشير إلى القيمة السوقية للأصل مقسوما على تكلفة استبدال رأس المال، حيث أوجد توبين علاقة ارتباط بين هذا المعدل والإنفاق الاستثماري. حيث تنص "نظرية توبين" على أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم.

<sup>1</sup> بلوافي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-110.

<sup>3</sup> دباة أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015، ص 114.

وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات، ومن ثم زيادة قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال ويطلق على هذه النسبة بـ: (Tobin q) ما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار أعلى وإستخدام العائد المحقق في شراء سلع إستثمارية.

#### ب- تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك موديليانى (Modigliani)

تناول موديليانى أهمية ودور ميزانية المستهلك في التأثير على قراراتها لاستهلاكية، ومضمون نظريته هو أن المستهلكين يحاولون بمرور الزمن، تحسين مواردهم ليتحصلوا عليها مدى الحياة وأهمها ثروتهم لمالية، التي تتكون أساساً من الأسهم العادية، فعند ارتفاع الأسعار تزداد معها ثروتهم المالية ومواردهم الحياتية، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الطلب على الأسهم العادية، وبالتالي إرتفاع أسعاره وزيادة ثروات الأفراد التي تؤدي بدورها إلى زيادة الاستهلاك وبما أنه أحد مكونات الطلب الكلي هذا سيؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.

#### المبحث الثالث: التحليل الفكري للسياسة النقدية

يكمن الهدف من دراسة النظريات النقدية في معرفة الدور الذي تلعبه النقود في السياسة النقدية، وكذا إمكانية إستخدامها لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، فالنظريات النقدية توضح الجانب العلمي للنقود، أما السياسة النقدية فهي الجانب التطبيقي في النقود، فهي تبحث فيما يجب أن يتخذ من إجراءات وتدابير بهدف حل المشكلة القائمة بكل ظروفها وملابستها، ومن هنا جاءت أهمية دراسة النظريات النقدية.

#### المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك

تدرس النظرية النقدية الكلاسيكية تحت مسمى نظرية كمية النقود فيما يتعلق بتأثير النقود على النشاط الإقتصادي في ظل إفتراضات الإقتصاديين الكلاسيكيين وهي جزء من مجموعة من الآراء والأفكار الرئيسية لهؤلاء.

#### أولاً: أسس التحليل الكلاسيكي

تستند السياسة النقدية الكلاسيكية إلى مجموعة من الفروض التي يستند إليها التحليل الكلاسيكي، ويمكن حصر هذه الفروض فيما يلي:

- مبدأ حيادية النقود أي أن أي تغير في النقود ليس له أي تأثير على تغير الناتج أو الدخل الحقيقي، لأن هناك إنفصال بين الجانب الحقيقي وبين الجانب النقدي ولأن الناتج يتحدد بناء على عوامل حقيقية وليست نقدية ولذلك فإن النقود مستقلة عن أي تغير في الجانب الحقيقي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد أحمد الأفندي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط 1، 2018، ص 444.

- نص أعلام المدرسة الكلاسيكية على أن النقود ليست لها منفعة خاصة، وإن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن شراءها بواسطة النقود.
- النقود لا تطلب لغرض الإحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة، بل تطلب لشراء السلع والخدمات، مما يعني إهمال دور الزمن في التحليل الإقتصادي وبالتالي إستبعاد فكرة التوقعات والميل لإكتناز النقود لفترات طويلة من الزمن.
- إغفال وظيفة النقود كأداة لحفظ القوة الشرائية، ونتيجة لذلك فإن الزيادة في عرض النقد سوف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة.
- مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائما نحو المستوى الذي يحقق الإستخدام الكامل للموارد الإنتاجية.<sup>1</sup>

### ثانيا: نظرة الكلاسيك حول السياسة النقدية

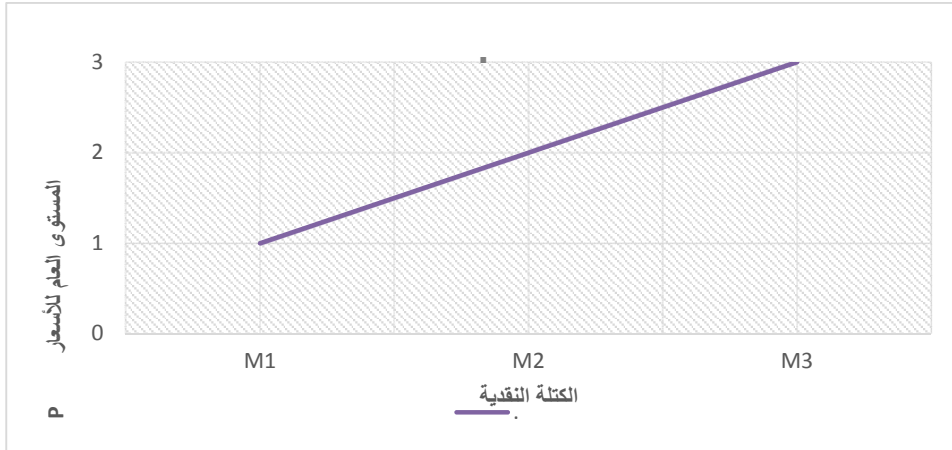
يرى الكلاسيك أن أي إختلال ينشأ في النشاط الإقتصادي ما هو إلا ظاهرة مؤقتة، وعلاج هذا الإختلال يكون تلقائيا دون تدخل السلطات، فهم مقتنعون بعدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الشق الحقيقي من الإقتصاد وذلك طبقا لإحدى المبادئ التي ركز عليها التحليل النقدي لدى الكلاسيك، وهو الإنفصام التام بين القطاع العيني، والذي يتم فيه تحديد قيم المتغيرات الحقيقية وحجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الإقتصاد والقطاع النقدي، حيث يمكن للسياسة النقدية من خلال تحكمها في كمية النقود المعروضة التأثير وبتفاعلية تامة على الشق النقدي للإقتصاد، أي التأثير على المستوى العام للأسعار الإقتصادية؛

إن دور السياسة النقدية يتلخص في توجيه معدل التغير في كمية النقود بما يحقق إستقرار الأسعار،<sup>2</sup> ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي :

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

<sup>2</sup> أحمد رمزي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

الشكل رقم 01: تأثير الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار



المصدر: سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 240.

يتضح من الرسم أن زيادة كمية النقود من M1 إلى M3 سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من P1 إلى P3، كما أن تخفيض كمية النقود المعروضة في الإقتصاد من M2 إلى M1 سوف تخفض من مستوى الأسعار من P2 إلى P1، وهنا يتضح أن العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار هي علاقة طردية متغيرها المستقل هو كمية النقود المعروضة ومتغيرها التابع هو المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

وعليه فإن أي تغيير في الأول (كمية النقود المعروضة) ينعكس بنفس القدر على الثاني (المستوى العام للأسعار) دون أدنى تأثير على الجانب الحقيقي للإقتصاد الوطني، هذا مع افتراض أن النقود تؤدي وظيفة واحدة هي وسيط للمبادلات مما يفيد حياد نقود، ولهذا إعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة.<sup>2</sup>

ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها في الإقتصاد، حيث أنه يترتب على زيادتها ارتفاع في الأسعار بنفس النسبة، والعكس عند نقصان كميتها.<sup>3</sup>

وعليه يمكن القول أن الكلاسيك لا يؤمنون بالدور الذي تلعبه السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي فطبقاً للمبادئ التي ركز عليها التحليل النقدي لدى الكلاسيك لم يعطوا أهمية للنقود وإعتبروا دورها حيادي.

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 240.

<sup>2</sup> مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 151.

<sup>3</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية عند الكينزيين

كان لعجز التحليل الكلاسيكي في معالجة هذه الأزمة، الدور الكبير في زيادة قيمة الإنتقادات التي قدمها كينز في تحليله النقدي، وذلك من خلال حلول المقترحة لحل الأزمة آنذاك، حيث أكد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار في كتابه.

#### أولاً: أسس ومبادئ التحليل الكينزي

يقوم التحليل الكينزي على مجموعة من المبادئ تتمثل في:

- نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية؛
- ركز إهتمامه على الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، وأوضح أن الأفراد لا يفضلون النقود لذاتها، وأرجع ذلك إلى دوافع مختلفة: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة؛
- التحكم في كمية النقود هو من صلاحيات الدولة، وذلك من خلال زيادة كمية النقود لمواجهة الزيادة في التفضيل النقدي للمحافظة على عدم إرتفاع سعر الفائدة؛
- المنافسة ليست كاملة، لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف؛
- يعتبر أن الإستهلاك دالة تابعة للدخل ومرتفعة فيه، فزيادة الدخل يزيد الإستهلاك ولكن بنسبة أقل؛
- التشغيل الكامل عند كينز لا يتحقق بصفة دائمة وهذا معناه إمكانية حدوث بطالة، فأى زيادة في كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل ومستوى الناتج؛
- يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها؛
- أدخل كينز الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وضع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد العظيم.<sup>1</sup>

وعليه يمكن إعتبار الأسس والمبادئ التي وضعها كينز، من خلال طرحه لتفسير مختلف المتغيرات التي تطرأ على الإقتصاد، مرجعاً هاماً للتحليل الإقتصادي، وكذا فهم الأسباب وراء هذه التغيرات وإيجاد تحليل منطقي لها.

#### ثانياً: آراء الكينزيين حول السياسة النقدية

تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الإقتصاد القومي، حيث أكد على أن تغير كمية النقود تؤثر بالتبعية في المتغيرات الإقتصادية سواء العمالة، الإنتاج، الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الإقتصادي ككل، وعليه فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية الكمية عند الكلاسيك؛

<sup>1</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-20.

كما اختلف كينز أيضا مع الكلاسيك في تفسيرهم للطلب على النقود، حيث وضع الدور الأساسي الذي تلعبه السوق النقدي في تحديد مستوى الدخل القومي وذلك من خلال ما يسمى نظرية السيولة، فالسوق النقدي هو الذي يحدد سعر الفائدة، والذي بدوره يؤثر على الإستثمار، ومن ثم الطلب الكلي الفعال ومستوى الدخل القومي التوازني.<sup>1</sup>

وأياضا إنتقد كينز النظرية الكلاسيكية في تأكيدها لحدوث التوازن حيث أكد كينز خلافا لها على أن التوازن العام يحدث عند المستويات الأقل من الإستخدام الكامل أو عند مستواه الكامل كحالة خاصة، حيث يرى أن الطلب الكلي كمحدد لمستوى الإنتاج شكل مباشر، وليس من الضروري أن تتطابق مع حجم الدخل الكلي أن إختلافهما يسبب إما البطالة أو التضخم.<sup>2</sup>

وفي نفس السياق أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية، بالقدر الذي تقضي بالوصول إلى مستويات التوظيف الكامل، وكذلك رفض كينز أفكار الكلاسيك الخاصة بسعر الفائدة، حيث إعتبرها عائد التنازل عن السيولة، وليست عائد الإنتظار أو الحرمان، كما يعتبر حلقة وصل بينالجانب النقدي والجانب الحقيقي للإقتصاد؛ ففي الجانب النقدي يتحدد سعر الفائدة في سوق النقد، وفي الجانب الحقيقي محدد للإئناق الإستثماري، وفق لتعادل عرض النقود والطلب عليها.<sup>3</sup>

فنشر كينز مقالا تحت عنوان "الأهداف الممكنة للسياسة النقدية " أكد على دور البنك المركزي حيث كتب: "إن ما يهم أكثر من غيره في عالمنا المعاصر المتميز بالنقد الورقي والقروض البنكية، هو أنه لا يمكن تجنب النقد الموجه، سواء أعجبنا ذلك أم لا، وأن قابلية التحويل إلى ذهب لا تمنع أن يكون قيمة الذهب ذاتها خاضعة لسياسة البنوك".<sup>4</sup>

غير أنه أكد في الفصل الرابع والعشرون من ملحوظاته النهائية" للنظرية العامة " على أنه لا يعول كثيرا على الجهاز المصرفي وعلى السياسة النقدية على علاج الأزمات، ويرى ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسة المالية، حيث كتب: "وفيما يخص الميل إلى الإستهلاك ستضطر الدولة إلى أن تمارس عليه تأثيرا توجيها بواسطة سياستها المالية وبتحديد معدل الفائدة وربما أيضا بوسائل أخرى، أما سياسة التوظيف فيحتمل أن يكون تأثير السياسة المصرفية على معدل الفائدة كافيا لأن يسير بها إلى قيمتها الفضلى".<sup>5</sup>

إن السياسة النقدية لدى الكينزيين لها أهمية كبيرة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتخفيض حدة التقلبات الإقتصادية بالإبقاء على مستويات الإئناق الكلي اللازمة لتحقيق الحد الأقصى من التشغيل بأقل قدر ممكن من الأسعار، خاصة

<sup>1</sup> السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 95.

<sup>2</sup> نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسري، مرجع سبق ذكره، ص ص 28 29.

<sup>3</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>4</sup> رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2010، ص 99.

<sup>5</sup> نفسه، ص ص 100-101.



وأن قرارات الإنفاق للأفراد والمشاريع لا تتأثر بمستويات الدخل لوحدها وإنما بمقاديرها الحاضرة والأصول السائلة التي بحوزتهم وبحجم الإئتمان المصرفي المتاح وكذا كلفة الحصول عليه.<sup>1</sup>

وعليه يمكن أن نقول بأنه وبالرغم من الدور المهم الذي تؤديه السياسة النقدية في نقل أثر التغيرات في الجانب النقدي إلى النشاط الإقتصادي، إلا أن كينز يفضل السياسة المالية عليهما، ويرجع هذا التقليل من أهميتها وفعاليتها إلى الصعوبات التي تواجه طرق إنتقال السياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الإقتصادي.

### المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود

أدى عدم نجاح السياسات الموجهة للتضخم التي اتبعت منذ 1950 في البلدان الرأسمالية، والتي لا تعتمد فقط على النظرية الكمية للنقود، إلى إجتهادات تحاول أن تجدد هذه النظرية، ومن أهم هذه الإجتهادات نذكر الدراسات التي جاء بها الإقتصادي الأمريكي " ميلتون فريدمان " في إطار مدرسة شيكاغو التي يتزعمها.<sup>2</sup>

وقد جاءت هذه مدرسة لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية، والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الحديثة والتي تم بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي، مما أعاد التأكيد للدور الرئيسي للنقود في النشاط الإقتصادي.<sup>3</sup>

### أولاً: مبادئ النظرية المعاصرة لكمية النقود

يمكن تعريف الفكر النقدي بأنه وجهة النظر القائلة بأن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل<sup>4</sup>، ويمكن تلخيص مبادئ الفكر النقدي في النقاط التالية:

- يركز النقديون على دور عرض النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار.
- إن التغيرات في عرض النقود لها تأثير كبير على الإنفاق من خلال الإستثمار والإستهلاك معا، حيث أن العرض النقدي يدفع الطلب الكلي للأعلى بزيادة إنفاق قطاعي الأعمال والعائلي ويزيد من المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في حين أن تخفيض عرض النقود يؤدي إلى عكس ذلك.
- إن التدخل الحكومي يجب أن يكون على أقله، لأنهم يعتقدون أن التدخل الحكومي يؤجج الدورة الإقتصادية وخاصة السياسة النقدية حيث ربطوا التغيرات في عرض النقود بالمتغيرات في الدورة الإقتصادية.

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العرجوني، مرجع سبق ذكره، ص 243.

<sup>2</sup> خبايا عبد الله، الإقتصاد المصري، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2013، ص 338.

<sup>3</sup> يسعد عبد الرحمن، دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الإقتصادي - حالة الجزائر 1990-2013.

جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، 2014، ص 133، 132.

<sup>4</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- الفترات التي يزيد فيها عرض النقود تقود إلى الانفجار حيث يشتعل التضخم، وفي الفترات التي ينخفض فيها عرض النقود يحصل الركود الإقتصادي وتنخفض الأسعار.
- إن محاولات الحكومة لتحقيق نتائج إقتصادية أفضل بتخفيض نسبة البطالة ونسبة التضخم باستخدام السياسة النقدية سيجعل الأمور أسوأ، وبالتالي فعلى صانعي القرار وضع سياسة مستقرة لا تتغير من شهر لآخر أو من سنة لأخرى، وذلك باستخدام قاعدة السياسة النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت مع مرور الزمن، ولكن هذه القواعد تقيد صانعي السياسات بحيث يتبعوا سياسة تحقيق النمو الثابت مقارنة بهدف الحكومة في تحقيق التوظيف الكامل مع معدل نمو منخفض<sup>1</sup>.
- إن للتغيرات في السياسة النقدية أثر قصير المدى على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتوقعون في المدى الطويل أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متناسق مع الحد الطبيعي للبطالة، ونتيجة لذلك فالآثار على المدى الطويل للتغير في كمية النقود تنعكس كلياً في تغير المستوى العام للأسعار، وأن محاولات إستغلال الآثار قصيرة المدى للسياسة النقدية التوسعية ستؤدي لإشتعال التضخم، حيث يزداد مستوى الناتج المحلي الإجمالي بصورة مؤقتة ثم ينخفض مرة أخرى إلى المستوى الافتراضي (الممكن الوصول إليه) مع إرتفاع الأسعار<sup>2</sup>.

#### ثانياً: عرض النقود في التحليل النقدي

بغية الإلمام بمختلف جوانب التحليل النقدي للسياسة النقدية تطرقنا إلى تحليل عرض النقود أولاً حسب ما يراه مناصري هذا الفكر، حيث أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النقاط على الطلب الكلي ومن ثم على الناتج الوطني والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير منها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

**الحالة الأولى:** أن الزيادة في المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى إرتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الإقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقية تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

**الحالة الثانية:** عند تخفيض معروض النقود من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة وهذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع

<sup>1</sup> إسماعيل محمد دعيس، السياسات الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص ص 229-

230

<sup>2</sup> نفسه، ص ص 229-230.

بالدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصاً في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني إلى النقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.<sup>1</sup>

ثالثاً: السياسة النقدية من منظور النقديين

- يفترض النقديون أن المرونة الكاملة للأسعار والأجور، بالإضافة إلى فرضية التوقعات الرشيدة هما المحددان الرئيسيان لتوضيح ما إذا كانت السياسة النقدية مؤثرة في الاقتصاد الحقيقي أم لا،
- إذا كانت السياسة النقدية غير متوقعة فسيكون تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي في الأجل القصير فقط، إلا أن هذا الأثر سيتلاشى مع مرور الوقت لتصبح هذه السياسة حيادية في الأجل الطويل، فعلى سبيل المثال إذا كانت السياسة النقدية توسعية غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية، فإن مستوى النشاط الاقتصادي سوف يتأثر وفقاً لإتجاه هذه السياسة، حيث يؤدي الإرتفاع في المستوى العام للأسعار إلى زيادة الأجور الإسمية ومن ثم ينزلق الأفراد فيما يسمى بحالة الخداع النقدي و يقبلون الوظائف ومن ثم يرتفع معدل التضخم وينخفض معدل البطالة داخل الاقتصاد، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فقط بل وتنخفض الأجور الحقيقية بسبب الإرتفاع في مستوى العام للأسعار، ومن ثم ترتفع مستويات الأرباح فيزداد حجم الإستثمارات، وترتفع معدلات النمو على مستوى النشاط الاقتصادي، ولكن بمرور الوقت ومع تزايد التراكم الرأسمالي يرتفع معدل رأس المال العامل، فترتفع الأجور الحقيقية وتزداد تكاليف الإنتاج، فينخفض على أثرها العرض الكلي بما يعني عودة مستوى النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي، وهذا معناه حيادية السياسة النقدية في الأجل الطويل،
- أما إذا كانت السياسة النقدية غير متوقعة فلن يكون لها أي تأثير على الاقتصاد الحقيقي فإذا ما زادت التوقعات بارتفاع المستوى العام للأسعار يطالب العمال بأجور أعلى، ومن ثم ترتفع الأجور الحقيقية فترتفع تكاليف الإنتاج وتنخفض مستويات الأرباح، فينخفض على أثرها العرض الكلي لتتلاشى الزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي إلى مستواه الطبيعي.<sup>2</sup>

رغم الإختلاف الظاهر في آراء المدارس الفكرية حول أهمية ودور السياسة النقدية في علاج مختلف المشاكل الإقتصادية، إلا أنه يمكن التأكيد على إرتباطها الوثيق بالنشاط الإقتصادي، والمتعلق بالعلاقة التي تربط النقود بالإقتصاد ككل، والمتمثلة في التحكم في المعروض النقدي.

<sup>1</sup>مصطفى جاب الله، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>2</sup>أحمد رمزي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص ص 130-132.

### خلاصة الفصل:

لطالما إرتبط مصطلح السياسة النقدية في الاقتصاد مع مصطلح النقود حيث تعد هذه الأخيرة مقياس للقيمة، فتغير قيمتها بالإرتفاع أو بالإنخفاض يحدد القدرة الشرائية للفرد، وهي أداة تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تعتبر السياسة النقدية على أنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي مستخدمة في ذلك أدواتها المباشرة وغير المباشرة يتم توظيفها بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية.

أن الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه السياسة النقدية هو الاستقرار النقدي وذلك من خلال تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهذا الاستقرار لا يتحقق إلا بخلق ناتج حقيقي يقابل الكتلة النقدية المتاحة في الإقتصاد.

وللأهمية البالغة التي تحتلها السياسة النقدية بإعتبارها إحدى السياسات الإقتصادية الكلية، جعلها محل دراسة وتفسير لمختلف المدارس الفكرية. حيث يرى الكلاسيك أن الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الإقتصاد الوطني نحو النمو يعتمد بالدرجة الأولى على السياسة النقدية وهي قادرة لوحدها على معالجة الاختلالات إلى أن جاء الفكر الكينزي الذي فضل السياسة المالية على السياسة النقدية. ثم جاء النقديون بزعامة فريدمان فأرجعوا الثقة لفعالية السياسة النقدية وذلك من خلال تأثيرها القوي على الدخل حيث يرون بأن كينزركز فقط على معدل الفائدة والإستثمار كوسيلة لإنتقال أثر النقود.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري

لظاهرة التختم

تمهيد:

لطالما كانت ولا زالت دراسة ظاهرة التضخم محل إهتمام كبير من قبل الكثير من الدراسات والأبحاث. فقد إهتم الفكر الإقتصادي والمالي بتحليل مظاهره والأسباب المؤدية لحدوثه، وذلك لما له من آثار سلبية على إقتصاديات الدول المتقدمة وكذا النامية على حد سواء. لذا أصبح من الملح والضروري وضع سياسات سليمة تلاءم مختلف المشاكل التي تواجه الإقتصاد والتي من أخطرها وأهمها التضخم.

هذه السياسات الإقتصادية التي تتمثل في السياسة النقدية والمالية، تسعى الدول والحكومات إلى تطوير وسائلها وأدواتها، بالإضافة إلى البحث عن سياسات أخرى جديدة تتناسب مع ظروفها الإقتصادية، فلكل سياسة إجراءاتها ووسائلها الخاصة بها من أجل مجابهة مخاطر التضخم أو على الأقل التقليل منه.

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

إن أهمية دراسة ظاهرة التضخم تكمن في معرفة أصل هذه الظاهرة الإقتصادية وتحديد مختلف المفاهيم والتفسيرات التي وضعها الباحثون عبر التاريخ الفكر الإقتصادي، والتي تحاول إلقاء الضوء على مختلف التساؤلات والأفكار التي تدور حول التضخم، أنواعه، مصادره بالإضافة إلى آثاره السلبية على الإقتصاد والمجتمع.

### المطلب الأول: تعريف التضخم

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر الإقتصادية شيوعاً، وعليه لاقت كل الإهتمام من طرف العديد من الباحثين في المجال الإقتصاد، بالإضافة لكونها من بين أهم المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الإقتصاد ككل، سواء على المدى البعيد، المتوسط وكذا القريب. وعليه فقد حاول العديد من الإقتصاديين والباحثين تعريف التضخم لكونه ظاهرة إقتصادية تتسم بالديناميكية وكذا سرعة الإنتشار والتأثير.

#### أولاً: لغة

يرجع أصل كلمة التضخم إلى الكلمة اللاتينية **inflation** وتعني إرتفاع، حيث نجد في الأدبيات الإقتصادية تعابير مثل "تضخم الأسعار" التي ظهرت في وقت الحالي بشكل متكرر، فالتضخم يعني حالياً إرتفاع في المستوى العام للأسعار سواء بإنخفاض في القدرة الشرائية، أو في قيمة النقود<sup>1</sup>.

#### ثانياً: إصطلاحاً

حسب كينز: "إن إرتفاع مستوى الأسعار بعد وصول المجتمع إلى مرحلة التشغيل الكامل هي الحالة التي يمكن تسميتها التضخم الحقيقي"، وعليه إتفق معظم الإقتصاديين على أن التضخم هو الإرتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار... " أما إرتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل فلا يعتبر تضخماً بل هو إرتفاع في الأسعار فقط<sup>2</sup>.

كما عرفه عدة اقتصاديون كما يلي:

بيرو: "التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات."

كورتير "التضخم هو الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عندما تبدأ الأسعار بالارتفاع."

لينر "زيادة الطلب على العرض."

مارشال "التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار."

<sup>1</sup>DAMAS BENJAMIN **La Monnaie et Les Banque dans l'Economie**. Edite par les presses de l'Université Jeane .Educa Vision. 2005. P 318

<sup>2</sup>سعيد الخضري، **الإقتصاد النقدي والمصرفي**، دار النهضة العربية، مصر، ط3، 1994، ص250.

بيجو"تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج"<sup>1</sup>.

إن التعاريف السابقة تؤكد على أن حدوث التضخم يرتبط بتوفر شرطين أساسيين هما<sup>2</sup>:

- إرتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع كي يرتفع المستوى العام للأسعار، حيث لا يعد تضخما إرتفاع أسعار عدد محدود من السلع والخدمات، ذلك أن إرتفاع أسعار بعض السلع قد يصاحبه إنخفاض أسعار مجموعة أخرى من السلع بحيث لا يرتفع المستوى العام للأسعار.
- أن يكون الإرتفاع في أسعار السلع والخدمات مستمرا على مدى فترة طويلة من الزمن. ذلك أن هذا الإرتفاع قد يرجع إلى ظروف مؤقتة خاصة بظروف طبيعية أو زيادة مؤقتة في الطلب عليها ثم يعود الوضع إلى ما كان عليه، وبالتالي في هذه الحالة لا يعتبر هذا الإرتفاع في الأسعار تضخما وذلك لكونه لا يتسم بالإستمرارية.

غير أن مختلف التعاريف السابقة لقيت عدة إنتقادات لكونها ركزت على مظهر التضخم وأهملت جوانب أخرى كآثاره وكذا أسبابه في حين تعاريف عديدة وكثيرة للتضخم تشرح وتوضح مضمونه وآثاره، ولا نجد خلافاً جوهرياً فيما بينها لأن الإختلاف بين الإقتصاديين يمتد إلى الشكل فقط، ولا يصل إلى الجوهر، فإذا وصل إلى الجوهر إختلفت أدوات وآليات التحليل كما هو الحال بين المدرسة الإشتراكية والمدرسة الرأسمالية<sup>3</sup>.

كما يمكن إعتبار التضخم ظاهرة نقدية من خلال أسبابه على أنه الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار، سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الإئتمان)، أو برزت من خلال الطلب على النقود أو الإنفاق النقدي<sup>4</sup>.

وأيضاً يمكن إعتباره ظاهرة سعرية من خلال إرتفاع مستوى العام للأسعار، فعندما يكون هناك إتجاه مستمر ومؤكد نحو إرتفاع الأسعار، يمكن التقرير بأننا أمام حالة توصف بأنها تضخمية، وعلى العكس من ذلك عندما نواجه حالة إنخفاض دائم ومستمر في الأسعار، فنحن في حالة توصف بأنها إنكماشية. فالتضخم يعني إذن حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار، أيا كان سبب هذا الإرتفاع زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أو غير هذه الأسباب<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 298.

<sup>3</sup> علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 244.

<sup>4</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، بدون طبعة، 2003

ص ص 245.246

<sup>5</sup> نفسه، ص 247.



حاول الإقتصادي الفرنسي إميل جام أن يضع تعريفا دقيقا للتضخم فعرفه على أنه: "وسيلة أو إدارة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض الإنفاق النقدي عن قدرة المعروض من السلع والخدمات، لهذا فإن التضخم ليس سوى مجرد حركة تصاعدية في المستوى العام للأسعار تتصف بالإستمرار الناتج عن الفائض في الكمية المعروضة من النقود".<sup>1</sup>

وعليه نستخلص أن التضخم هو ظاهرة إقتصادية وإجتماعية بسبب الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، تتميز بالإستمرارية والإنتشار نتيجة زياد المعروض النقدي.

### المطلب الثاني: التضخم: الأسباب، الأنواع

تعددت أسباب التضخم بتعدد تعاريفه، كما أن الإتجاهات التضخمية لهذه الظاهرة أدت لظهور عدة أنواع، غير أنه رغم هذا الإختلاف في أنواعه، إلا أنها تتشابه وتتداخل فيما بينها حيث تجمع بينها خاصية مشتركة وهي عجز النقود عن أداء وظائفها.

#### الفرع الأول: أسباب التضخم

تعددت العوامل المسببة للتضخم، نلخصها فيما يلي:

#### أولاً: التضخم الناتج الطلب الكلي

وهو زيادة الطلب الكلي على السلع والمنتجات عن نسبة المعروض منها محدد بثمن معين ثابت، حيث ينتج عن هذا الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب إرتفاع عام في المستوى العام للأسعار. فهو يعبر عن إشتداد طلب الأفراد على شراء السلع والمنتجات، أو الحصول عليها بنسبة تفوق المعروض من هذا السلع، والمنتجات المتوفرة في الأسواق، بحيث لا يمكن زيادة المعروض لتلبية الطلب الكلي لبلوغ الجهاز الإنتاجي القومي طاقته القصوى لتشغيل عناصر الإنتاج الجاهزة بصورة تنم عن وصول الإقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.<sup>2</sup>

وفسر نشوء التضخم نتيجة إلى زيادة الطلب النقدي الكلي بنسبة أكبر من العرض الحقيقي للسلع والخدمات، وقد تكون زيادة الطلب الكلي نتيجة إرتفاع مفاجئ في الميل للإستهلاك أو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة أو زيادة الإستثمار عن الإدخار.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2014، ص233.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، لبنان، بدون طبعة، 1992، ص 64

<sup>3</sup> محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010، ص80.

ثانيا: التضخم الناتج عن زيادة التكاليف (العرض)

ترجع هنا ظاهرة التضخم إلى أن الإرتفاع في الأسعار يكون ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك تغيرا في الطلب وعناصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل. وبعبارة أخرى ترجع الزيادة في النفقات الإنتاج في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة دخولهم؛ واستجابة لضغوطات العمال، تقوم الدولة بزيادة أجورهم دون أن يتحمل بالفعل عبء هذه الزيادة، فبدلا من لجوؤها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو بإنقاص معدلات الأرباح، يقوم بإستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار. لكن التضخم الناشئ عن إرتفاع مستويات الأجور فهي بين خيارين:

الخيار الأول: أن تتحمل هذه المشروعات الزيادة في النفقات وأن تقلل من أرباحها وتحقق بذلك ثباتا في الأسعار؛ الخيار الثاني: فهو فرض تلك المشروعات على ثبات معدلات الأرباح التي تحصل عليها، ومن ثم تنقل عبء إرتفاع أجور العمال إلى المستهلك عن طريق رفع الأسعار ولا يخفي أن أرباب العمل يعمدون إلى الخيار الأخير، فهم يستجيبون لطلب رفع الأجور<sup>1</sup>.

ثالثا: نظرية التضخم المشترك

إن زيادة كمية النقود في المجتمع تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وزيادة النقود تأتي من زيادة كميتها وسرعة دورانها، والكمية وسرعة الدوران متعلقة بالسياسة النقدية والسياسة المالية للدولة. فعند قيام البنك المركزي بإصدار النقود ضمن سياسة تغطية العجز أو توسع البنوك التجارية بخلق النقود، وزيادة حجمها خلال القروض وتسهيل منح الإئتمان، كل هذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود في المجتمع، بدون تغير في حجم الإنتاج، وأن يتوافق ذلك مع الزيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كإرتفاع الأجور وخلافها، حيث يؤدي ذلك إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات. كما أن زيادة الرواتب في أوقات تلوح ببيادر التضخم فيها دون دراسة ورؤية قد يزيد من تأثير النقود وزيادتها على مستوى الأسعار<sup>2</sup>.

رابعا: التضخم الناتج عن عوامل هيكلية

بعض الدراسات الإقتصادية ترجع سبب التضخم إلى الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الإقتصادي والإجتماعي للدول النامية، فالتضخم الهيكلي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الإقتصادي داخل هذا النظام، ففي حال كانت القطاعات تتطور بشكل متوازن فإن الإقتصاد صحيح ومعافى، وإذا كانت بعض مؤسسات أو فروع قطاع معين تعاني التخلف وبعضها الآخر أكثر تطورا فإن هذا الإقتصاد يعاني من الخلل الهيكلي (الخلل الهيكلي: هو وجود قطاعات أكثر تطورا من القطاعات الأخرى)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1993-1994، ص ص 110، 111.

<sup>2</sup>بن البار أمحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

<sup>3</sup>علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 296، 297.

خامسا: التضخم الناتج عن الإستيراد

يحدث هذا النوع عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة إنخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، وعليه ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الإنخفاض في قيمة العملة عند قيامهم بإستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. فيزداد تأثير هذا المكون كلما إرتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستورد من الخارج في هيكل الإنتاج المحلي<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك أنواع عديدة للتضخم تم تصنيفها حسب مجموعة من المعايير أهمها:

أولاً: حسب المصدر

ينقسم التضخم وفقاً لذلك إلى أربع أنواع نلخصها فيما يلي:

أ- التضخم بسبب الطلب

هذا النوع يكون مصدره الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي لها، وهو ما يؤدي إلى إرتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار، ويكون السبب وراء زيادة الطلب الكلي راجعة إلى زيادة الإصدار النقدي (سياسة نقدية توسعية)، بالإضافة إلى التوسع في الإئتمان المصرفي<sup>2</sup>.

ب- التضخم بسبب العرض

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب على ذلك في النهاية من زيادة معدلات البطالة وإرتفاع مستوى الأسعار<sup>3</sup>.

ج- التضخم المستورد

يتمثل في تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية، وكلما زاد تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار محلياً يكون تأثير التضخم المستورد كبير، والعكس صحيح، أي أن الزيادة في أسعار السلع الإستهلاكية أو زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة في العمليات الإنتاجية يؤدي حتماً إلى زيادة معدلات هذا النوع من التضخم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 15.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 61.60.

<sup>3</sup> السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الإقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2008، ص 243.

<sup>4</sup> نفسه، ص 245.

د- التضخم الهيكلية

قد تزداد الأسعار بسبب زيادة الطلب أو ضغوط التكاليف في بعض الصناعات الأساسية كالسيارات والإنشاءات وصناعة الحديد والصلب. وتتأثر بذلك صناعات أخرى تستخدم منتوجاتها كمدخلات. وقد يحصل ذلك على الرغم من توازن الطلب والعرض بالنسبة للإقتصاد ككل<sup>1</sup>.

ثانيا: حسب درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان

تحدد أنواع الإتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار نوعين من الإتجاهات التضخمية.

أ- التضخم المكبوت (الكامن)

يحدث هذا النوع في الحالات التي تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحافظ على إستقرارها نتيجة لتدخل الدولة، لذلك يميل الكثير من الإقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار، ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع، وضع قيود ووضوابط تحد من الإنفاق الكلي وأيضاً الرقابة على الصرف وتحقيق فائض في الميزانية وتطبيق نظام البيع بالبطاقات...إلخ، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار، كما حدث في الكثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار<sup>2</sup>.

ب- التضخم المكشوف (المفتوح)

على عكس التضخم المكبوت فهذا النوع يعني إرتفاع الأسعار دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه، أو التأثير فيه. وإلى جانب إجمام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة في الأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الإقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين...إلخ، الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية<sup>3</sup>...إلخ

ثالثاً: حسب مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم حسب حدته ودرجة قوته إلى الأنواع التالية:

<sup>1</sup> إسماعيل محمد دعيس، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>2</sup> السعيد هتمات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2006، ص 36.

<sup>3</sup> نفسه، ص 37.

أ- التضخم المتدرج أو الزاحف

هو الإرتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً<sup>1</sup>، وقد يتراوح هذا الإرتفاع بين 2% و3% سنوياً، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الإرتفاع النسبي في الأجور والأرباح<sup>2</sup>. ويتميز هذا النوع بالخصائص التالية:

- النسبية: زيادة دائمة ومنتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع.
- الكيفية والإرتباط بديناميكية السلوك الإجتماعي للطبقات.
- النمو وارتباطه بميكانيزم التقدم النقدي<sup>3</sup>.

إن هذا الشكل البسيط والتدرجي لهذا النوع من إرتفاع الأسعار جعله أكثر تقبلاً للأفراد، مما يجعل من التضخم أمراً عادياً وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية، حيث في حالة ثبات وتخفيض الأسعار في دولة ما لا يحفز على النمو الإقتصادي.

ب- التضخم الجامح (المفرط)

وهو أخطر أنواع التضخم ففيه تبدأ الأسعار بالإرتفاع بنسب تتجاوز أكثر من 50% شهرياً، وهو حالة نادرة من التضخم وقد كان يحدث سابقاً في أوقات الحروب والثورات، ويعود السبب في ذلك إلى طباعة الحكومة للنقود بكميات كبيرة جداً لتغطية وتمويل تكاليف هذه الحروب، ومن أشهر الأمثلة على هذا التضخم الجامح هو التضخم الذي حصل في فنزويلا في العقد الأول من القرن الحالي<sup>4</sup>. وكذا الوضع الذي عاشته ألمانيا منذ سنة 1921، حيث أن الحكومة أطلقت العنان للإصدار النقدي، هذا ما قاد كل الأسعار والنقود إلى مستويات خيالية، وإرتفع الرقم القياسي للأسعار من 1 إلى 10.000.000.000 وهذا خلال الفترة من جانفي 1922 إلى 1923، فإن كان الشخص يملك 300 مليون مارك (عملة ألمانيا وقتها) في بداية 1922، فإن هذه الكمية من النقود لن تشتري له حبة حلوة بعد عامين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

<sup>2</sup> بن البار محمد، بن السيلت أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 03.

<sup>3</sup> السعيد هميات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 37.

<sup>4</sup> مروان محمد حسين فواعير، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد

5، العدد 50، 2022، ص 06.

<sup>5</sup> تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 13.

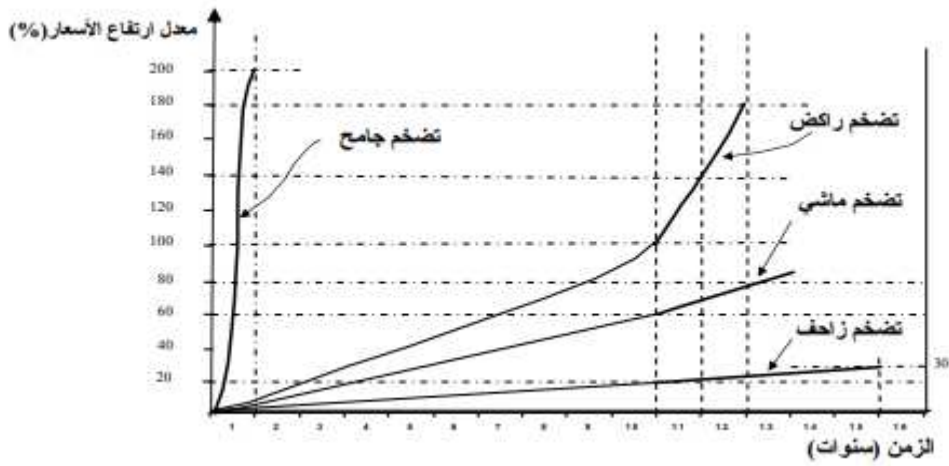
ج- التضخم الراكض

يحدث عند إرتفاع التضخم إلى بنسبة أكبر من 10%، ستصبح هناك فوضى عارمة في الإقتصاد، وستقل القدرة الشرائية للعملة بشكل لا يمكن (وضع الشدة) الموظفين من مواكبة الإرتفاع في الأسعار والتكاليف، والذي سيؤدي إلى تجنب الإستثمار في هذه البلد وحرمانها من رأس مال الإستثمار، كما ستوصف ملامح الإقتصاد بعدم الإستقرار<sup>1</sup>.

د- التضخم الماشي

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الإرتفاع مستمرا في الأسعار بحدود 8%-10% سنويا، ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة بحيث تدخل حركة إرتفاع الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة<sup>2</sup>.

الشكل رقم 02: أنواع التضخم حسب حدة الضغط التضخمي



المصدر: مجيد ضياء الموسوي، الإقتصاد النقدي: القواعد، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، دار الفكر للنشر، الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 216.

رابعاً: من حيث القطاعات الإقتصادية

ينقسم التضخم حسب القطاعات الإقتصادية الموجودة في الإقتصاد، وبالتالي التضخم الذي يحدث في سوق السلع ليس نفسه ذلك الذي يحدث في سوق عوامل الإنتاج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مروان محمد حسين فواعير، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>2</sup> مرابط ساعد، توقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم

الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص 6.

<sup>3</sup> غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

أ- التضخم في أسواق السلع

حيث صنف كينز التضخم في سوق السلع إلى نوعين هما:

- التضخم السلعي

هو التضخم الذي يحدث في قطاع الصناعات الإستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث زيادة نفقات إنتاج سلع الإستثمار على الإدخار.

- التضخم الرأسمالي

هو التضخم الذي يحدث في مجال صناعات الإستثمار مما يؤدي إلى حدوث زيادة قيمة هذه السلع مقارنة مع نفقة إنتاجها، وعليه تتحقق أرباحا كبيرة في كلا قطاعي الإستهلاك والإستثمار.

ب- التضخم في أسواق الإنتاج

أيضا قسم كينز التضخم في هذه السوق إلى نوعين هما:

- التضخم الربحي

يحدث هذا التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن إرتفاع الهوامش التجارية يمكن أن يحدث خارج كل إرتفاع في الطلب أو الأجور في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور.

- التضخم الداخلي

يحصل نتيجة إرتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال. حيث عند إرتفاع تكاليف الإنتاج (منها زيادة الأجور) بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاجية يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار السائدة.

المطلب الثالث: آثار التضخم

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والإجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، فهو يترتب عنه نتائج متميزة تنعكس على البناء الإقتصادي والإجتماعي ومتغيراته الكلية.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية

ينتج عن التضخم العديد من الآثار غير المرغوب فيها والتي تمس جميع جوانب الاقتصاد

أولاً: تدهور قيمة النقود

وما ينتج عنه من إضعاف قيمة العملة، ويؤدي ارتفاع الأسعار وتزايد سرعة تداول النقود (نتيجة الهروب من العملة) إلى تدهور قيمتها، ويزداد لدى الأفراد التفضيل السلعي، خاصة بعد أن يؤدي التدهور المستمر في قيمة العملة

إلى فقدانها لوظائفها الأساسية (وظائفها كمخزن للقيمة وأداة للإدخار)؛ كما يؤدي إرتفاع الأسعار والخوف من التدهور اللاحق في قيمة العملة إلى إضعاف ميل الإدخار وتشجيع ميل الإستهلاك وتفضيل الإدخار العيني على الإدخار النقدي<sup>1</sup>. وينتج كذلك عن إنخفاض قيمة العملة إلى إتجاه بعض الدول لإستخدام عملات الدول المتقدمة القوية، وبصفة خاصة الدولار الأمريكي، بدلا من العملة المحلية في المعاملات النقدية المحلية والدولية، وتقوم العملات الأجنبية بأداء بعض وظائف النقود داخل الدولة وهو ما يسمى بالدولرة أو بما يعرف بإحلال العملة إذا ما تم إستخدام تلك العملات لأداء كل وظائف النقود داخل الدولة<sup>2</sup>.

#### ثانيا: أثر التضخم على الملكيات والثروات

يؤدي تضخم الأسعار إلى إنخفاض المداخل النقدية للأفراد ما يدفعهم للإنتاج نحو بيع ملكياتهم وأصولهم الحقيقية كالأراضي والعقارات... إلخ، وذلك من أجل الحفاظ على مستوى الإستهلاك المعتاد، وما يشجع أكثر على البيع هو إرتفاع القيم النقدية لهذه الأصول، ونتيجة الحاجة الملحة لأصحاب الأرصدة النقدية الكبيرة للتخلص من العملة نتيجة فقدان الثقة فيها، وعليه فإن التضخم يعيد تحويل الملكيات والأصول الحقيقية بشكل قد يكون عشوائيا من فئات تضررت إلى التي تزايدت دخولهم الحقيقية، وهذا ما يعمق التفاوت في توزيع الثروات بين الفئتين، ويخلق حالة من التدمير والطبقية الاجتماعية<sup>3</sup>.

#### ثالثا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

عندما تهتز قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، فتحتل معدلات المبادلة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير فيؤدي ذلك إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات وهذا يعني إستهلاك الموارد الأجنبية و الإحتياط النقدي الدولي للإقتصاد الداخلي، وبذلك يحدث إختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الدولية التي بواسطتها تحصل القطاعات الإنتاجية الداخلية على مستلزماتها الإنتاجية من الإقتصاد العالمي<sup>4</sup>، و نشير هنا أن أثر التضخم على ميزان المدفوعات يكون من خلال قناتين<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> باسم الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2006، ص 292.

<sup>2</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>3</sup> مروان عطوان، مقاييس إقتصادية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر بدون طبعة، 1989، ص 191.

<sup>4</sup> زينب عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 262.

<sup>5</sup> مصطفى وائل مصطفى رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في برنامج إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2016، ص 26.



أ- أثر التضخم على الصادرات

يمارس التضخم تأثير سلبي على الصادرات من خلال ما يباشره من زيادة في نفقات الإنتاج في القطاعات المنتجة للتصدير، حيث تزداد أسعار هذه السلع مقارنة بالسلع في الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يضعف من القوة التنافسية لصادرات الدولة في الأسواق الخارجية.

ب- أثر التضخم على الواردات

إن زيادة أسعار المنتجات المحلية قد يدفع المجتمع إلى إستبدالها بالسلع المستوردة التي تكون أرخص، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، نتيجة عجز في ميزان المدفوعات.

رابعاً: أثر التضخم على احتياطي العملات

إذا كان معدل التضخم في مجتمع ما أعلى من معدل التضخم في المجتمعات الأخرى فإن هذا يؤدي لأن تصبح السلع التي ينتجها هذا المجتمع أعلى نسبياً من سلع الدول الأخرى، ومن ثم فإن هذا يقلل من الصادرات للخارج ويزيد من الواردات إلى الداخل، أي أنه يقلل من حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ويزيد من مدفوعاتها بالعملات الأجنبية، وهذا من شأنه أن يزيد من عجز ميزان المدفوعات ولأن الدولة تغطي هذا الجزء من العجز بالسحب من احتياطي العملة الأجنبية لديها فإن هذا الاحتياطي يتناقص بفعل التضخم، وبالتالي تنخفض قدرة الدولة على إستيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا والخبرات الأجنبية اللازمة لأحداث التنمية في الداخل، بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج وتحجم رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق للداخل<sup>1</sup>.

خامساً: أثر التضخم على الإستثمار

إن التضخم يشوه هيكل الإستثمارات، كما أنه يقلل من أحجامها ومجالاتها، لما يحدثه من تأثير سلبي على كل من التكاليف وتقديراتها وكذلك الإيرادات، ثم إنه يقلل من المدخرات التي هي مصدر التمويل الحقيقي للإستثمارات، كذلك فإنه يسيء ويشوه من تخصيص الموارد حيث يحول دون جهاز الأسعار وإرسال الإشارات الصحيحة لمتخذي القرار الإنتاجي والإستهلاكي<sup>2</sup>.

سادساً: أثر التضخم على الدائن والمدين

يترتب عن التضخم تعريض العلاقة بين الدائن والمدين للخطر، فلو فرضنا أن القوة الشرائية للنقود إنخفضت إلى النصف في الفترة التي تفصل بين الحصول على القرض وبين فترة سداده، فهذا يعني أن الدائن سوف يحصل على نفس

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب للنشر، مصر، بدون طبعة، 1997، ص ص 287-

288.

<sup>2</sup> شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2017، ص 128.

الكمية من النقود التي أقرضها ولكن بقوة شرائية للقرض إنخفضت إلى النصف، بمعنى أن هذه الكمية من النقود باتت تشتري نصف كمية السلع والخدمات التي كانت تشتريها في البداية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية

ينعكس التضخم على الجانب الاجتماعي، كما يلي:

#### أولاً: التمايز الاجتماعي بين الطبقات

يوجد نوعين من التمايز الاجتماعي الناتج عن التضخم هما التمايز الرأسي والتمايز الأفقي، فالأول يحدث بين طبقات المجتمع المختلفة، وفيه تزداد الطبقات الغنية غنى في حين تزداد الطبقات الفقيرة فقراً، أما مصطلح التمايز الأفقي فيتناول التغيرات الطبقيّة التي تحدث في الشرائح الاجتماعية للطبقة الواحدة، حيث يتحسن الوضع النسبي للبعض منها، في حين يتدهور الوضع النسبي للشرائح الأخرى (خاصة أصحاب المعاشات والدخول الثابتة)، وهذا ما يؤدي إلى خلق مشاكل اجتماعية وأخلاقية وحالة من عدم المساواة في المجتمع (غياب العدالة الاجتماعية).<sup>2</sup>

#### ثانياً: هجرة الكفاءات والأيدي العاملة

في ظل تآكل الدخل الحقيقي لفئات كبيرة من الطبقة المتوسطة، جراء إرتفاعات الأسعار المستمرة، وعدم كفاية الأجور وتزايد البطالة، يبحث الكثير منهم خاصة أصحاب المستويات الدراسية والكفاءات عن الهجرة إلى الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة الطاقات البشرية ذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات.<sup>3</sup>

#### ثالثاً: أثر التضخم على توزيع الدخل

يتطلب تحليل آثار التضخم على توزيع الدخل التمييز أولاً بين الدخل النقدي (القدرة الشرائية) والدخل الحقيقي، فالمقصود بالدخل النقدي هو عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد، أما الدخل الحقيقي هو حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المستهلك بإنفاق دخله النقدي، لذلك فإن الدخل الحقيقي يعتمد على: الدخل النقدي وأسعار السلع والخدمات<sup>4</sup>، فبافتراض أن أسعار السلع والخدمات التي ينفق المستهلك دخله عليها قد إرتفعت إلى الضعف، فهذا يعني أن كمية السلع التي يشتريها بدخله النقدي تنخفض إلى النصف، أي إنخفاض دخله الحقيقي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 293.

<sup>2</sup> محمود محي الدين، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 4، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، ط1، 2007 ص 115.

<sup>3</sup> السعيد هتمات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج في الفترة 1990-2020، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 328.

<sup>5</sup> سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014، ص 55.

ونشير هنا إلى أن أثر التضخم على دخول الطبقات المختلفة يكون مختلف، وعليه نفرق بين أثر التضخم على توزيع الدخل لصنفين من المجتمع:

أ- أثر التضخم على أصحاب الدخل المرنة (المتغيرة)

حيث يمكن تغيير دخولهم لتتوافق مع التغيرات السعرية كالمنتجين، التجار والمضاربين، فكلما ارتفعت الأسعار أمكن لهذه الفئات رفع دخولهم النقدية لتنمية دخولهم الحقيقية، لذلك يستفيدون من التضخم حيث ترتفع أسعار المنتجات النهائية بمعدلات أسرع من ارتفاع أسعار الموارد الاقتصادية، أي تزيد إيراداتهم بأسرع من زيادة التكاليف ومن ثم ترتفع أرباحهم بمعدلات أسرع من معدلات التضخم<sup>1</sup>.

ب- أثر التضخم على أصحاب الدخل النقدية الثابتة

هؤلاء هم أكثر فئة متضررة كأصحاب المعاشات، العاملين في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الحكومي والخاص، المتقاعدين والمدخرين الذين يعتمدون في دخولهم على أسعار الفائدة... إلخ ، و مع أنهم يستطيعون عن طريق نقابات العمال أن يسبقوا التضخم من خلال رفع الأجور بنفس النسبة ، لكن في الواقع العملي فإن الزيادة في الأجور سوف ترتفع بمعدل أقل من إرتفاع الأسعار وهذا سيؤدي إلى رفع الأرقام القياسية للأسعار والتكاليف المعيشة، وهذا يعمل على تخفيض الدخل الحقيقي لأصحاب هذه الدخل، و إذا ما حاولت الدولة أو النقابات رفع الأجور فقد يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم دفع التكاليف وبذلك تزداد حالة هؤلاء سوءاً<sup>2</sup>.

خلاصة:

يعكس التضخم الإختلالات التي تحدث في الإقتصاد وهو دلالة على وجود حالة من عدم التوازن، ويمكن إعتباره ظاهرة نقدية تنتج عن التوسع النقدي وزيادة في الإنفاق. وكذا ظهيرة سعرية ينتج بسبب الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، فلم تكن مصادره نقدية فقط بل مؤسسية وهيكلية، وله عدة أنواع تم تصنيفها حسب مجموعة من المعايير تتمثل أساسا في المصدر، درجة تحكم الدولة في الإئتمان، حدة الضغط التضخمي وكذا أنواع القطاعات.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 329.

<sup>2</sup> سعيد سامي الحلاق، مرجع سبق ذكره، ص 218.

المبحث الثاني: تفسير التضخم حسب المدارس الفكرية

اختلفت التفسيرات التي جاءت بها المدارس الفكرية لتحليل أسباب التضخم ومصادره، نتيجة لإختلاف الظروف الإقتصادية السائدة ومصادر القوة التضخمية الدافعة لإرتفاع الأسعار المتواصل، بالإضافة إلى إختلاف المفكرين الإقتصاديين أصحاب هذه النظريات، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس الإقتصادية التي حاولت تعريف هذه الظاهرة من خلال أسبابها.

المطلب الأول: التضخم عند الكلاسيك

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار طبعاً بإفتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ولقد قام بوضع هذه النظرية وتطورها كل من الإقتصادي الإنجليزي جون لوك (1632م-1704م) ومواطنه دافيد هيوم (1711م-1776م)، ثم ميل (1773م-1836م)، والإقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689م-1755م).

أولاً: فرضيات النظرية

لعبت النظرية الكمية النقدية دوراً رئيسياً في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن 19م إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الإقتصادية المختلفة وتحليلها وتفسير نشوئها لاسيما الظواهر التضخمية.

لقد قامت هذه النظرية على عدة فرضيات هي:

- النقود ليست إلا وسيطاً للتبادل التغير في النقود ليس له أي تأثير على حجم المبادلات؛
- تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليها إرتفاع في مستوى الأسعار السائدة، وبنفس النسبة والعكس صحيح؛
- كمية النقود هي العامل العام والفعال في التأثير على حركات الأسعار (القوة الشرائية)؛
- تتناسب الكمية عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي وإلهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية؛
- تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض، بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود التبادلية فإنه يترتب عليه إرتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها؛
- تفترض النظرية التشغيل الكامل؛
- تفترض النظرية أن هناك عوامل رئيسية تؤثر في السعر وهي كمية النقد، سرعة التداول النقدي وكمية المبادلات.
- تفترض هذه النظرية ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات؛

- تفترض هذه النظرية أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى<sup>1</sup>.

ثانيا: تفسير التضخم وفقا لمعادلات النظرية الكمية للنقود

يحدث التضخم نتيجة زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج القومي. ففي المدى القصير واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها هذه النظرية فإن زيادة كمية النقود تؤدي حتما إلى إرتفاع مستوى التشغيل نتيجة وجود طاقات عالية أما في المدى الطويل فإن كل الطاقات سوف تكون مشغلة، وذلك كلما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل زيادة الناتج القومي، فإن هذا سوف يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في المدى القصير وزيادتها بنفس معدل نمو الناتج القومي في المدى الطويل أما معالجة التضخم فتكمن في التخفيض في كمية النقود<sup>2</sup>.

أ- تحليل فيشر (معادلة التبادل)<sup>3</sup>

قدمت المدرسة الكلاسيكية ما يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) الذي حاول من خلالها تفسير ظاهرة التضخم. وذلك من خلال صياغة المعادلة التالية:

$$MV=PV \quad \text{معادلة التبادل:}$$

حيث: M كمية النقود

V سرعة دوران النقود

P المستوى العام للأسعار

Y إجمالي الناتج الحقيقي من السلع والخدمات

MV إجمالي عرض النقود (إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات)

PY إجمالي الطلب على النقود ويساوي الدخل النقدي أو إجمالي المبيعات أو إجمالي قيمة الناتج.

حيث تعبر هذه المعادلة عن العلاقة بين إجمالي عرض النقود (إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات) وإجمالي الطلب على النقود،

<sup>1</sup> ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص ص 20.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2013، ص 141-142

<sup>3</sup> محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 574-576

وحيث أن التضخم هو معدل تغير في المستوى للأسعار فإن هذا يتطلب إعادة صياغة معادلة التبادل السابقة في صورة معدلات تغير على النحو التالي:

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث  $\frac{\Delta M}{M}$  يمثل معدل نمو (تغير) عرض النقود

معدل تغير سرعة دوران النقود  $\frac{\Delta V}{V}$

معدل تغير الأسعار ومعدل التضخم  $\frac{\Delta P}{P}$

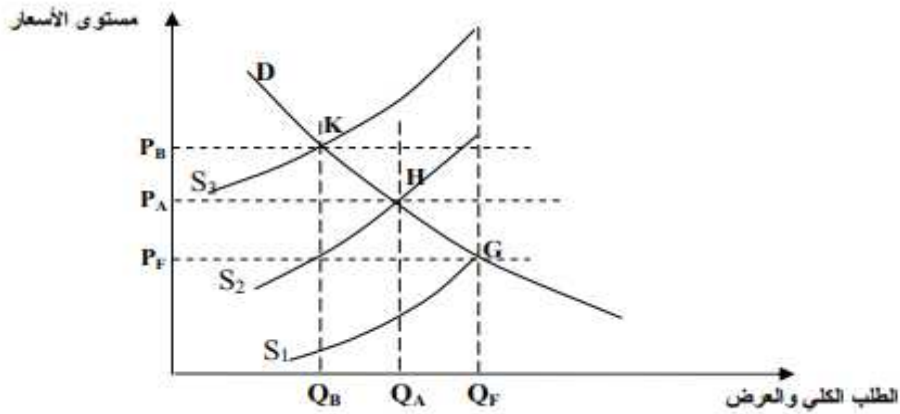
معدل نمو الناتج الحقيقي  $\frac{\Delta Y}{Y}$

تفترض النظرية الكلاسيكية ثبات سرعة دوران النقود أي أن  $\frac{\Delta V}{V} = 0$  وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على

و ثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج  $\frac{\Delta Y}{Y} = 0$  وبالتالي فإن المعادلة السابقة يمكن صياغتها على

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M}$$

الشكل رقم 03: العلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار



المصدر: مجيد ضياء الموسوي، الإقتصاد النقدي: القواعد، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 216.

من الرسم يظهر أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يؤكد أن التضخم ظاهرة نقدية، وبعبارة أخرى فإنه مع ثبات الدخل وسرعة دوران النقود، فإن هناك علاقة ميكانيكية مباشرة بين التغير في كمية النقود، وبين التغير في المستوى العام للأسعار.

ب- معادلة الأرصدة (معادلة كمبردج)

في الوقت الذي كانت فيه النظرية الكمية للنقود تأخذ صورة معادلة فيشر السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كانت هناك محاولة لتطويرها في جامعة كمبردج ببريطانيا، وذلك من خلال أعمال مارشال وبيجو، وقد إستندت الرؤية الجديدة إلى إعتبار أن النقود ليست فقط وسيلة للتبادل، وإنما تمارس أيضا وظيفة مستودع للقيم، فالنقود لها صفات خاصة بها نميزها عن باقي الأصول المالية(الأسهم، السندات...إلخ)، فهي ذات درجة عالية من السيولة، هذه الصفة المميّزة للنقود تجعلها مرغوبة لذاتها، وتحقّق الأفراد على الإحتفاظ بأرصدة نقدية تضمن لهم السيولة لإتمام مختلف المعاملات اليومية، وتمنحهم الأمان في مواجهة الأحداث غير المتوقعة مقارنة بالأصول المالية الأخرى؛

من هذا المنطق يرى أصحاب مدخل كمبردج أن الطلب على النقود يمثل نسبة معينة من الدخل النقدي، وهذا ما توضحه المعادلة التالية:

$$M = K P Y$$

M : كمية النقود وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة النقود بمختلف أنواعها

K : يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الإحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية

P : المستوى العام للأسعار

Y : الناتج الوطني الحقيقي يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الإستهلاكية والإستثمارية

يفترض أصحاب هذا المدخل أن نسبة مايرغب الأفراد الإحتفاظ به من دخلهم على شكل أرصدة نقدية هي قيمة ثابتة نسبيا في الأجل القصير، مثلها مثل سرعة دوران النقود V في معادلة فيشر السابقة، حيث تعتمد هذه النسبة على العديد من العوامل المؤسسية، وباعتماد حجم الناتج الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل في الأجل القصير، فأصبحت معادلة الأرصدة كمايلي:

$$P = M \frac{1}{K Y}$$

وتصبح معادلة فيشر كمايلي:

$$P = M \frac{V}{T}$$

إن معادلة كامبردج ومعادلة فيشر ما هما إلا واجهين لعملة واحدة، حيث K ماهي إلا المقلوب الرياضي لسرعة دوران النقود V، ولكن هذا التشابه هو تشابه في الظاهر فقط، فمعادلة كمبردج للنظرية الكمية ماهي إلا نظرية في الطلب

على الأرصدة النقدية، وهذا المقدار هو متغير لا يخضع للقياس المباشر أو الملاحظ، وعلى العكس M في معادلة فيشر التي تشير إلى الكمية المعروضة من النقود<sup>1</sup>.

### ثالثاً: نقد النظرية

إن التفسير الكمي النقدي السابق للتضخم لقي توسع وانتشار في كثير من المؤلفات والمراجع الإقتصادية، وما ساعد على ذلك هو تطابق هذا التفسير مع واقع كثير من البلدان، كما حصل في ألمانيا سنة 1923م، إثر التوسع في إصدار النقود المتداولة في الأسواق، حيث إرتفعت الأسعار حتى درجة الجموح، وهذا ما شكل آنذاك أرضية خصبة لمؤيدي النظرية الكمية في طرح أفكاره<sup>2</sup>.

غير أن هذا لم يسلمها من العديد من الإنتقادات وذلك لعدم كفاية هذه النظرية في تفسير الظواهر الإقتصادية، مما دفع العديد من المفكرين الإقتصاديين التخلي عنها، لأنهم إعتبروا أن تفسير التضخم على أنه ظاهرة نقدية تفسيراً ناقصاً، وذلك لكون هذه المقاربة عجزت عن تفسير إرتفاع الأسعار الذي لا يصاحبه إرتفاع في كمية النقود المتداولة.

وبغض النظر على مدى صحة تفسيرات وإدعاءات النظرية الكمية لمختلف الظواهر، إلا أنه وجهت لها العديد من الإنتقادات من أهمها<sup>3</sup>:

- إفتراض أن للنقود وظيفة واحدة وهي كونها وسيط للتبادل، دون النظر إلى الوظائف الأخرى للنقود كإعتبارها أداة لتخزين القيم.
- أن تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليس بالصورة الميكانيكية التي تفترضها النظرية، حيث أن التغير في كمية النقود قد لا يصاحبه تغير في الطلب يؤدي إلى التغير في الطلب يؤدي إلى تغير الأسعار. كما أنه قد يحدث إرتفاع في الطلب بنسبة أقل من إرتفاع كمية النقود، فتظل الفجوة بين العرض والطلب ضئيلة، ولا يترتب عليها إرتفاع كبير في معدلات الأسعار.
- إفتراض النظرية الكمية ثبات سرعة التداول وحجم الناتج، ومن الحقيقة أن هذه العوامل غير ثابتة قد يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في سرعة التداول وذلك لتدخل الجوانب أو العوامل الفنية.
- عدم صحة فرضية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، فحجم المبادلات في تغير مستمر وفقاً لتغير حجم الإنتاج والتشغيل.

<sup>1</sup> ساعد مرابط، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 20.

<sup>2</sup> سعيد هتمات، دراسة إقتصادية قياسية لنظرية التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>3</sup> جودي زينب، شادلي أميرة، انعكاس التضخم على الأسواق رأس المال: حالة الكويت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2020، ص ص 43-44.



- إفتراض أن الأسعار متغير تابع لكمية النقد. وقد ثبت أن تغير الأسعار قد يؤثر في كمية النقد. فإرتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود مما يؤدي بدوره إلى زيادة كمية النقود في نهاية الأمر.

بعد تعرض النظرية الكمية للعديد من الإنتقادات وذلك لعدم كفاية هذه النظرية في تفسير الظواهر الإقتصادية، مما دفع العديد من المفكرين الإقتصاديين التخلي عنها، لأنهم إعتبروا أن تفسير التضخم على أنه ظاهرة نقدية تفسيرا ناقصا، وذلك لكون هذه المقاربة عجزت عن تفسير إرتفاع الأسعار الذي لا يصاحبه إرتفاع في كمية النقود المتداولة.

### المطلب الثاني: المدرسة الكينزية في تفسير ظاهرة التضخم

كانت لأفكار كينز عام 1936م الدور الفعال في التأثير بسرعة على الفكر الإقتصادي، حيث حلل كينز في كتابه " النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود " العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، فيما يسمى نظرية الدخل القومي، فكينز أعطى للنقود دورا ثانويا في النشاط الإقتصادي من خلال تأثيرها غير المباشر عليه وذلك من خلال دورها في تحديد سعر الفائدة الذي يحدد بدوره الإستثمار وبالتالي مستوى الدخل القومي<sup>1</sup>.

#### أولا: أهم فرضيات النظرية

يستند التحليل الكينزي على إفتراضات تتعارض مع ما إستند إليه التحليل الكلاسيكي، ويمكن تلخيص هذه الفرضيات على النحو التالي:

✚ التوظيف الكامل ليس أمرا شائعا بل هو حالة إستثنائية.

✚ يرى الأفضلية هي للإستثمار وليس الإِدخار حيث أن الدخل القومي يتحدد بتعادل الإستثمار مع الإِدخار الذي يشترط أن يتحول إلى تمويل التنمية أو نحو الإستثمار المنتج.

✚ إفتراض قوة العلاقة بين الإِدخار وسعر الفائدة الذي يتحدد هذا الأخير بالطلب على السيولة وعرض النقود.

#### ثانيا: تفسير التضخم عند كينز

بناء على الفرضيات السالفة الذكر، فسّر كينز التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وعرف التضخم على أساس أنه تضخم طلب أي التضخم الناجم عن الزيادة في حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وأن الزيادة في الطلب الكلي تنجم عن زيادة الإنفاق الكلي بشقيه العام والخاص ، والإستثمار العام والخاص، والتجارة الخارجية الصافية قد يؤدي ذلك كله إلى حدوث حالة تضخمية، ويؤكد كينز أن الإختلاف بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث فجوات تضخمية عندما يكون الإقتصاد عند المستوى التشغيلي الكامل (عندما تكون مرونة عوامل الإنتاج منخفضة)، لذا فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة في الأسعار

<sup>1</sup>رمزي زكي، التضخم في العالم العربي: بحوث ومناقشات إجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1986، ص 301.

لإن الإنتاج قد وصل إلى طاقته القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع و الخدمات مؤدياً إلى تضخم حقيقي<sup>1</sup>.

أما في حالة عدم بلوغ الإقتصاد لمستوى التوظيف الكامل، ينجم عن زيادة الطلب زيادة في عرض السلع و الخدمات، و يزيد الدخل الحقيقي مع الدخل النقدي، و لا تطراً زيادة فورية ملحوظة في المستوى العام للأسعار إلا أن تشغيل الطاقات المعطلة يتسبب في إرتفاع الأسعار حتى قبل الوصول إلى التشغيل الكامل و هذا ما سماه كينز "التضخم الجزئي"، و الذي يرجع إلى نقص بعض العناصر الإنتاجية في بعض القطاعات مما يؤدي إلى حدوث إختناقات، كما يحدث إرتفاع في الأجور نظراً لزيادة الطلب على العمالة، و لتفاوت مرونة إنتاج السلع في الأجل القصير و الأثر الذي يمارسه قانون تناقص الغلة<sup>2</sup>.

و يتضح أن نظرية كينز تنفي أثر التغير في كمية النقود على تحديد المستوى العام للأسعار، لكنها تختلف مع أصحاب النظرية الكمية بشأن إعتبار الأسعار دالة لكمية النقود، و يرى كينز أنه قد تزيد كمية النقود ولكن قد يصاحب ذلك إنخفاض في سرعة دوران النقود، نتيجة لزيادة التفضيل النقدي، مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج الحقيقي والمستوى العام للأسعار، ولكن إذا تحقق التوظيف الكامل فإن زيادة الإنفاق القومي سوف تعكس بالكامل الإرتفاع في مستوى الأسعار، وعلى هذا النحو فإن التضخم من وجهة نظر كينز هو زيادة مستمرة و محسوسة في مستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي بسبب وجود فائض في الطلب سواء في أسواق السلع أو في أسواق عوامل الإنتاج ، فيما يطلق عليه اسم الفجوة التضخمية:

وقد ساعد ظهور منحى فيليبس philips عام 1955م والذي طور فيما بعد على يد "ساميلسون" و "سولو" على ترسيخ الإيمان بفاعلية النظرية الكينزية في مواجهة التضخم، حيث فسّر وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم و البطالة الأمر الذي جعل أهداف السياسة الإقتصادية تختصر بإيجاد التوليفة المثلى بين معدل التضخم و معدل البطالة<sup>3</sup>.

### ثالثاً: نقد النظرية الكينزية

لم تسلم النظرية الكينزية من الإنتقادات، و من أهم تلك الإنتقادات ما يلي<sup>4</sup>:

- ✚ إفتقار التحديد والوضوح في تفسيرها لنشأة الظواهر التضخمية.
- ✚ عدم تحديد المقصود بفاض الطلب، وما إذا كان يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق.

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 203-204.

<sup>2</sup> جودي زينب، شادلي أميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

<sup>3</sup> محمود محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 110-111.

<sup>4</sup> نفسه، ص 111.

عدم تحديد المقصود بإرتفاع الأسعار، وهل المستوى العام للأسعار في أسواق السلع وأسواق العوامل أو كليهما. عدم تحديد هل سيحدث التضخم إذا كان ثمة فوائض في الطلب أو في العرض لا يترتب عليها أي تغيير في مستويات الأسعار، وهل سترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار البقية في السوق الواحد، إن التطبيق العملي للنظرية الكينزية أدى إلى نمو الإنفاق العام للدولة دون أن يصاحب ذلك نمو كاف في الموارد، مما يترتب عليه عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة، كما أدى هذا التطبيق إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، مما فرض الكثير من القيود على القطاع الخاص. بعد هذه الإنتقادات التي تعرض لها التفكير الكينزي تم ظهور فكر جديد حاول هو الآخر تفسير ظاهرة التضخم.

### المطلب الثالث: التضخم في الفكر الاقتصادي الحديث

قام ميلتون فريدمان بإحياء النظرية الكمية للنقود في سنة 1956، وذلك من خلال صياغة نظرية الطلب على النقود نتيجة للتطورات الحاصلة في الإقتصاد، وكذا إختلاف طبيعة الأزمات الإقتصادية الجديدة من بينها التضخم الركودي، الذي لم تستطع النظرية الكينزية إيجاد حل مناسب له.

### الفرع الأول: النظرية النقدية المعاصرة

أدخل فريدمان مفهوم الثروة كحد أساسي للطلب على النقود، والثروة من منظور هذه النظرية هو القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، والنقود هي جزء من الثروة، أما الأجزاء الأخرى فتتمثل في الأصول المالية والنقدية (الأسهم و السندات ) والأصول الطبيعية (رأس المال العيني)، ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها، فالأفراد يوزعون دخولهم بين الأصول المختلفة وفق المنفعة التي يحصلون عليها منها وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول، فالسندات تدر عائدا ثابتا متمثلا في سعر الفائدة كنسبة من قيمتها الإسمية ونرمز لها بالرمز (Rb)، أما الأسهم فعائدها يتمثل في الأرباح السنوية ويرمز له بالرمز (Rg) وكذا معدل التضخم المتوقع (Pe)، و توجد كذلك اعتبارات أخرى تتحكم في توزيع دخول الأفراد بين مختلف الأصول كالتفضيلات والأذواق ونرمز لها بالرمز (U) وعليه فإن دالة الطلب الحقيقي لفريدمان تأخذ الشكل التالي:

$$\frac{Md}{P} = F (W, Rb, Rg, Pe, U, H)$$

<sup>1</sup> بن قدور علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

أولاً: فرضيات النظرية النقدية المعاصرة

يمكن إيجازها فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✚ تعتبر النظرية النقدية المعاصرة أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، إلا أنها تسمح بإمكانية تغير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود؛
- ✚ أن التغير في كمية النقود يدعمه التغير في سرعة دورانها في نفس الإتجاه، وينعكس إجمالي هذا في إحداث تغير الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة؛
- ✚ المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني الحقيقي، أي نصيب الوحدة الواحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور في كمية النقود؛
- ✚ لا يؤيد فريدمان وجود علاقة بين التضخم والبطالة على المدى الطويل؛
- ✚ يمكن أن تمتص جزء من الزيادة في كمية النقود في الزيادة على الطلب على السيولة بانخفاض سرعة دوران النقود، والأثر المتبقي ينعكس على الناتج الوطني وعلى الأسعار.
- ✚ ركز فريدمان في تحليله لظاهرة التضخم على تحليل دوافع الطلب على النقود والإحتفاظ بها، ذلك لإيمانه بأن النقود تعتبر مصدر للقوة الشرائية وأنها تحقق عوائد كغيرها من مختلف الأصول.

ثانياً: النظرية النقدية المعاصرة في تفسير التضخم

اعتمدت هذه المدرسة في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود والتي تشير إلى أنه في حالة بقاء سرعة دوران النقود وحجم السلع والخدمات ثابت فإن زيادة النقود تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأسعار، وهذا يعني أنه وفقاً لتوازن سوق النقد مع سوق السلع فإن زيادة العرض في سوق النقد يؤدي إلى زيادة الطلب في سوق السلع وبالتالي يرتفع مستوى الأسعار<sup>2</sup>. وعليه يرجعون السبب الرئيسي وراء تولد التضخم ونموه إلى عوامل نقدية، حيث يؤكد ذلك فريدمان في عبارته الشهيرة " التضخم دائماً وفي أي مكان ظاهرة نقدية "، فالتضخم يرجع إلى الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والسبب الرئيسي وراء إرتفاع الأسعار هو الزيادة المستمرة في عرض النقود، أي الإفراط في الإصدار النقدي بوجه خاص، وسوء تنظيم النظام النقدي والمالي بوجه عام. وكذلك نتيجة التوسع في الإنفاق الممول بالإئتمان أو خلق النقود بالنسبة لكل من القطاع العام و الخاص، فيمول إنفاق قطاع الأعمال الخاص بإئتمان مصرفي بشروط غاية في اليسر، كما أن الحكومات تفرط في إنفاقها ليس إستناداً إلى تمويل حقيقي في الأساس، بل بالإعتماد على التوسع في خلق النقود، ومن ثم يكون علاج النقديين للتضخم في ضرورة تقييد الإئتمان المصرفي بالنسبة لرجال الأعمال من جهة ، وفي تخفيض الإنفاق العام وزيادة الضرائب من جهة أخرى ، وبوجه خاص يتعين على البنوك المركزية أن تجعل من العسير

<sup>1</sup> السعيد هتمات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2022، مرجع سبق ذكره، ص 33.

<sup>2</sup> مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

على مشروعات الأعمال أو الحكومة تمويل النفقات اعتماداً على التوسع الإئتماني أو النقدي كبديل للمدخرات الحقيقية<sup>1</sup>.

وعليه ركز فريدمان في تحليله لظاهرة التضخم على تحليل دوافع الطلب على النقود والإحتفاظ بها، ذلك لإيمانه بأن النقود تعتبر مصدر للقوة الشرائية وأنها تحقق عوائد كغيرها من مختلف الأصول.

### الفرع الثاني: نظرية التوقعات الرشيدة

من أنصارها الاقتصادي النمساوي فريديريك فون هايك، حيث تميز تحليله للظواهر التضخمية بأسلوب جديد أدخل فيه عنصر التوقعات في التحليل بإعتباره محددًا لإرتفاعات الأسعار، وتبنت هذه النظرية أسلوباً جديداً في التحليل يقوم على العلاقة بين الإدخار أو الإستثمار المتوقع والإستثمار المخطط، وترتبط المدرسة السويدية بين الطلب الكلي والعرض الكلي بحيث لا تتوقف هذه العلاقة على مستويات الدخل النقدي فقط وإنما على العلاقة بين خطط الإدخار والإستثمار، أي بين خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي<sup>2</sup>.

#### أولاً: فرضيات نظرية التوقعات الرشيدة

- ويمكن تلخيص الفرضيات والأسس التي تقوم عليها نظرية التوقعات فيما يلي<sup>3</sup>:
- السبب الرئيسي لظاهرة التضخم هو تقلب الأسعار الناتج عن عدم تساوي الإستثمار المخطط مع الإدخار المخطط، حيث أن التوازن يحدث إلا في حالة التوازن لأن قرارات الإستثمار تصدر عن أفراد تحفزهم عوامل ورغبات تختلف عن العوامل التي تحفز المدخرين على الإدخار.
- تعطي المدرسة السويدية للتوقعات أهمية أكبر من القوانين الاقتصادية في التأثير على المستوى العام للأسعار، حيث لا تنكر إمكانية قياس هذه التوقعات بصورة مسبقة من خلال الأنظمة المصرفية: البورصات وشركات التأمين وشركات الإنتاج، يمكنها الربط والتنسيق بين قرارات المدخرين والمستثمرين.
- ترفض نظرية التوقعات الرشيدة وجود علاقة بين البطالة والتضخم.
- بافتراض أن الأفراد والمؤسسات يتوقعون أثر الزيادة في معدل نمو عرض النقود، ومن ثم تنعكس في تزايد الأجور النقدية والأسعار، وليس الناتج والعمالة، إلا إذا كانت السياسة غير متوقعة أو كان التضخم غير متوقع (بحدوث أزمات مالية أو أخرى).

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 336-337.

<sup>2</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 210-211.

<sup>3</sup> السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2022، مرجع سبق ذكره، ص 35.

ثانيا: الصياغة الرياضية للنظرية

يمكن صياغة نموذج التوقعات الرشيدة رياضيا والتي صاغها " هيمنت " في سبعينات القرن الماضي كالتالي:

$$P_t^e = E \left( P_t / \Omega_{t-1} \right)$$

حيث  $P_t^e$  تمثل القيمة المتوقعة للتضخم للفترة  $t$  بواسطة الوحدات الإقتصادية في الفترة السابقة (1-  $t$ ).

و  $E \left( P_t / \Omega_{t-1} \right)$  التوقع الشرطي لمعدل التضخم في الفترة  $t$ ، بناء على مجموعة المعلومات  $\Omega$  المتاحة في الفترة السابقة (1-  $t$ )، وأن الأمل الرياضي هذا مقدر غير متحيز في معدل التضخم.

ويمكن تعميم نموذج التوقعات الرشيدة للفترات (1-  $t+i$ ):

$$P_{t+i}^e = E \left( P_{t+i} / \Omega_{t+i-1} \right)$$

ولم تسلم النظرية السويدية كغيرها من النظريات الأخرى من النقد وخاصة لإفترضات المتعلقة بفكرة الطلب، وكذلك الإنتقادات المتعلقة بالعلاقة بين الزيادة في الوظائف الخالية والعاطلين عند معدل الأجور السائدة، إضافة إلى الإنتقادات الموجهة لفكرة الضغط النقدي التضخمي؛

وبالرغم من فرض أفكارها نظريا، إلا أنها تلقت إنتقادات خاصة في تطبيقها على الواقع، خاصة في البلدان النامية التي تتصف بنقص وعدم الإتساق في البيانات، وعدم المرونة في تغير الأسعار<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، مرجع سبق ذكره، ص 211.

خلاصة:

ركزت المدارس الفكرية في تفسير التضخم على تحديد أسبابه ومصادره، حيث ترجع المدرسة الفكرية أسباب التضخم إلى أسباب نقدية حيث يحدث التضخم عند زيادة العرض النقدي بمعدل يفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الأمر لإن هذا يؤدي بالضرورة إلى الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، في حين ركز كينز في تفسيره على العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، والإختلال في هذه العلاقة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما الفكر الاقتصادي الحديث فسرهما على أنها ظاهرة نقدية بحتة تتحدد في كمية النقود وسرعة دورانها.

ورغم تعدد آراء هذه المدارس وإختلافها، إلا أنها تهدف إلى تحقيق أمر واحد وهو معالجة التضخم.

المبحث الثالث: سياسات ووسائل مكافحة التضخم

تسعى الدول من خلال سياساتها الإقتصادية الكلية، من أجل وضع حد للأزمات التي قد تسبب خطورة على بنيتها الإقتصادية والإجتماعية، ولكون ظاهرة التضخم من أصعب هذه المشكلات كان لابد من التصدي لها من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية والمالية، بالإضافة إلى إستحداث أدوات أخرى تواجه الضغوطات التضخمية فور حدوثها، حيث تكيف هذه السياسات وفق الظروف والمتغيرات الإقتصادية السائدة خلال تلك الفترة.

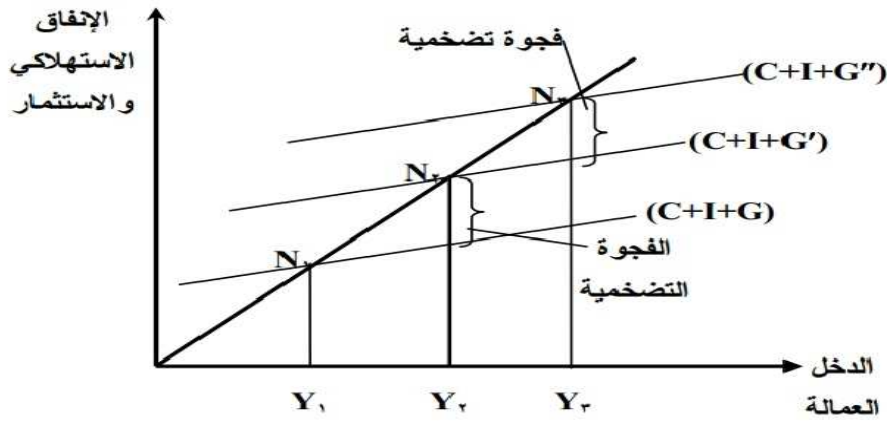
المطلب الأول: دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم

إن السياسة النقدية وباعتبارها أحد سياسات الإقتصادية التي تستخدمها الدول من أجل الحد من ظاهرة التضخم، تستهدف بالأساس السيطرة على نمو عرض النقود، تقييد الإنفاق النقدي وتقييد السيولة البنكية، من خلال الأدوات التالية:

أولاً: سياسة السوق المفتوحة

وكما ذكرنا سابقاً أن التضخم هو زيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في مستوى العرض الكلي (من السلع والخدمات) الأمر الذي يؤدي لإرتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في الطلب الكلي قد تكون ناشئة عن زيادة الإنفاق الحكومي أو زيادة القروض المصرفية ومهما كان سبب التضخم فإن الزيادات المتتالية في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: العلاقة بين سعر الفائدة وسياسة السوق المفتوحة



المصدر: السعيد هتهات، النموذج القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج في الفترة 1990-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر، 2020-2021، ص 38

إن الزيادات المتكررة في الإنفاق العام أو الإنفاق الإستثماري أو زيادة حجم القروض المصرفية سوف تنقل المنحى  $C+I+G$  إلى الأعلى لكي يتقاطع مع خط الزاوية 45 (العرض الكلي)، وفي نقطة جديدة هي  $N_2$ ، والتي تشير إلى زيادة الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  لكن هذه الزيادة غير حقيقية نتجت عن ارتفاع الأسعار، والإنتاج الحقيقي توقف عند النقطة  $N$  و الدخل الحقيقي هو  $Y_1$  وإذا استمرت الزيادة في الإنفاق الكلي فإن الدخل  $Y$  سوف يرتفع إلى  $Y_2$  و تزداد الفجوة التضخمية و يزداد معدل التضخم، فالسؤال المطروح كيف تستطيع السياسة النقدية محاربة التضخم؟

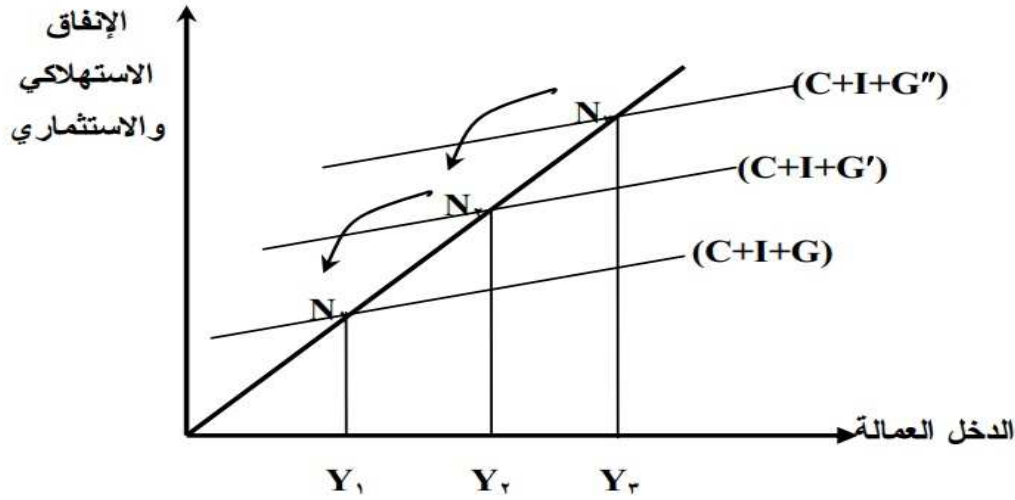
تستطيع السياسة النقدية استخدام الوسائل التالية:

أ- رفع أسعار الفائدة.

ب- تدخل المصرف المركزي عبر سياسة السوق المفتوحة، من خلال قيامه ببيع السندات الحكومية هذا يعني أن المستثمرين سوف يتوجهون لشراء هذه السندات، أي سوف ينخفض عرض النقد ويرتفع سعر الفائدة، وعندما يرتفع سعر الفائدة ويحجم المستثمرين عن تنفيذ بعض المشروعات الإستثمارية أو حتى توسيع المنشآت القائمة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الإستثماري ومن ثم تخفيض حجم الطلب الكلي مما يؤدي إلى إنخفاض المستوى العام للأسعار، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل رقم 05: العلاقة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي والإستثماري



المصدر: علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2012، ص 440

وعليه فإن تخفيض عرض النقد قد أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم إنخفاض الطلب الإستثماري أي في الفترة القصيرة سوف يتراجع مستوى الدخل من  $Y_2$  إلى  $Y_3$  وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي  $N$  ومستوى الطلب الكلي هو  $C+I+G^*$  ومع الإستمرار في عملية بيع السندات ورفع سعر الفائدة فإن الإنفاق الإستثماري سوف يتراجع ثانية إلى مستوى النقطة  $N_1$  ومستوى الدخل  $Y_1$ . وعند هذا المستوى قد تبدأ حالة من الركود كما يرى الكينزيون إذا ما إستمرت الدولة في السياسة النقدية الإنكماشية.

وعليه يرى الإقتصاديين أن توقيت السياسة النقدية يجب أن يكون صحيحا ومحددا، ولا يجوز إطلاق العنان للإتجاه الركودي إذا كان الاقتصاد قد تراجع عن معدلات التضخم وأخذ بالإستقرار فالسياسة النقدية هي التي تصنع الاستقرار من خلال<sup>1</sup>:

- إستقرار قيمة النقد ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار.
- إختيار التوقيت الصحيح لتفعيل إجراءات السياسة النقدية.
- تحقيق التوازن في الطلب الإستثماري عبر سياسة أسعار فائدة مدروسة أي تراعي المستثمر والمدخر وتحقيق النمو الاقتصادي، أي يجب أن تتوقف السياسة النقدية عند النقطة  $N_2$  ومستوى النقطة  $Y_2$ ، بحيث يشجع سعر الفائدة المستثمرين على زيادة الإنتاج وزيادة الدخل فيزول الأثر التضخمي بفضل الإجراءات النقدية.

<sup>1</sup> علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 442- 439.

إن السياسة النقدية شديدة في محاربة التضخم لأن سحب السيولة عبر تدخل المصرف المركزي سوف يؤدي مباشرة إلى تخفيض عرض النقد الذي يؤدي بدوره لرفع سعر الفائدة وتخفيض الطلب الإستثماري أو حتى الطلب الإستهلاكي إذا كان يعتمد على القروض مما يخفض الأسعار تدريجياً.

#### ثانياً: التحكم في نسبة الإحتياطي القانوني

إن السلطات النقدية لا تجد صعوبة كبيرة في تنظيم حجم النقد المصدر من البنك المركزي لأن هذا الأخير هو الذي يتحكم بالكمية الإجمالية للعملة المتداولة، ولكن الأمر مختلف بالنسبة للنقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية من خلال تقديمها الإئتمان للقطاع غير المصرفي، وأن النقود المصرفية تشكل النسبة العظمى من عرض النقود، وعليه فإن البنك المركزي يتحكم في حجم الإئتمان المصرفي من خلال التحكم في الإحتياطات القانونية لدى البنوك التجارية، فكما نعلم أن قدرة المصارف التجارية على زيادة الإئتمان الذي تمنحه للأفراد و المشاريع تعتمد على ما يتوافر لديها من إحتياطات نقدية، و حيث أن جزء من هذه الإحتياطات يمثل إحتياطات قانونية التي يتولى المصرف المركزي تعديل نسبتها وفق ما يتناسب مع كمية المعروض النقدي، كما يستطيع التأثير عليها لأغراض الإئتمان، فنمو حجم الإئتمان و بالتالي عرض النقد لا يتحقق إلا إذا أتاح البنك المركزي للبنوك التجارية نسبة معتبرة من الإحتياطات النقدية التي تعد ضرورية بل وكشرط مسبق لخلق الودائع النقدية الجديدة، و من هذه الزاوية يتمكن البنك المركزي من معالجة التضخم من خلال التأثير على حجم وسائل الدفع أي التأثير على قدرة المصارف التجارية على خلق الإئتمان أو عرض الإئتمان و بذلك يستطيع السيطرة على حجم العملة في التداول و الإئتمان المصرفي<sup>1</sup>.

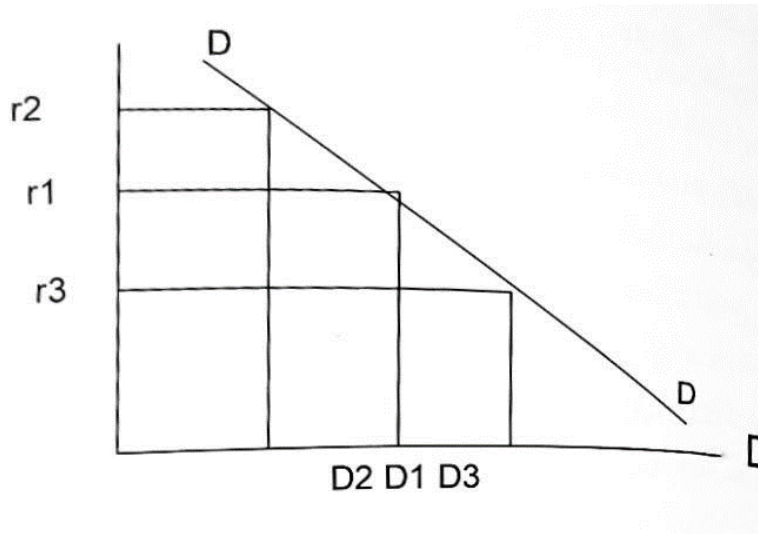
#### ثالثاً: سياسة سعر إعادة الخصم

تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم أداة مهمة للسيطرة على الإئتمان، والتغيرات في سعر إعادة الخصم ستتبعها تغيرات مماثلة في معدلات الفائدة في سوق النقد المحلية من خلال تأثيرها على العرض والطلب على النقود و الإئتمان وعلى التدفق الدولي لرأس المال سيكون لها تأثير على تسوية المستويات المحلية للأسعار والتكاليف والإنتاج والتجارة وإصلاح أي إختلال في ميزان المدفوعات؛

إن طبيعة هذه الأداة والمنطق الاقتصادي الذي تقوم عليه نفترض أن هناك شكلاً محدداً وموقعا معيناً لمنحنى الطلب على الإئتمان (DD) وأن موقعه لا يتغير وأن البنوك التجارية تتبع البنك المركزي تماماً في تغييره لسعر إعادة الخصم، كما يظهر في الشكل التالي:

<sup>1</sup> يسرى مهدي السامرائي، زكرياء الدوري، الصيرفة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا، بدون طبعة، 1999، ص ص 242-245.

الشكل رقم 06: العلاقة بين سعر الفائدة و حجم الإئتمان



المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص 192

من خلال الشكل السابق و بإفتراض أن هناك زيادة في حجم الإئتمان عن المستوى المرغوب وبدأت تلوح في الأفق بوادر التضخم لذا فإن البنك المركزي يقرر رفع سعر إعادة الخصم أي زيادة تكلفة الإئتمان الممنوح للبنوك التجارية، ويرمي من وراء ذلك الحد من إقتراض البنوك التجارية منه، إلى جانب رفعها لأسعار الفائدة و أسعار الخصم بالنسبة للأفراد و المؤسسات ما يدفعهم نحو تقليل الإقتراض و الخصم من البنوك التجارية، مما يضع حدا للتوسع في الإئتمان، وينتج عن رفع البنوك التجارية لمعدلات الخصم، رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل (r) من (r1) إلى (r2) على إثر رفع سعر الخصم بمقدار (r1r2) الأمر الذي يخفض حجم الإئتمان من (D1) إلى (D2)<sup>1</sup>.

رابعاً: الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في معالجة التضخم

إنجتهت بعض الدول إلى تبني خيار جديد لإدارة السياسة النقدية وهي سياسة إستهداف التضخم، وجاءت هذه السياسة كخيار بديل عن خيار الإستهداف النقدي.

أ- تعريف سياسة إستهداف التضخم

هو نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسي أو هدف الكمي أو هدف رقمي لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر، مع الإعتراف الظاهر بإن تخفيض وإستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولي للسياسة

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص ص 190-192.

النقدية، وهو أسلوب مستحدث للسياسة النقدية<sup>1</sup>.

ب- أنواع سياسة إستهداف التضخم

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من سياسة إستهداف التضخم تتمثل في:

• سياسة إستهداف التضخم الكامل

ويعتبر هذا النوع الأكثر إنتشارا بالنسبة للدول التي تتراوح مستوى المصدقية فيها من متوسط إلى أعلى مع إطار من الشفافية التي تسمح للبنك المركزي بتحقيق أهدافه.

• سياسة إستهداف تضخم لايت

يكون هذا النوع عندما تبني سياسة إستهداف التضخم بدرجة منخفضة وهو النظام النقدي الذي يتميز بعدم قدرة البنك المركزي على إستعمال هدف إستقرار الأسعار بسبب إنخفاض مصداقية هذا النظام النقدي المحدد للدول التي لها قابلية الإستجابة الكبيرة للصدمات؛

• سياسة إستهداف التضخم الإنتقائي

يكون هذا النوع عندما يتم إعتداد سياسة إستهداف تضخم مع مستوى عال من المصدقية، والتي تساعد على تحقيق هدف إستقرار الأسعار، كما يجب توفر المعلومات اللازمة حتى يقوم البنك المركزي بالتنبؤ بمعدل التضخم خاصة أسعار الأصول المالية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: دور السياسة المالية في مكافحة التضخم

إلى جانب السياسة النقدية تعتمد الدول على السياسة المالية، وهي إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدم لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال مجموعة من الأدوات.

### الفرع الأول: ماهية السياسة المالية

أولاً: تعريف السياسة المالية

لقد إشتق مصطلح السياسة المالية أساسيا من الكلمة الفرنسية FISC، والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>3</sup>.

أما عن السياسة المالية كسياسة إقتصادية فقد إختلف الباحثون في وضع تعريف لها، لكن لم يبتعدوا كثيرا عن المضمون، ونذكر بعضها فيما يلي:

<sup>1</sup> بشيشي وليد، مجلح سليم، تحديات السياسة النقدية بإستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، ص 44.

<sup>2</sup> حمداني معمر، بناي مصطفى، أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 908.

<sup>3</sup> بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة لدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر.<sup>1</sup>

وتعرف بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"<sup>2</sup> وأيضا هي: " سياسة الحكومة فيما يختص بمستوى الإنفاق الحكومي والتحويلات وهيكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مع الحد من الإرتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار".<sup>3</sup>

وتعرّف أيضا السياسة المالية بأنها "مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بفرض التأثير على المسار الاقتصادي".<sup>4</sup>

مما سبق يمكن القول بأن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير، التي تقوم الدولة من خلالها بالتحكم في نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة. حيث تمكنها هذه الأدوات من تحقيق أهداف اقتصادية في مقدمتها الإستقرار الإقتصادي.

#### ثانيا: أهمية السياسة المالية

برزت أهمية السياسة المالية بشكل واضح سواء في الدول المتقدمة أو النامية، بالإضافة إلى إتساع دور الدولة، وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها، وبحيث تحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها، وبالتكامل مع السياسات الأخرى (السياسة النقدية وسياسات أخرى) وبالاستناد فعاليتها وكذا مدى إرتباطها مع هاته السياسات.<sup>5</sup>

#### ثالثا: أنواع السياسة المالية

أحد العوامل التي تحدد الإتجاه الإقتصادي للبلاد هو السياسة المالية، حيث تعمل الحكومة على إتباع نوعين رئيسيان من السياسة المالية سنعرضها فيما يلي لتحقيق الأهداف الاقتصادية:<sup>6</sup>

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص175.

<sup>2</sup> بن قدور علي، بيرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص52.

<sup>3</sup> محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 172.

<sup>4</sup> أحمد سهير مصطفى، سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص355.

<sup>5</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار الكتاب العالمي، عمان، ط1، 2008، ص336.

<sup>6</sup> تواتي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 45.

• السياسة المالية التوسعية

هذه السياسة مصممة لتحفيز الإقتصاد، وغالبا ما تستخدم أثناء الركود أو أوقات البطالة المرتفعة أو فترات أخرى منخفضة من دورة الأعمال، تستلزم هذه السياسة من الحكومة زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو كليهما، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي تحفيز الإقتصاد.

• السياسة المالية الإنكماشية

تستعمل هذه السياسة لإبطاء النمو الإقتصادي من أجل الحد من التضخم عن طريق فرض الضرائب، فكلما زادت الضرائب التي تفرضها الحكومة، قل الدخل المتاح للمستهلكين، هذا بدوره يقلل من الطلب الكلي، منه إلى إنخفاض مستوى الأسعار.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم

إلى جانب السياسة النقدية تقوم الدولة بمواجهة ظاهرة التضخم من خلال إستخدام أدوات السياسة المالية التي تتمثل في مايلي:

أولا: الرقابة على السياسة الضريبية

تعتبر الرقابة الضريبية أحد الأدوات الفعالة في ضبط حركات التضخم، فتعتمد في هذه الحالة إلى تخفيض الإنفاق الخاص، وبالتالي التأثير على القوة الشرائية أي تخفيضها عن طريق الوسائل الضريبية الكفيلة بإضعاف محددات الإستهلاك والإستثمار أي برفع معدلات الضرائب التصاعديّة على دخول الأفراد وبالتالي الحد من الإنفاق، ومنه إنخفاض الطلب<sup>1</sup>.

حيث يشكل إرتفاع الطلب الكلي على حجم الإنتاج من السلع والخدمات ومستوى التشغيل الكامل عبئا على الدول. وهذا لن يأتي لها إلا بإنتهاج سياسة جبائية رشيدة تراعي التوجه والنمط الإقتصادي وحقيقة الأمر فإن معدلات متوازنة للتضخم تتناسب وحجم النشاط الإقتصادي لأي دولة أمرا طبيعيا لكن أن تبلغ هذه المعاملات مستويات مرتفعة جدا دون تحديد وتشخيص أو محاولة معالجة أسباب هذه الظاهرة. هذا مانعتقد أنه يشكل خطرا حقيقيا على الإقتصاد ككل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>2</sup>فيطس مصطفى، السياسات المالية والضريبية للحد من التضخم في الجزائر، جامعة تيسمسيلت الجزائر، مجلة مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص 08

ثانيا: الرقابة على الدين العام، الإنفاق العام، الإعانات

أ- الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقبة الدين العام في إدارة التحويلات المالية , وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشراية الزلئدة في الأسواق, وإستخدامها في تمويل الميزانية, فالسياسة المالية في رقلبتها على الدين العام تعمل على سد العجز في ننايع التمويل.فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص للعام.

ب- الرقابة على الإنفاق العام

تستعمل هذه الأداة لمعالجة التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام خاصة أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الإستهلاكية الكمالية, والحد من صور الإسراف والتبذير في الدوائر الحكومية , وفي تنفيذ المشروعات المختلفة التي تقوم بها الحكومة ومؤسسات القطاع العام, مع عدم المساس قدر الإمكان بأوجه الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد, كما يمس هذا التخفيض في الإنفاق العام القطاعات الخدمية بمشروعاتها المختلفة مثل: إنشاء الطرق, الجسور, وبناء المدارس و المستشفيات ...إلخ دون غيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى إلى أن يتحقق التوازن الإقتصادي. وبالتالي فإن الحد المؤقت من هذا النوع من الإنفاق يزول بزوال أسباب التضخم وعودة الوضع الإقتصادي إلى طبيعته<sup>1</sup>.

ج- الرقابة على الإعانات والتحويلات

تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخل لفتات إجتماعية واسعة, ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم<sup>2</sup>. لكنها سوف تضرّ فئة معينة (الأقل دخلا أو محدودي الدخل) خاصة في ظل إرتفاع الأسعار, لذلك يجب مراجعة كيفية توزيع هذه الإعانات.

المطلب الثالث: سياسات أخرى لمكافحة التضخم

إن السياسة النقدية وكذا المالية من بين أهم السياسات الإقتصادية التي إستخدمتها الدول من أجل محاربة ظاهرة التضخم, التي لم تسلم منها إقتصاديات العالم المتقدم وكذا الدول النامية على حد سواء. فإلى جانب هتان السياستان فقد ظهرت سياسات أخرى جاءت من أجل إيجاد الحلول اللازمة لهذه الظاهرة الإقتصادية الخطيرة.

<sup>1</sup>وديع خلف الله، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (1990-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية (تأمينات وتسيير محافظ، جامعة العربي بن مهيدي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017، ص 47.

<sup>2</sup>مكيد علي، عشيظ علاء الدين، أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم-دراسة تطبيقية لحالة الإقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015)، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، المجلد 14، العدد 02، جامعة بني فارس بالمدينة، الجزائر، 2017، ص 247.

وعليه سنتعرض إلى مختلف هذه السياسات كمايلي:

أولاً: سياسة الرقابة المباشرة على الأجور

من خلال هذه السياسة تقتضي الضرورة التدخل الفوري الحكومي لإيقاف تيار الإرتفاعات الخاصة بلولب الأسعار والأجور، بفرض رقابة مباشرة على تضخمات الأجور، فليس من المسموح ترك النفقات الإنتاجية حرة في تكوين سلسلة متتابعة من الإرتفاعات التضخمية تبعا لإرتفاعات الأسعار، وعليه وجب ضمان سياسة توازنية في الربط بين التغيرات في مستويات الإنتاجية والدخول، وإلا ترتب على هذه الزيادة حدوث إنكماش أو تضخم، وهنا يرد التساؤل عن جدوى سياسة الرقابة على مستويات الأجور في معالجتها للظواهر التضخمية أو الإنكماشية؟

فمن خلال هذه السياسة وجب الإبقاء على مستويات الإنتاجية فوق الحد الأعلى لمعدلات الأجور ، فتوجه الرقابة الحكومية لإقتطاع الزيادة في الدخول مباشرة، وذلك لمنع الإرتفاع في أسعار الحاجيات الإستهلاكية الرئيسية، وبالتالي التأثير الكلي والمباشر على حجم الطلب الفعلي بالإخفاض وذلك لتحقيق مستويات مقبولة من العمالة، وقد أكد كينز بأن هذا لا يحدث إلا بتخفيض الأجور النقدية في جميع القطاعات وهذا بدوره يخفض من مستويات النفقات الإستهلاكية والإستثمارية للأفراد<sup>1</sup>.

ثانياً: سياسة الرقابة على الأسعار

في بعض الأحيان يفضل إستخدام الرقابة على الأسعار على الرقابة على الأجور لأنها تقتضي التدخل المباشر من قبل السلطات الحومية بوضع قيود على إرتفاعات الأسعار والحد منها بما يسمى بسياسة تثبيت الإئتمان، بحيث تهدف السياسة إلى وضع حد أعلى لأسعار السلع، والحاجات الإستهلاكية الرئيسية، فضلاً عما يترتب عليها في إعادة توزيع الدخول، والثروة الوطنية، وجعلها في متناول جميع الأفراد بدلا من إحتكارها من قبل فئة معينة كالمنتجين.

وتتمتع سياسة الرقابة على الأجور بمزايا سياسية وإجتماعية تؤهلها على سياسة الرقابة على الأجور خاصة أثناء مواسم الأرباح كأوقات الحروب وما يصاحبها من تفشي الظواهر التضخمية الراكضة، وتضم سياسة تثبيت الإئتمان عوامل كثيرة هي في حقيقتها أكثر تمثيلاً للإجراءات المتعلقة بمعالجة التضخم أي لمستويات الأسعار بالتأثير المباشر على حركاتها أي على طلب المستهلكين، وتحقيق نوع من التوازن المقبول ما بين الطلب الإستهلاكي والعرض المقابل له، أي تخفيض مستويات الطلب إلى القدر المتوازن مع العرض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص ص166-168.

<sup>2</sup>نفسه، ص ص 168-169.



### خلاصة:

نظراً لأن ظروف التضخم تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار واتجاه الأجور أيضاً إلى الزيادة تبعاً لنقص قيمتها الحقيقية ومن ثم زيادة النفقات بشكل عام عن الناتج المحلي، وبفرض وجود توظيف كامل في الاقتصاد المحلي فإن استخدام وتفعيل كل من أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية يؤدي ليس فقط إلى الخروج من الأزمة بل تحقيق توازن اقتصادي أيضاً عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق القومي.

## خلاصة الفصل

لطالما كان ولازال التضخم من أكبر المشاكل الاقتصادية التي دار حولها النقاش من خلال النظريات المفسرة له، وكذا الدراسات العديدة لهذه الظاهرة، وذلك لآثارها السلبية التي تمس الأنظمة الاقتصادية والإجتماعية للدول على إختلاف درجة تطورها. وتعددت تعاريف التضخم ولعل أبرزها وأكثرها تداولاً أنه الإرتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويأخذ عدة أشكال تبعاً للأسباب والمصادر التي تؤدي إلى ظهوره.

لقد إختلفت المدارس الفكرية في وضع تفسير أسباب حدوثه وكذا مظاهره، حيث ركز الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم على المعروض النقدي وحجم الناتج المحلي الإجمالي، في حين أرجع كينز سبب حدوثه إلى الخلل ما بين مستوى التشغيل والدخل الوطني بالطلب الكلي الفعال، بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل الزيادة في النفقات نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج التي تؤدي إلى الزيادة في الأجور، أما التيار النقدي فكان له رأي آخر حيث ركزوا في تفسيرهم على أفكار الكلاسيك مضيفين متغير آخر وهو سرعة دوران النقود، ورغم إختلاف هذه النظريات فإن الهدف مشترك في كيفية مكافحة إرتفاع الأسعار. مهما إختلفت تلك الأسباب.

إن من أهم السياسات المنتهجة لمكافحة التضخم نجد السياسة النقدية التي تسعى من خلال أدواتها الكمية والنوعية للتحكم في المعروض النقدي، وبالتالي التحكم في الأسعار، لكن لا يمكن لهذه السياسة أن تعمل لوحدها لمواجهة الضغوطات التضخمية لذا يجب تدخل الدولة من خلال أدوات السياسة المالية للتحكم في إيراداتها العامة وتكييفها مع حجم الإنفاق العام. بالإضافة إلى سياسات أخرى مساعدة تتمثل في سياسة الرقابة على الأجور وسياسة الرقابة على الأسعار.

الفصل الثالث:

مساهمة السياسة

النقدية في معالجة

التضخم في الجزائر

تمهيد:

تميز الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال بظهور مشاكل وأزمات مست التوازنات المالية والنقدية، التي أدت إلى ظهور التضخم، حيث لم يستطع العرض المتاح مواكبة الطلب الفعلي في السوق، وكغيرها من الدول النامية والمتحولة إلى إقتصاد السوق، سعت الجزائر إلى إعتقاد سياسة نقدية فعالة لضمان إستقرار الأسعار والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري. فتبنت السلطة النقدية في الجزائر مجموعة من الإصلاحات العميقة منذ بداية التسعينات إلى غاية يومنا هذا، وذلك من أجل مواجهة المشاكل والأزمات الإقتصادية، وكان التضخم من أولوياتها، فعملت السياسة النقدية من خلال أدواتها على التخفيض قدر الإمكان من معدلات التضخم، أو على الأقل التخفيف من آثاره السلبية على الإقتصاد والمجتمع.

### المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

بعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانزمات إقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الإقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.

### المطلب الأول: مسارات تطور السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات، أهمها صدور قانون النقد والقرض والذي أدخلت عليه بعض التعديلات بموجب الأمر 01/01 الصادر سنة 2001 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90. ليتم إلغاء هذا القانون بصدور الأمر 10/03 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ سنة 2003، ثم أتى الأمر 04/10 الذي صدر 2010. بالإضافة إلى أوامر أخرى جميعها تصب في قالب الإصلاح النقدي<sup>1</sup>.

#### أولاً: إصلاحات قانون النقد والقرض 1990

كان دور السياسة النقدية في الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية التسعينات حيادياً، بسبب الدور السلبي للنقود في الإقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق أهدافها لعدم فعاليتها، بالإضافة إلى بعدها عن الواقع التطبيقي وتطبيق أدواتها على جهاز مصرفي هش. وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدور قانون النقد والقرض 10-90 الذي أعاد الإعتبار للبنك المركزي كسلطة نقدية للدولة الجزائرية، كمؤسسة مستقلة أسندت إليه مهام تسيير النقد والإئتمان.<sup>2</sup> ولقد نص هذا القانون على المبادئ التالية:

#### أ- الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقة

ويعني ذلك أن القرارات النقدية لا تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي مخطط، ولكن تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الأوضاع النقدية، وذلك بهدف:

<sup>1</sup> موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، جامعة المجلد 10، العدد 19، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 93.

<sup>2</sup> زهرة بودبودة، راضية مصداق، توجهات السياسة النقدية في الجزائر تعديلات قانون النقد والقرض 10-90: دراسة تحليلية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر، 2022، ص 499.

○ تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية تولى البنك الجزائري مهام وصلاحيات تطبيق السياسة النقدية؛

○ رد الإعتبار لسعر الفائدة داخل نطاق السياسة النقدية؛

○ التطهير المالي وإعادة الإستقرار النقدي الداخلي.

#### ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية

الخزينة لم تعد حرة اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القروض إذ لم يعد يتميز بالتلقائية والسهولة بل أصبح يخضع إلى شروط، وذلك للأهداف التالية:

○ إستقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة؛

○ تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

○ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية،

#### ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

ح- إبعاد الخزينة عن منح القروض للإقتصاد ليبقى دور الخزينة مقتصرًا على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة وفتح الباب أمام النظام البنكي ليصبح منح القروض من إختصاصه ولا يخضع لقواعد إدارية وإنما للجوى الإقتصادية للمشاريع؛

#### د- إنشاء سلطة نقدية وحييدة ومستقلة

ألغى بذلك تعدد مراكز السلطة النقدية ووضع هذه السلطة في الدائرة النقدية، وهي مجلس النقد والقرض حيث جعل هذا القانون سلطة نقدية مستقلة تضمن إنسجام السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف النقدية الموجودة في الدائرة النقدية والتحكم في التسيير النقدي والنمو الإقتصادي ليتفادى التعارض بين الأهداف النقدية<sup>1</sup>.

#### هـ- وضع النظام البنكي على مستويين

حيث تم الفصل بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية وبين نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الإقراضية للبنوك التجارية وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبإمكانه

<sup>1</sup> بن عزة إكرام، إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو، مجلة السياسة والإقتصاد، المجلد 02، العدد 01، جامعة بني سويف كلية السياسة والإقتصاد، مصر، 2019، ص 11.

أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في إتجاه خدمة الأهداف النقدية والتحكم في السياسة النقدية<sup>1</sup>.

#### ثانيا: إصلاحات السياسة النقدية 2003

صدر الأمر 11-03 للقيام بإصلاحات هيكلية تمس القطاع المصرفي في الجزائر بعد الفضائح التي عرفها هذا القطاع من خلال قضيتي بنكا الخليفة وبنك الجزائر الصناعي، والتي أدت إلى المساس بمصداقية بنك الجزائر والقطاع المالي والمصرفي عموما وفقدان الكثير من الأموال والمدخرات، وقد تمثلت أهم الإصلاحات التي جاء بها هذا الأمر في:

- تغيير في إدارة بنك الجزائر حيث أصبح يتولى إدارته محافظ يساعده ثلاث نواب، يعين جميعهم بمرسوم رئاسي من رئيس الجمهورية؛
- تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض هذا الأخير الذي يمارس إختصاصات جوهرية تتعلق بقانون النقد والقرض؛
- تم تغيير أهداف بنك الجزائر من خلال المادة 35 حيث نصت أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في ميادين النقد والقرض والصرف بتوفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد وألغى هدف التشغيل الكامل؛
- يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي؛
- تضمن هذا الأمر تحديد الجهة التي تتولى السياسة النقدية بصفة صريحة حيث أوضحت المادة 62 أن من "بين صلاحيات مجلس النقد والقرض تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها"<sup>2</sup>.

#### ثالثا: إصلاحات السياسة النقدية 2010

جاء الأمر 04/10 المؤرخ في 26 أوت 2010 ليعدل ويتمم الأمر رقم 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وتمثلت أهم تعديلات هذا الأمر في:

- عدلت المادة 09 من الأمر 11/03 في جزء منها، وتمثل هذا في أن بنك الجزائر لا يخضع إلى الإلتزامات التسجيل في السجل التجاري كما شمل التعديل أهداف بنك الجزائر، والتي أصبحت كما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على إستقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي"، وبالتالي حدد بنك الجزائر هدف

<sup>1</sup> عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض (2010-2020)، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 12، الجزائر، 2022، ص 19.

<sup>2</sup> محسن زبيدة وآخرون، إصلاحات السياسة النقدية وأثر المعروض النقدي على النمو والتضخم في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2001-2018 باستخدام نموذج فار، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي (الإتجاهات الحديثة للجدارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 3/2 ديسمبر 2019، ص 560.

إستقرار الأسعار كهدف وحيد له ما يؤدي إلى زيادة فعالية السياسة النقدية؛ وقد ألزم بنك الجزائر بإعداد ميزان المدفوعات وبعرض الوضعية المالية الخارجية، وله الحق في طلب أي إحصائيات أو معلومات يراها مناسبة من البنوك والمؤسسات والإدارات المالية كما يقوم بتنظيم وتسيير مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات الغير مدفوعة؛

كما حرص البنك على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها ومن حقه أن يرفض إدخال أي وسيلة دفع تكون ضمان سلامتها غير كافية، كما ألزم كل البنوك والمؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي ناجع، وجهاز رقابة المطابقة<sup>1</sup>.  
**رابعا: إصلاحات السياسة النقدية 2017**

تم إصدار الأمر رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11 يعدل ويتمم المادة 45 من الأمر رقم 3-11، وذلك بقيام بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التمثيل بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراء مباشرة من الخزينة العمومية السندات المالية الحكومية التي تصدرها الحكومة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة العمومية؛
- تمويل الدين الداخلي العمومي؛
- تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

يتمثل الهدف من هذا التعديل في مرافقة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية التي ينبغي أن تفضي إلى نهاية فترة خمسة سنوات أقصى تقدير إلى إستعادة<sup>2</sup>:

- توازن خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

### المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

عرف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسسي للسياسة النقدية وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق بقيادة ورسم السياسة النقدية ،حيث سطر كل من القانون 90-10 والأمر 11\_03 المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية بالسياسة النقدية وتشير المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية: "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي و الخارجي للنقد"، حيث تتعدد هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل على هدف تحقيق معدل نمو إقتصادي منظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق

<sup>1</sup> نفسه، ص ص 560,561.

<sup>2</sup> فتيحة مزاوشي، مرجع سبق ذكره، ص 236.



التشغيل الكامل، أما هدف إستقرار الأسعار والحفاظ على إستقرار العملة خارجيا في المقام الثاني<sup>1</sup>. وعليه فيمكن تلخيص هذه الأهداف في مايلي:

أولاً: هدف تحقيق النمو الاقتصادي

إن النمو الإقتصادي في الجزائر يقاس بدرجة تطور الناتج الداخلي الخام الذي تتحكم فيه عوامل خارجية أكثر منها داخلية، فإقتصادها الريعي وإعتمادها الكبير على الصادرات النفطية جعله مرهوناً بالتغيرات في أسعار برميل النفط سواء بالإنخفاض أو الإرتفاع، وعليه فإن دور السياسة النقدية يتمحور بالأساس في إمتصاص السيولة الزائدة لضبط معدلات التضخم التي تقف عائقاً أمام النمو الاقتصادي، ومن خلال الجدول التالي سنتطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022<sup>2</sup>.

الجدول رقم 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل النمو الإقتصادي	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.8	1.0	4.9-	4.0	4.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2022، صندوق النقد العربي، ص 35.

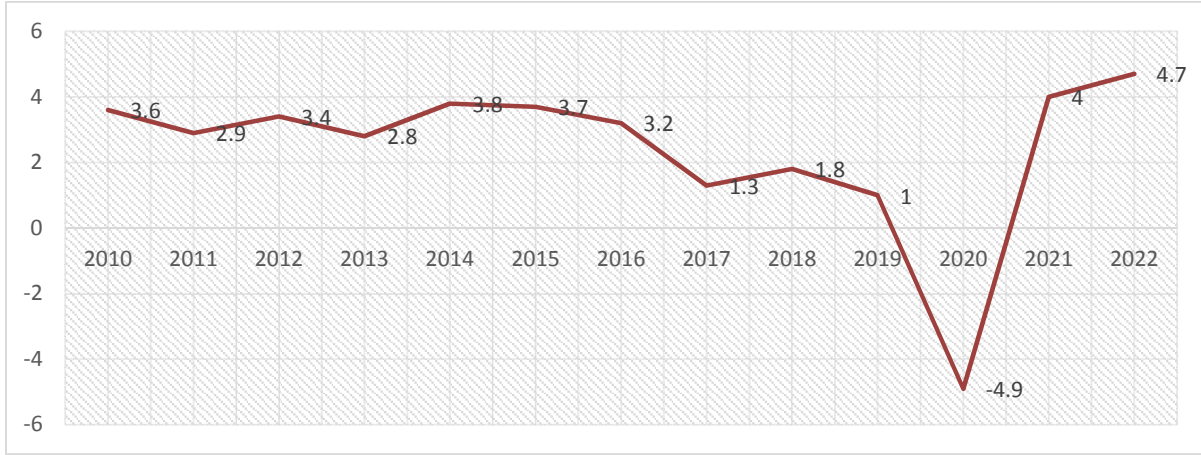
Le site: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&start=2010>

تاريخ الإطلاع 12 ماي 2023، على الساعة 15:02

<sup>1</sup>نجاعي مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

<sup>2</sup>بوشنب موسى، مرجع سبق ذكره، ص 98

الشكل رقم 06: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة من 2010-2014 تعتبر معدلات مقبولة حيث وصلت إلى معدل 3,8% سنة 2014، ويرجع هذا النمو الإيجابي إلى إرتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، ثم لتعاود الإنحدار في سنة 2015 لتبلغ معدل 3,7% إلى غاية 2019 حيث قدرت نسبة النمو 1,0%، غير أن سنة 2020 شهدت أدنى معدل نمو في الجزائر خلال السنوات الأخيرة قدر بـ -4,9% ويعود ذلك إلى إنخفاض أسعار المحروقات نتيجة لنقص الطلب العالمي بسبب جائحة كورونا، إضافة إلى أن النمو يأتي من الإستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر لتفعيل الطلب الكلي من خلال تبني سياسة نقدية توسعية، ولكن الأوضاع الإقتصادية في الجزائر خلال تلك الفترة إستدعت تطبيق سياسة إقتصادية إنكماشية تمثلت في ترشيد النفقات ثم يعود معدل نمو الناتج المحلي للإرتفاع خلال سنتي 2021-2022 بنتيجة تراجع تداعيات الوباء وتحسن الأوضاع الصحية العالمية.

#### ثانيا: هدف التشغيل

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر والذي يرتبط بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق هذا الهدف الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية إنتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة وهذا التزايد يرجع على العموم إلى الطلب المتزايد المقدر بضعف معدل نمو سوق العمل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41، جامعة حسنية بن بوعلي-الشلف، 2008، ص 36.

الجدول رقم 02: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل البطالة	10.0	10.0	11.0	9.8	10.2	11.2	10.2	10.3	10.4	10.5	12.2	11.7	11.6

المصدر: بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

lesite: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2017&locations=DZ&start=1990&view=chart>

تاريخ الإطلاع 12 ماي 2023، على الساعة: 15:02

من خلال الجدول رقم 02 يبين لنا أن معدلات البطالة إتسمت بالثبات عند معدل مرتفع خلال سنتي 2010-2011 بمعدل 10% لكل منهما، ليشهد هذا المعدل إرتفاعا نسبيا خلال السنة الموالية 2012 ليبلغ 11%، ثم تراجع سنة 2013 ليبلغ أقل قيمة خلال هذه السنوات قدرت ب 9,8% ويرجع ذلك إلى تبني الحكومة سياسة عقود ما قبل التشغيل (DIP) لحاملي الشهادات، وكذا CID وتطبيق آليات تشغيل في إطار برامج دعم تشغيل الشباب، ثم عادت هذه النسبة للإرتفاع من جديد من سنة 2014-2020 لتصل إلى أعلى نسبة لها والمقدرة ب 12,2% ويرجع ذلك إلى ما شهدته هذه السنة من إنعكاسات سلبية على ميدان العمل خاصة في القطاع الخاص جراء جائحة كورونا، ثم نلاحظ إنخفاض تدريجي خلال سنتي 2021-2022 قدر ب 11,7% و 11,6% على التوالي، غير أن هذا التراجع في نسبة البطالة في السنوات السابقة لا يعكس الواقع ، مما يعني أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هذا الهدف وذلك لأسباب مختلفة منها نقص الإستثمار الذي أثر سلبا على خلق فرص للتشغيل والذي بدوره أدى إلى إنخفاض معدلات الإنتاج.

### ثالثا: هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار

إن تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار يعد الأهداف السلطات النقدية في الجزائر، وذلك من خلال الإصلاحات التي شهدتها قانون النقد والقرض منذ صدوره، حيث أن التحكم في معدل التضخم الذي يعبر عن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يتم من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي، فحاولت معالجة هذه الأسباب من خلال التأثير على حجم القروض في الإقتصاد، والتي توجه نحو القطاع الإنتاجي. وهذا مايفسر إنخفاض في معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، ولا سيما في ظل الألفية الثالثة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 03، جامعة بور سعيد، مصر، 2019، ص 129.

رابعاً: هدف تحقيق التوازن الخارجي

تظهر فعالية السياسة النقدية في بلوغ هدف التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق الإستقرار في أسعار الصرف، ولمعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه ميزان المدفوعات تقوم السلطة النقدية برفع معدلات الفائدة في حالة عجزه بهدف تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل<sup>1</sup>، علماً أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الإقتصاد يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، وبالتالي رفع قيمتها، بهدف زيادة القدرة الشرائية، والذي من شأنه خفض معدلات التضخم.

وباعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، وعليه فدور السياسة النقدية يبقى نسبياً في الحفاظ على إستقراره.

حيث تمكنت الجزائر في الألفية الثالثة من تحقيق إستقرار في توازناتها الخارجية بفضل الرصيد الإيجابي لميزان المدفوعات، والذي تحكمه على العموم ثلاث عوامل أساسية وهي: حجم احتياطي الصرف، تقلبات أسعار البترول في السوق الدولي، التحكم في المديونية الخارجية<sup>2</sup>.

المطلب الثالث: تطور الوضع النقدي في الجزائر

إن للكتلة النقدية أهمية بالغة في الوضع النقدي وذلك كونها من العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصادي في الجزائر، وعلى هذا الأساس سعت السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية الموجودة في الإقتصاد بما يتماشى وحجم الناتج الحقيقي، وبالتالي تجنب الأزمات التضخمية، سنتطرق إلى مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر. أولاً: تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود القانونية والنقود الكتابية والتي تشمل تحت الطلب لدى البنوك ولدى البنوك ولدى الخزينة العمومية ومراكز البريد بالإضافة إلى أشباه النقود التي تتمثل في الودائع طويلة الأجل لدى البنوك لتشكل كل هذه مكونات المجمع النقدي M2 هذا الأخير الذي يمثل الكتلة النقدية في الجزائر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>بعيط عبد الله، سيد أمير محمد، فعالية السياسة النقدية ودورها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2023، ص 172.

<sup>2</sup>بوشنب موسى، مرجع سبق ذكره، ص 105.

<sup>3</sup>بوقوم محمد، كوثر عطار، تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، ديسمبر 2022، ص 700.

الجدول رقم 03: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الكتلة النقدية M1	الكتلة النقدية M2	أشباه النقود	نسبة نمو M1%	نسبة نمو M2%
2010	5638.8	8280.7	2524.3	4.16	4.15
2011	7141.7	9929.2	2787.5	1.24	19.9
2012	7681.5	11015.1	3333.6	6.7	10.9
2013	8249.8	11941.5	3691.7	4.7	8.4
2014	9603.3	12686.8	4083.7	4.16	14.6
2015	9261.2	13704.5	4443.4	6.-3	0.1
2016	9407.0	13861.3	4409.3	6.1	0.8
2017	10266.1	14974.6	4708.5	1.9	8.4
2018	11404.1	16636.7	5232.6	11.1	11.1
2019	10975.2	16506.6	5531.4	-3.8	-0.8
2020	11901.8	17659.6	5757.8	8.4	7.0
2021	13630.4	20087.5	6457.2	14.5	13.7
2022 جانفي- سبتمبر	14388.8	21166.9	6778.1	5.5	5.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر ديسمبر 2021 والنشرات الإحصائية رقم (1)،

12، 21، 29، 41، 60) للسنوات (2007، 2010، 2013، 2015، 2018، 2022) على التوالي، ص 17

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن الكتلة النقدية عرفت إرتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2010 و 2011 بمعدل نمو لهذه الأخيرة % 19.9 أين بلغت قيمتها 9929.2 مليار دينار لتواصل الإرتفاع، غير أن وتيرة هذا الإرتفاع ظهر بمعدل نمو متناقص خلال سنتي 2012 و 2013 حيث بلغ % 10.9 و % 8.4 على التوالي؛

ليرتفع مجددا معدل نمو هذه الكتلة ليبلغ % 14.6 سنة 2014 وذلك بسبب الإرتفاع المعتبر في المجمع النقدي M1 بمعدل نمو بلغ % 16.4، وبسبب الإنخفاض الحاد في أسعار النفط جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 بسبب إنخفاض الطلب على هذه المادة مقابل زيادة العرض نتيجة لإنضمام وافدين الجدد لمنظمة أوبك. الأمر الذي أدى إلى تقلص

الإحتياطي النقدي مما نتج عنه نمو ضعيف في الكتلة النقدية حيث بلغ 0,1% خلال سنة 2015 و 0,8% خلال سنة 2016 وهي تعتبر أدنى نسبة مسجلة خلال هذه السنوات؛

ليعود الإرتفاع في الكتلة M2 خلال الفترة 2017 و 2018 حيث سجلت نسبة النمو 8,4% و 11,1% على التوالي، وحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 فقد كان السبب وراء إرتفاع الكتلة النقدية خلال سنة 2018 راجع أساسا إلى الإرتفاع المتزايد في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف مقدرة ب 20,5%؛

أما في سنة 2019 فقد شهد معدل نمو كل من الكتلة M1 و M2 هبوط حاد بلغ 3,8% و 0,8% على التوالي وذلك راجع إلى أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد. غير أن هذا الإنخفاض لم يستمر طويلا فمع بداية سنة 2020 نلاحظ حدوث ارتفاع ملحوظا في الكتلة النقدية M2 بمعدل نمو بلغ 7,0% وذلك راجع إلى الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر من أجل ضخ سيولة؛

وسجلت الكتلة النقدية M2 زيادة قدرها 2427,9 مقارنة بسنة 2020 بمعدل نمو قدره 13,7% سنة 2021، حيث أرجع بنك الجزائر في تقريره السنوي لسنة 2021 هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى المجمع النقدي M1 الذي زاد بنسبة 14,5% سنة 2021 مقابل معدل نمو بلغ قدره 8,4% سنة 2020 منتقلا من 11901,8 مليار دينار في نهاية سنة 2020 إلى 13630,3 مليار دينار في نهاية سنة 2021، إلى الزيادة في المجمع النقدي M1 بشكل جوهري وإلى الزيادة الحادة في الودائع تحت الطلب والتي سجلت إرتفاعا بمعدل نمو قدره 25,72% سنة 2021 مقابل إنخفاض قدره 3,24% سنة 2020 بينما عرفت الودائع لدى الخزينة العمومية معدل نمو ثابتا نسبيا خلال هاتين السنتين<sup>1</sup>.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه شهدت الفترة الممتدة من شهر جانفي إلى شهر سبتمبر 2022 إرتفاعا في قيمة الكتلة النقدية قدر M2 ب 21166,9 مليار دينار، ولكن بمعدل نمو منخفض قدره 5,3% مقارنة بسنة 2021 ويرجع هذا الإنخفاض إلى ما شهدته الإقتصاد الوطني من أوضاع إقتصادية سيئة جراء الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) خلال هذه الفترة.

في الأخير نستخلص أن الإرتفاع في المجمع النقدي M2 خلال الفترة (2010-2022) راجع إلى الزيادة في الودائع تحت الطلب التي تستقطبها البنوك حيث عرفت إرتفاعا ملحوظا ومتواصلًا خلال الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2022، لتبلغ قيمتها 5677,03 مليار دينار سنة 2022 بعدما كانت قيمتها 2922,3 مليار دينار جزائري سنة 2010.

#### ثانيا: تطور المقابلات النقدية في الجزائر

إن تغير الكتلة النقدية مرتبط بالتغيرات التي تحدث في المقابلات النقدية (غطاء الإصدار النقدي)، والتي تتغير حسب كل إقتصاد ودرجة تقدمه، وعادة فإن تغير حجم الكتلة النقدية يكون على أساس متطلبات الإقتصاد من النقود لأجل التداول وحركية عوامل الإنتاج. حيث تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابلها عملية الإصدار

<sup>1</sup> تقرير بنك الجزائر 2021، ديسمبر 2022، ص ص 40.41.

وخلق النقود من طرف البنك المركزي، لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى صافي الأصول الخارجية (ذهب وعملة أجنبية) والقروض المقدمة للإقتصاد والقروض المقدمة للخزينة<sup>1</sup>.

وفيما يلي سنستعرض جدول يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال (2010-2022).

الجدول رقم 04: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من 2010-2022

السنوات	القروض إلى الدولة	القروض إلى الاقتصاد	صافي الأصول الخارجية
2010	-4913.3	3268.1	12005.6
2011	-5458.4	3727.5	13880.6
2012	-5712.2	4287.6	14932.7
2013	-5646.7	5156.0	15267.2
2014	-4487.9	6504.6	15824.5
2015	-2156.4	7277.2	15522.5
2016	-870.1	7909.9	12694.2
2017	1967.4	8880.0	11320.8
2018	3857.8	9976.3	9572.4
2019	6660.0	10857.8	7638.6
2020	6480.3	11182.3	6576.3
2021	6116.6	10736.9	6596.5
سبتمبر 2022	5965.7	10004.4	7205.1

الوحدة: مليار دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Banque Algérie, Bulletin statistique n°21, décembre 2013, p 10.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°41, Décembre 2018, p 10.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°60, décembre 2022, p 10.

<sup>1</sup> عدوان علي، بن إسماعيل حياة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

من خلال قراءتنا للجدول 04 الذي يعرض تطور المقابلات النقدية والتي تقسم كما يلي:

أ- صافي الأصول الخارجية

تتمثل الأصول الخارجية في مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة في الجهاز المصرفي من ذهب وعمليات أجنبية، ومصدر هذه الأصول هو صادرات السلع والخدمات والمدخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل، وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيراداتها البترولية التي تمثل قرابة 98%، وذلك لطبيعة إقتصادها الريعي وعليه فإن حجم الأصول الخارجية مرتبط بأسعار النفط<sup>1</sup>.

ونلاحظ من الجدول أن الفترة بين 2010 إلى 2011 عرفت إنتعاشا كبيرا لصافي الموجودات الخارجية حيث كانت قيمتها سنة 2010 ب 12005,6 مليار دينار، لتنتقل إلى 13880,6 مليار دينار سنة 2010 حيث عرفت هذه الفترة زيادة في احتياطي العملات الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات من 80,2 دولار إلى 112,9 دولار سنتي 2010 و2011 على التوالي، بالإضافة إلى إعتتماد الدولة على التوسع النقدي وذلك لتبنيها برنامج دعم النمو الإقتصادي (2009-2005) حيث خصصت الدولة 4202,7 مليار دينار، غير أن هذه الزيادة عرفت نوعا من الثبات النسبي للثلاث سنوات التالية 2014، 2013، 2012 نظرا للارتفاع الطفيف في سعر صرف العملة مقابل الدولار، أما سنة 2015 عرفت صافي الموجودات إنخفاضا في قيمتها وإستمر هذا الإنخفاض إلى غاية 2021 حيث تقلصت قيمة صافي الموجودات من 15522,5 مليار دينار إلى 6596,5 مليار دينار سنة 2021، وهذا راجع إلى التراجع الكبير في أسعار البترول من جهة، وإنخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار من جهة أخرى .

أما في سنة 2022 نلاحظ ارتفاع في قيمة صافي الموجودات الخارجية قدر ب 7205,1 مليار دينار وذلك راجع إلى عودة ارتفاع أسعار المحروقات خاصة الغاز بسبب زيادة الطلب عليه، نظرا للأوضاع السياسية العالمية التي شهدها العالم بسبب الحرب الأوكرانية الروسية.

ب- القروض المقدمة إلى الاقتصاد

لضمان سير النشاط الإقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الإقتصادية إنطلاقا من الودائع المدونة لديها وتوظيفاتها، وأقصدت لجان البنك الجزائري الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو من قروض بصفة المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي أو الأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عدوان علي، بن سماعيل حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31، 30.

<sup>2</sup> وسام مويبي، آمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد رقم 7، العدد 02، جوان 2020 ص 660.



من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن هناك زيادة ملحوظة في قيمة القروض الموجهة للإقتصاد، وذلك مقارنة بالسنوات الماضية في كل من سنة 2010 حيث بلغت 3268.1 مليار دينار وسنة 2011 حيث بلغت 3727.5 مليار دينار، لتواصل في هذا الإتجاه التصاعدي خلال السنوات من 2012 إلى 2019 حيث وصلت قيمتها في هذه السنة 8.10857 مليار دينار مقارنة بسنة 2012 بـ 4287 مليار دينار، ويرجع هذا إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014)، وبالتالي زيادة النشاط الإستثماري بسبب تزايد حجم الودائع لدى البنوك، ثم واصل الإرتفاع لتبلغ أعلى مستوى لها خلال سنة 2020 أين بلغت قيمتها 3.11182 مليار دينار نتيجة لبرنامج التوظيف الإقتصادي (2015-2019)، ثم شهدت إنخفاضا خلال سنتي 2021 و2022 حيث قدرت قيمتها في شهر سبتمبر 2022 بـ 4.10004 مليار دينار بسبب توجيه الإنفاق العام نحو تحسين الوضع الصحي العالمي، وذلك جراء تداعيات وباء كوفيد19.

### ج- القروض المقدمة إلى الدولة

وتسمى كذلك القروض المقدمة للخبزينة، حيث أن النمط المركزي لتمويل الإقتصاد الوطني أعطى مكانة هامة للخبزينة في عملية تمويل المشاريع الإقتصادية، وتشمل القروض الممنوحة للخبزينة: تسبيقات من البنك المركزي، الإكتتاب في سندات الخبزينة من طرف البنوك التجارية، وداائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخبزينة ومنها الحسابات البريدية<sup>1</sup>.

عرفت القروض المقدمة للدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2014 تراجعاً كبيراً قدر في هذه الأخيرة بـ 4487.9 مليار دينار، ويرجع ذلك إلى إنتعاش أسعار النفط في هذه الفترة، وتحسن الوضع المالي للخبزينة العمومية الأمر الذي جعلها قادرة على تسديد ديونها لدى البنك المركزي، لتعود الخبزينة العمومية مدينة للبنك المركزي خلال الفترة من 2015-2017 نتيجة لتداعيات للأزمة النفطية أواخر سنة 2014. حيث عرفت إرتفاعاً سنة 2019 وصل إلى 6660 مليار دينار، بموجب المادة 45 مكرر من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم الذي ينص على أنه "بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم به بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم الحيز التنفيذي بشكل إستثنائي و لمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخبزينة، للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية إحتياجات تمويل الخبزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار"، وعليه فقد إرتفعت الإحتياجات التمويلية إلى 4.10004 مليار دينار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2015، ص 117.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، العدد 57، المادة 45 مكرر من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.

### المبحث الثاني: التضخم في الجزائر

تعتبر ظاهرة التضخم من بين أكبر المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء غير أنها تختلف في أسبابه، وحسب طبيعة البنية الاقتصادية لكل بلد على حدى. وقد عانى الإقتصاد الجزائري منذ عقود من هذه الظاهرة التي أثرت على النشاط الإقتصادي والأوضاع الإجتماعية، كما أن إستمرار هذه المشكلة أدى الى تعدد الأسباب المؤدية لها والتي تظهر من خلال الاختلالات الاقتصادية الهيكلية.

### المطلب الأول: واقع التضخم في الجزائر

إن ظاهرة التضخم في الجزائر عرفت عدة تطورات، وذلك تبعا للتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية التي عرفها الإقتصاد الجزائري، وعليه ظهرت عدة أنواع للتضخم إرتبطت بأسباب ومصادر مختلفة.

#### أولاً: أنواع التضخم في الجزائر

كغيرها من دول العالم عرفت الجزائر عدة أنواع من التضخم ومن أهمها:

#### أ- التضخم الناتج عن التخلف الإقتصادي

يعود سبب هذا التضخم في الجزائر إلى ماتعانيه البنية الإقتصادية من إختلالات لاسيما في بداية 1990، التي عرفت فيها الجزائر مرحلة إنتقال إلى الإقتصاد الحر الذي يعتمد على قوى السوق، ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا التضخم مايلي<sup>1</sup>:

- زيادة عدد السكان مقارنة بحجم الإنتاج؛
- زيادة الطلب على السلع والخدمات مع وجود عرض محدود في الإنتاج مما يزيد في حدة التضخم؛
- تمركز المشاريع الإستثمارية في مناطق محدودة وغيابها في معظم مناطق الوطن، مما يزيد في أسعارها لإرتفاع تكاليف نقلها.

#### ب- تضخم التنمية

عرفت الجزائر منذ بداية تسعينات القرن الماضي نموا ملحوظا على مستوى الإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، نتيجة لبرامج الإصلاح الإقتصادي، حيث عرف الإقتصاد الجزائري إرتفاعا في حجم الإنفاق العام غير أنه لم يوجه للتركيز على المشاريع الإنتاجية بل وجه إلى القطاع الإستهلاكي، كما أن الإنتقال إلى الإقتصاد الحر أسفر عن التخلي عن بعض أملاك الدولة الإستثمارية وخصخصتها، مما نتج عنه تصفية عدد كبير من المؤسسات، وبالتالي تسريح مئات الآلاف من العمال، نتج عنه زيادة كبيرة في معدل التضخم وصلت إلى 29.7% في سنة 2000؛

<sup>1</sup>عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 10، العدد 12، جامعة المسيلة-الجزائر، 2014، ص.50

وما يمكن قوله عن هذه المرحلة أنها تميزت بنوع من النشاط التي توجهت فيه نحو التجارة ذات الربح السريع كالنقل وآلات الإستيراد، ولكن هذه النشاطات لم تقلل من مشكلة البطالة، وبالتالي أدت إلى إرتفاع الأسعار، وخاصة مع تخلي الدولة عن دعم الأسعار، وعدم وجود إستثمارات حقيقية التي تؤدي إلى خلق ثروة حقيقية<sup>1</sup>.

#### ج- التضخم الإنتقالي

يعرف هذا التضخم عل أنه يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الإختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.

#### د- التضخم المستورد

وهو تضخم ناتج عن إرتفاع الأسعار الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في واردتها وتزيد مشكلته خطورة في البلدان التي تعاني درجة إنكشاف إقتصادي كبير، ولأن الإقتصاد الجزائري عرف نموا متزايدا في التجارة الخارجية و بالتالي أصبح عرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية بدرجة أكبر، وهذا ما أدى إلى نقل التضخم العالمي إلى الإقتصاد الوطني عبر التطور السريع للواردات وبالذات السلع الغذائية والإستهلاكية و سلع التجهيز والآلات والسلع الوسيطة وما ساعد على ذلك أيضا طبيعة العادات الإستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، حيث نلاحظ أن الجزائر مثلا تعتمد أكثر من الربع على المنتجات الفرنسية كونها مستعمر قديم لها، كما أن فرنسا من بين الدول الصناعية الأكثر عرضة للتضخم وإرتفاع الأسعار، وبالتالي كلما إرتفعت الأسعار في هذه الدول سترتفع الأسعار في الدول المستوردة منها وبالتالي سينتقل التضخم من هذه الدول الصناعية إلى الدول المستوردة<sup>2</sup>.

#### ثانيا: تطور معدلات التضخم في الجزائر

لقد أصبح إستقرار الأسعار ومكافحة التضخم من أولويات السلطة النقدية في الجزائر وذلك بإعتبار أن الأسعار متغير أساسي في الإقتصاد غير أن معدلات التضخم لم تكن مرتفعة قبل إصدار قانون النقد والقرض بسبب سياسة الدعم التي إتبعها الدولة آنذاك لحماية القوة الشرائية للمواطن ذو الدخل المحدود، و نتيجة للصدمة النفطية في أوائل السبعينات غيرت من إتجاه السلطات النقدية، وعليه شهدت معدلات التضخم تغيرات إما صعودا أو نزولا فسعت السلطات النقدية إلى مكافحة التضخم وأسبابه من خلال السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد في الإقتصاد. وعليه سنبين من خلال الجدول التالي تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.

<sup>1</sup> نفسه، ص 50.

<sup>2</sup> صغيري فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 76.

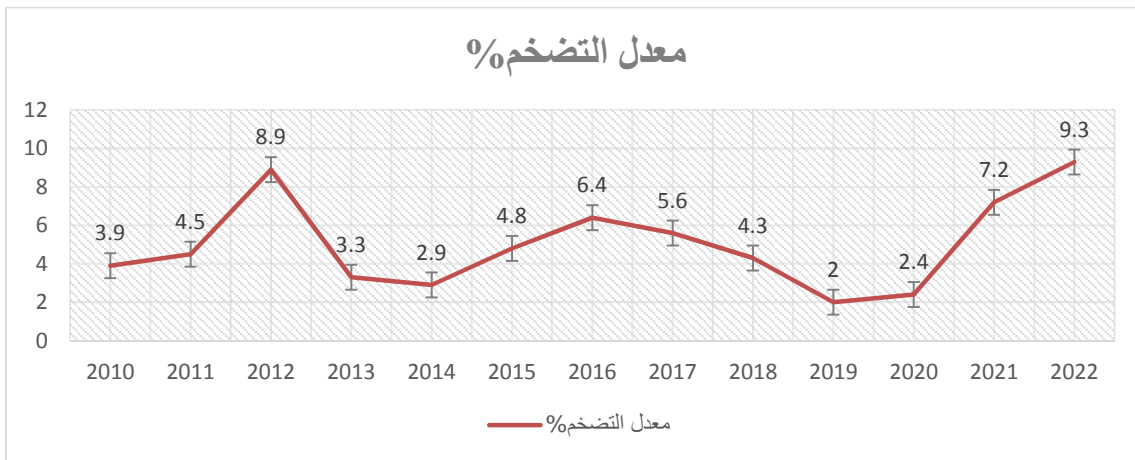
الجدول رقم 05: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

السنوات	معدل التضخم%
2010	3.9%
2011	4.5%
2012	8.9%
2013	3.3%
2014	2.9%
2015	4.8%
2016	6.4%
2017	5.6%
2018	4.3%
2019	2%
2020	2.4%
2021	7.2%
2022	9.3%

المصدر: بيانات البنك الدولي

<https://data.worldbank.org/country/DZesite>: تاريخ الإطلاع: 12 ماي 2023، 15:30

الشكل رقم 07: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 05

من خلال إستقراء الجدول والشكل نلاحظ انخفاض طفيف في معدلات التضخم سنة 2010 حيث وصل 3.9% وذلك بعد إرتفاعه الملحوظ عقب الأزمة المالية العالمية 2008 حيث بلغ معدله آنذاك 4.89% ليصل 5.74% سنة 2009، ويعود الفضل إلى التدابير التشريعية الجديدة المتعلقة بقانون النقد والقرض طبقاً للأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل للمتمم للأمر 11-03 المتعلق بإصلاح إطار السياسة النقدية من خلال المحافظة على استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

ثم ليرتفع مجدداً سنة 2011-2012 بمعدل تضخم قدر ب 4.5% و 8.9% على التوالي حيث شهدت أسعار الأسواق الدولية إرتفاع هائل نتيجة المضاربة التي عرفتها السلع الإستهلاكية الأساسية، بالإضافة إلى إرتفاع الكتلة النقدية M2 حيث بلغت سنة 2012، 11015.1 مليار دينار جزائري وذلك راجع إلى برنامج التنمية الاقتصادي (المخطط الخماسي) لسنة (2010-2014) حيث خصصت الجزائر غلفاً مالياً كبيراً قدر بحوالي ب 286 مليار دولار،

وفي سنتي 2013 و 2014 نلاحظ تراجع معدلات التضخم حيث سجلت 3.25% و 2.92% على التوالي، وهذا بسبب النتائج الناجمة عن برنامج تحوطيد النمو والتي أثرت في العديد من المتغيرات الاقتصادية بالإيجاب والتي كانت نهايتها سنة 2014، وأيضاً السياسة التقشفية التي قامتها الحكومة.

غير أن هذه النسبة لم تدم طويلاً حيث شهدت سنتي 2015-2016 إرتفاعاً في معدلات التضخم نتيجة لزيادة الأجور وكذا الإرتفاع الذي عرفته السلع الإستهلاكية، وليستمر هذا الإرتفاع في معدل التضخم إلى غاية 2017 ليصل إلى معدل 5.6% ورغم أن فترة ما بين 2016-2018 عرفت نمواً متسارعاً في الكتلة النقدية حيث إرتفعت من 0.8% إلى 11.1% فبلغت قيمة المجمع النقدي M2 16636.7 مليار دينار جزائري وذلك بسبب الإصدار النقدي الذي بلغ 4000 مليار دينار جزائري.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ إنخفاض محسوس في معدلات التضخم من 2019-2020 لتصل إلى 2% و 2.4% على التوالي، وذلك نتيجة أزمة السيولة التي عرفتها البنوك ومراكز البريد مما أدى إلى هبوط حاد في الكتلة النقدية M2 بمعدل نمو قدر ب 0.8%- ليعود معدل التضخم للإرتفاع بشكل كبير خلال سنتي 2021 و 2022 ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2022 قدرت ب 9.3%، وهذا راجع إلى إرتفاع معدلات التضخم المستورد جراء أزمة كورونا التي نجم عنها نقص الحاد في المعروض العالمي من السلع والخدمات، والذي قابله إرتفاع كبير في الطلب الكلي وما نتج عنه من إرتفاع المستوى العام للأسعار. حيث كانت لهذه الأزمة الدور الكبير في تدني الأوضاع الاقتصادية والتي لازال تأثيرها سارياً لحد الساعة.

المطلب الثاني: مؤشرات، مصادر التضخم في الجزائر

عرف التضخم في الجزائر عدة مصادر كانت سببا في تفاقمه، وعليه عملت السلطات النقدية على تحديد أسبابه من خلال الإعتماد على بعض المؤشرات الإقتصادية من أجل إيجاد الحد منه.

الفرع الأول: مؤشرات التضخم

لمحاولة قياس التضخم إستند الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر على عدة معايير محددة وفقا لثلاث مؤشرات رئيسية نلخصها في مايلي:

أولا: مؤشر أسعار الإستهلاك (IPC)

يقوم الديوان الوطني للإحصاء (ONS) في الجزائر بنشر بيانات دورية وشهرية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأعمار المستهلكين في المدن والأرياف سنويا، موسميا وشهريا مع أخذ سنة الأساس التي عادة ما تكون مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني، أو إجراء مسح وإستجواب ميداني وتتغير بعد كل مدة زمنية، ويضم هذا المؤشر في الجزائر ثمانية مجموعات (الأغذية، المشروبات غير الكحولية، الأحذية والملابس، السكن وأعباءه، الأثاث، صحة، النقل والإتصال، التربية والثقافة والترفيه، سلع أخرى)، بحيث تحتوي العينة السلعية على 261 مادة يمثل مجمل النفقات الإستهلاكية للأسر، وتم إختيار هذه المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء<sup>1</sup>. ومن خلال الجدول التالي سنبين مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021.

الجدول رقم 06: تطور مؤشر أسعار الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2021

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
IPC	136.23	142.39	155.05	160.10	164.77	172.65	183.70	193.97	202.25	206.20	211.18	226.44

المصدر:

Banque Algérie, Bulletin statistique n°20, décembre 2012, p 29.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°40, Décembre 2017, p 29.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°52, décembre 2020, p 29.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°20, décembre 2021, p 29.

<sup>1</sup>دحمانى فاطمة وآخرون، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد 1، جامعة البليدة، الجزائر، 2000، ص.139.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن مؤشر الإستهلاك عرف إرتفاعا في الفترة ما بين 2010-2022 حيث بلغ 136.23% و226.44% على التوالي، حيث تعكس هذه المعدلات الإرتفاع في أسعار السلع الإستهلاكية نتيجة لزيادة الطلب الكلي عليها مقابل إنخفاض العرض الكلي، بسبب نقص الإنتاج الحقيقي، وعليه أدى هذا إلى إرتفاع معدلات التضخم.

ثانيا: مؤشر معامل الإستقرار النقدي

يعبر هذا المعامل عن مقدار الفرق بين عرض النقد الذي يمثل جانب الطلب وبين الناتج الوطني الحقيقي الذي يمثل جانب العرض الحقيقي على السلع والخدمات، فإذا كانت إشارة معامل الإستقرار النقدي موجبة فإن ذلك يدل على أن الطلب على السلع والخدمات قديف العرض الكلي لها مما يعني أن هناك ضغطا على الأسعار للإرتفاع، وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية في الإقتصاد والعكس إذا كانت الإشارة سالبة والعكس يحدث في هذه حالة إنكماش، وترجع حدة التضخم أو الإنكماش إلى بعد أو قرب معامل الإستقرار النقدي من الصفر، فإذا كانت إشارة المعامل موجبة وبعيدة من الصفر فهذا يدل على حالة تضخمية حادة والعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة وبعيدة من الصفر الذي تدل على حالة إنكماش حادة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 27، العدد 2، أبريل 2013 ، ص 357.

الجدول رقم 07: تطور معامل الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

السنوات	الكتلة النقدية M2	$\Delta M2/M2$	PIB	$\Delta PIB / PIB$	معامل الاستقرار
2010	8280.7	-	11991.6	-	-
2011	9929.2	0,19	14526.2	0,21	0,90
2012	11015.1	0,10	16115.5	0,109	0,9
2013	11941.5	0,084	16643.8	0,03	2,66
2014	12686.8	0,14	17242.5	0,035	4,66
2015	13704.5	0,001	16702.0	0,03-	-0,03
2016	13861.3	0,008	17406.8	0,04	0,2
2017	14974.6	0,084	18876.2	0,084	0,9
2018	16636.7	0,11	20452.3	0,08	1,37
2019	16506.6	-0,008	20501.1	0.0023	-4
2020	17659.6	0,07	18383.8	0,10-	-0,7
2021	20087.5	0,13	22021.5	0,19	0,68

المصدر: البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2017&locations=DZ&start=1990>

[&view=chart](#)

تاريخ الإطلاع: 20 ماي 2023، 15:22

ثالثا: المؤشر الضمني المخفض للناتج الداخلي الخام (معامل التكميش) PGDE

إن المؤشر الضمني المخفض للناتج الداخلي الخام يقيس التغير في المستوى العام للأسعار، وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة، ويحتوي هذا المؤشر خلافا للرقم القياسي لأسعار الإستهلاك، على جميع عناصر السلع والخدمات الموجودة في الإقتصاد الوطني من السلع الوسيطة الإنتاجية والإستهلاكية والنهائية، والبيانات التالية توضح معدل التغير السنوي لهذا المؤشر خلال الفترة من (2010-2017).



الجدول رقم 08: تطور معدل نمو المؤشر الضمني المخفض للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2017

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PGDE	244.33	288.89	310.51	310.31	309.41	289.26	293.63	306.64
معدل النمو %	16.08	18.24	7.48	0.06-	0.29-	6.51-	1.51	4.43

المصدر:

Lesite: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2017&locations=DZ&start=1990>

تاريخ الإطلاع 20 ماي 2023، على الساعة 15:22. [O&view=chart](#)

### الفرع الثاني: مصادر التضخم في الجزائر

إن دراسة مصادر التضخم تتطلب أن يكون الباحث على دراية كافية بالإقتصاد الوطني وذلك من أجل أن يتمكن من تحليل العلاقة التي تربط النشاط الإقتصادي والمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية، والتي تمكنه من إستنتاج المصادر الأساسية لظاهرة التضخم، وخاصة عامل الأسعار لما له من دور أساسي في تحريك القوى التضخمية، وعليه يجب علينا الفهم السليم للأسباب والتي نلخصها في مايلي:

#### أولاً: الإفراط في الإصدار النقدي

تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية وإزدهار الإقتصاد، لكنها تحتوي في بعض الأحيان على أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة.<sup>1</sup>

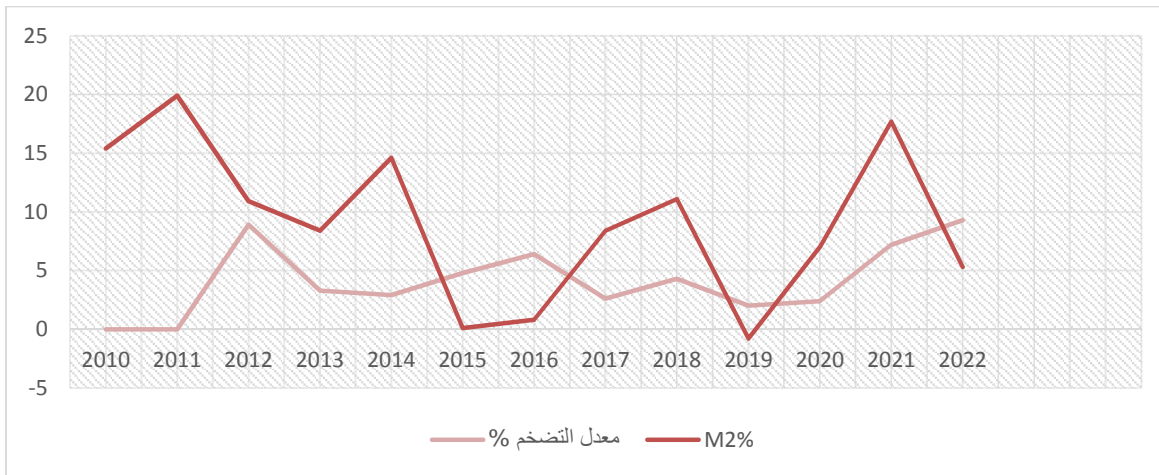
<sup>1</sup>عبد الجليل شليق، إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر(1990-2009)مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة-الجزائر، 2012، ص129.

الجدول رقم 09 : تطور معدل نمو الكتلة M2 في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

السنوات	نسبة نمو M2 %	معدل التضخم %	السنوات	نسبة نمو M2 %	معدل التضخم %
2010	15.4	3.9	2017	8.4	5.6
2011	19.9	4.5	2018	11.1	4.3
2012	10.9	8.9	2019	-0.8	2.0
2013	8.4	3.3	2020	7.0	2.4
2014	14.6	2.9	2021	13.7	7.2
2015	0.1	4.8	2022	5.3	9.3
2016	0.8	6.4			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر ديسمبر 2021 والنشرات الإحصائية رقم (1)، 12، 21، 29، 41، 60) للسنوات (2007، 2010، 2013، 2015، 2018، 2022) على التوالي، ص 17.

الشكل 08: تطور معدل نمو الكتلة M2 في الجزائر خلال الفترة 2010-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

حيث نلاحظ من خلال الجدول 09 والمنحنى أن الفترة 2010-2022 شهدت إرتفاعا بسبب عملية التوسعية في الإنفاق النقدي التي إتبعها الدولة في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 حيث وصل معدل نمو الكتلة إلى 14.4% ليزداد معدل التضخم من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 ليصل إلى معدل 3.4%.

لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض وإستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع. وعليه فإن أي زيادة في الإصدار النقدي دون أن يقابلها مقابلات الكتلة النقدية (قروض إلى الاقتصاد، مستحقات على الخزينة، الإحتياطات من ذهب وعمليات أجنبية) تؤدي على الأغلب إلى إرتفاع معدلات التضخم.

#### ثانيا: ارتفاع الطلب الكلي

إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الإستهلاكية، وفي الجزائر يمثل الأجراء وعائلاتهم جزءا معتبرا لفئات المستهلكين للسلع والخدمات، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخلهم المتحصل عليها وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى العام للأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الإستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس تضغطا على جانب الطلب<sup>1</sup>. حيث مع زيادة حجم الإستهلاك لدى الأفراد والمؤسسات بسبب إرتفاع حجم النقود لديهم، وفي المقابل يكون هناك ثبات في حجم السلع والخدمات المتاحة أي وجود كتلة نقدية يقابلها قليل من السلع المتوفرة في الأسواق، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار بصورة متزايدة كما هو مبين في الجدول التالي:

<sup>1</sup>عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الجدول رقم 10: تطور الإستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنوات	الإستهلاك النهائي (مليون دولار)	معدل التضخم %	السنوات	الإستهلاك النهائي (مليون دولار)	معدل التضخم %
2010	84972	3.9	2016	101783	5.6
2011	105624	4.5	2017	104637	4.3
2012	84972	8.9	2018	111335	2.0
2013	112413	3.3	2019	106696	2.4
2014	123250	2.9	2020	99827	7.2
2015	102531	4.8	2021	99939	9.3

المصدر: بيانات البنك الدولي

Le site: <https://data.worldbank.org/country/DZ> تاريخ الإطلاع 16 ماي 2023، 19:20

ثالثا: إرتفاع عدد السكان

حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد، بينما في المقابل يبقى حجم الإنتاج على حاله أو يتزايد بمعدل يقل عن معدل نمو السكان، كما أن هذا التزايد في النمو الديموغرافي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومنه زيادة حجم الإنفاق الحكومي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن البار، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الجدول رقم 11: معدلات النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 2010-2021

السنوات	معدل النمو السكاني%	معدل التضخم%	السنوات	معدل التضخم%	معدل النمو السكاني%
2010	1.9	3.9	2016	2.0	6.4
2011	1.9	4.5	2017	2.0	5.6
2012	1.9	8.9	2018	1.9	4.3
2013	2.0	3.3	2019	1.8	2.0
2014	2.0	2.9	2020	1.7	2.4
2015	2.0	4.8	2021	1.7	7.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات البنك الدولي

تاريخ الإطلاع 15 ماي 2023، على الساعة 20:39 <https://data.worldbank.org/country/DZ> Le site:

#### رابعاً: إرتفاع تكاليف الإنتاج

يعتبر ارتفاع التكاليف الإنتاجية في كثير من القطاعات أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، وخصوصاً الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، وتشمل التكاليف الإنتاجية كالعوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها، وعلى الرغم من أهمية هذا العنصر في زيادة التكاليف الإنتاجية والدفع بالأسعار نحو الإرتفاع، يجدر بالذكر أن أحد أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الإقتصاد الجزائري والمتمثلة في تكلفة الأجور التي تشكل نسبة عالية من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر<sup>1</sup>.

حيث من أهم الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات إلى ما يلي:

- إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إرتفاع تكلفة الإستهلاك الوسيطة كأسعار المواد الأولية، فاتورة الماء، الكهرباء، الأنترنت وغيرها وبالتالي نقل تكاليف إضافية للمستهلك في شكل زيادات تراكمية وإحتكارية على الأسعار.

<sup>1</sup> دحماني فاطمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 202.

- ثانيا إرتفاع تكلفة الأجور تعتبر أيضا من بين أهم العناصر في زيادة التكاليف، حيث هذه الزيادة في معدلات الأجور ينتج عنها زيادة في معدلات الإنفاق، ويسبب كذلك نقص العرض الإنتاجي بسبب تقلص العرض الكلي، وعليه فإن تكلفة الإنتاج تزايد وتتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار.

#### خامسا: التضخم المستورد

وينتج هذا النوع من التضخم بسبب إرتفاع الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والإستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لإستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها إستهلاكية أو وسيطية أو إستثمارية تلعب دورا كبيرا في تحديد درجة وكيفية التأثر بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الإستهلاكية غير الضرورية فإن إرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والإستثمارية في شكل سلع وسيطية ورأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، فإن الأثر الذي يحدثه إرتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في إرتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر؛ ويعد التضخم في الجزائر تضخما بواسطة الطلب، تغذيه المداخيل الموزعة جراء إيرادات الصادرات وتضخما بواسطة التكاليف من خلال إحتواء الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية الوسيطة والتجهيزية، وباختصار هو إنعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: آثار التضخم في الجزائر

يترتب على التضخم أوضاع وعظواهر معينة تنعكس على الاقتصاد الجزائري فيتكاثرت آثاره على مختلف الأنشطة الاقتصادية كما تنتقل أيضا على الأوضاع الإجتماعية وفيما يلي سنحاول أن تناول أهم هذه الآثار التي تولدت عن ظاهرة التضخم في الجزائر.

#### الفرع الأول: آثار التضخم على الإقتصاد الوطني

حيث تشهد الفترات التضخمية عدة آثار سلبية تنعكس على نصيب الفرد من الإستهلاك وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة، بما سنعكس سلبا على الإدخار، هذا الأخير الذي يؤثر بطريقة مباشرة في الإستثمار وكيفية توجيه رؤوس الأموال على مختلف القطاعات، وفيما يلي سنحاول تحليل هذه الآثار السلبية.

#### أولا: آثار التضخم على الإدخار والإستهلاك

لقد أدت تفاقم الأوضاع التضخمية في الجزائر إلى إضعاف ثقتهم بالعملة الوطنية، فالإرتفاع العام في مستوى أسعار السلع والخدمات يجعل أجورهم غير كافية وذلك لتلبية متطلباتهم اليومية، ومن ثم إضعاف الحافز على الإدخار، وفي ظل

<sup>1</sup> نفسه، ص 149.

إستمرار تدهور قيمة الدينار وفقدانه تدريجيا وظيفته كمستودع للقيمة، مما قدم التفضيل السلبي (الإستهلاك) من طرف المواطنين على الإيداع، والتوجه إلى تحويل الأرصدة النقدية نحو العقارات و السكنات خصوصا و الذهب والمعادن الثمينة وغيرها من السلع والخدمات المعمرة، وهذا ما أدى إلى إرتفاع في أسعار هذه السلع بشكل رهيب بأكثر منها في السلع النشاطات الأخرى<sup>1</sup>.

جدول رقم 12 : تطور الإستهلاك العائلي في الجزائر خلال (2010 – 2022)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإستهلاك العائلي	55848	64869	67200	78115	79170	68223	67769	72407	76866	75091	69652	71270

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2012، ص ص 325،326

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص ص 337،338

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص ص 389

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2017، ص ص 286،287

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2021، ص ص 300

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022، ص ص 337،238

من خلال الجدول رقم 12 يمكن ملاحظة أن قيمة الإستهلاك في الجزائر عرفت فترة إرتفاع ملحوظ من 2010 إلى 2014 حيث وصلت هذه السنة قيمة الإستهلاك العائلي إلى 79170 مليون دولار، نتيجة لتبني الدولة سياسة الزيادة في الأجور وذلك لما عرفته هذه الفترة من بحبوحة مالية بسبب زيادة الإيرادات النفطية، ومن هنا نفسر نظرة كيز للعلاقة الطردية بين الدخل (Y) والإستهلاك (C):  $Y = C + S$ ، أي كلما زاد الدخل زاد الإستهلاك والعكس صحيح.

وعلى العموم عرفت الفترة من 2015-2021 ارتفاع في قيمة الإستهلاك والتي جاءت جراء الأزمات التي عرفتتها هذه الفترة وخاصة الفترة الأخيرة 2020-2022 حيث أثرت الأزمة الصحية العالمية وما شهدتها من مضاربة وإحتكار على السلع خاصة الضرورية منها مما زاد من معدلات الإستهلاك.

<sup>1</sup> سعيد هتات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم للجزائر باستخدام نماذج ARCH، مرجع سبق ذكره، ص 158.

ومنه يمكن القول أنه نتيجة لارتفاع الأسعار في الجزائر فقد أثر ذلك على القوة الشرائية للأفراد مما جعلهم يستخدمون مدخراتهم النقدية والمالية لتلبية حاجاتهم اليومية في ظل التضخم المرتفع مما أثر سلباً على الإدخار وبالتالي الإستثمار.

ثانياً: أثر التضخم في توجيه الإستثمار

يؤثر التضخم بشكل كبير في النشاط الإستثماري، حيث توجه رؤوس الأموال إلى قطاع الأنشطة التي لاتفيد التنمية في مراحلها الأولى، حيث تعطي الأولوية إلى الإستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، والتي تتميز بقلّة المخاطر التي قد تتعرض لها ومن أمثلة هذه النشاطات: الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من رؤوس الأموال إلى الإستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات، وبناء المنازل الفاخرة.

وبالتالي فالتضخم المرتفع وغير المتحكم فيه يمكنه أن يقلص من حجم الإستثمار، وذلك لوجود علاقة قوية وعكسية بين التضخم والإستثمار، حيث أن المعدلات التضخمية المرتفعة تفقد الثقة في قيمة النقد الأجنبي وتحقق مناخ مريب للإستثمار ذي المردود المؤجل، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجه الإستثمارات نحو القطاعات ذات المردود المباشر والأكيد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بن البار محمد، مرجع سبق ذكره، ص 159.



الجدول رقم 13: توزيع الإستثمار حسب القطاعات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

النسبة %	المبلغ	النسبة %	عدد المشاريع	القطاع
1.5	176019	2.02	1218	الزراعة
11.4	1323698	18.7	11290	البناء والأشغال العمومية
56.2	6503533	15.3	9231	الصناعة
1.1	127684	1.3	809	الصحة
8.8	1027480	50.9	30669	النقل
8.4	982934	1.3	789	السياحة
8.3	964388	10.3	6226	الخدمات
0.3	37514	0.003	2	التجارة
3.7	428963	0.01	5	الاتصالات
100	11572213	100	60239	المجموع

المصدر: فريال بوليلة، كريمة جبروني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2021، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021، ص 78.

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة مدى تأثير معدلات التضخم على توزيع رؤوس الأموال وبالتالي ظهور تمايز في توزيع الإستثمارات بين قطاعات لا تتأثر بالتضخم على حساب قطاعات أخرى، حيث نجد أنه خلال ارتفاع معدلات التضخم لا يؤثر هذا كثيرا على القطاعات ذات السلع والخدمات الضرورية في حين أن القطاعات التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات كمالية يمكن للأفراد الإستغناء عن إقتنائها وذلك لإرتفاع أسعارها، حيث نلاحظ أن قطاع النقل يستحوذ على نسبة كبيرة من نسبة توزيع الإستثمارات، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الإستثمارية، وذلك لأهميته في الحياة اليومية للأفراد، وكذا في النشاط الاقتصادي ككل، بالإضافة لكونه أقل تكلفة وأقل مخاطرة. بينما نجد أن القطاع التجاري يستحوذ على أقل نسبة وذلك لما قد يتعرض له من مخاطر التضخم المستورد، حيث أصدر بنك الجزائر في تقريره السنوي لسنة 2021 تقريرا يبين فيه تسجيل أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية أعلى نسبة في جدول مؤشر الأسعار عند الإستهلاك بنسبة قدرت 43.1%.

إن التضخم ليس هو العامل الوحيد في توجيه نوعية النشاط الإستثماري، بل هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا، لذا وجب على الدولة توجيه الإستثمار إلى باقي القطاعات الأخرى خاصة الإنتاجية منها كالزراعة والصناعة... إلخ

ثالثا: أثر التضخم على التجارة الخارجية وسعر الصرف

يعتبر التضخم المحلي من أهم العوامل المسببة لأزمة ميزان المدفوعات، ذلك راجع لزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية من الإنتاج المحلي، مما يؤدي بها إلى الإستيراد من الخارج، بالإضافة إلى كميات السلع والخدمات التي كانت تصدر للخارج سوف تستهلك محليا، ومن ثم فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للإقتصاد الذي يشكو من حالات التضخم<sup>1</sup>.

الجدول رقم 14 : تطور الصادرات والواردات وأسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	أسعار الصرف(دولار)	السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	أسعار الصرف(دولار)
2010	57219	37806	74.39	2016	20677	20417	109.44
2011	72874	46459	72.93	2017	25317	23760	110.59
2012	71622	44694	77.53	2018	26959	22355	119.35
2013	65020	52040	79.36	2019	18832	20394	126.75
2014	55443	60246	80.57	2020	22134	24934	135.00
2015	34390	49177	100.46				

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2015، ص 477

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2017 ص 376

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022، ص 418

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 453

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 395

التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022، ص 439

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات عرفت تزايدا ملحوظا خلال سنتي 2010-2012 لما شهدته أسعار النفط من ارتفاع في تلك الفترة وتحسن الأوضاع الإقتصادية بعد الأزمة العالمية 2008، أما فيما يخص الواردات فإن قيما متذبذبة

<sup>1</sup> صغيري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 39.

تبعاً لسعر برميل النفط، حيث أن إرتفاع أسعاره يؤدي بالضرورة إلى زيادة تكاليف نقله وبالتالي تنعكس هذه الزيادة على أسعار المنتجات الإستهلاكية المصنعة ليرتفع سعرها هي الأخرى، حيث عرف ميزان التجاري فائضاً خلال الفترة 2010-2013 بقيمة 19413 مليون دولار سنة 2010 و12980 مليون دولار سنة 2013. كما عرفت سنتي 2014 و2015 عجزاً في ميزان المدفوعات نتيجة لإنخفاض أسعار النفط جراء الأزمة النفطية سنة 2014 حيث بلغ خلال هذه السنة 4803 مليون دولار.

كما شهدت سنة 2020 توقف شركات النقل العالمية عن نقل البضائع من بلد لآخر بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضتها الدول بسبب تفشي وباء كورونا، فشهد العالم موجة تضخم عالمية بسبب نقص الإنتاج مقابل زيادة الطلب الكلي، وأدى التبادل التجاري العالمي إلى حدوث ارتفاع الأسعار العالمية، كل هذا أثر على سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار حيث إنخفضت قيمة الدينار الجزائري حيث بلغ أدنى قيمة له سنة 2021 قدرت بـ 135 دينار جزائري مقابل واحد دولار. من هنا نستنتج أن معدلات التضخم أثرت سلباً على صادرات الجزائر وبالتالي تدهور قيمة عملتها الوطنية.

### الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية للتضخم في الجزائر

بالرغم من إعتبار التضخم ظاهرة نقدية بحتة، إلا أن إنعكاساتها تعدت إلى الجانب الإجتماعي، وذلك من خلال تدني القدرة الشرائية للأفراد وخاصة أصحاب الدخول الثابتة الذين يمثلون النسبة الأكبر في المجتمع، في حين بالمقابل نجد أن أصحاب الدخول العالية من مضاربين وأصحاب الأعمال الحرة، وبالتالي يحدث تفاوت في توزيع الثروات. كل هذا يؤدي إلى ظهور حالة من عدم الإستقرار الأمني والسياسي. كل هاته الإنعكاسات السلبية للتضخم نلخصها فيما يلي:

#### أولاً: أثر التضخم على القوة الشرائية

بإعتبار أن أهم وظيفة للأسعار هي كونها وسيلة لتنظيم المبادلات والتداول، بالإضافة إلى تخصيص الموارد وكذا إعادة توزيع الدخل الوطني، الذي يتكون هذا الأخير من مجموعة عوائد عناصر الإنتاج، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية وذلك خلال فترة زمنية معينة (سنة واحدة)، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتكون من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلاً الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، وخلال فترات التضخم يتوالى إرتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق إرتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي، وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل نظراً لإختلاف معدلات الزيادة في المداخيل للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين و المتعاقدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون

السواد الأعظم في المجتمع، بحيث يعجزون عن إلحاق بإرتفاع الأسعار في حين في المقابل نجد أن أصحاب الدخل المتغيرة هم المستفيد الأكبر في فترات التضخم<sup>1</sup>.

ثانيا: التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخل ما بين فئات المجتمع

إن من الإشكاليات الرئيسية في الجزائر، والتي غالبا ما تظهر في شكل اضطرابات عالمية، هي عملية تحديد الأجر الذي لم يحسم أمره بعد رغم المراحل التي مر بها، إذ نرى أنه من الضروري محاولة إيجاد قاعدة عامة وشاملة وعادلة لتحديد هذا الأجر، في وقت يتسم بالانفتاح على العالم الخارجي و بروز العولمة كمحدد رئيسي لا مفر منه من الاتجاهات المستقبلية للإقتصاديات العالمية.

ويمكننا إدراك الظلم الإجتماعي النسبي الذي يمكن أن يلحقه التضخم بأصحاب الدخل الثابتة، بما فهم أيضا أرباب المعاشات وحملة السندات، وغيرهم من تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تمثل السواد الأعظم من المجتمع الجزائري، على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة، حيث نجد أن المستوى المعيشي للفرد الجزائري يزداد تدهورا، وإتجه نصيب الإنفاق على المواد الغذائية من ميزانية العائلة للزيادة بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة. كما أن مدخرات الأفراد المودعة لدى البنوك والحسابات البريدية الجارية فقدت الكثير من قيمتها جراء إنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على دائم<sup>2</sup>.

ثالثا: ظهور الطبقة بين أصناف المجتمع الجزائري

إن تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية الذي تسببها الإرتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار، يؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين، فيما يتضرر أصحاب الدخل الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب. ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر، فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع من التمايز الاجتماعي، ولدته الضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة<sup>3</sup>.

رابعا: هجرة الأدمغة والكفاءات الجزائرية إلى الخارج

إن تدني المستوى المعيشي بالإضافة إلى عدم توفر البيئة الملائمة لتطور الكفاءات تسببت في تدني أداء الفرد الجزائري وهجرة الأدمغة، حيث احتلت الجزائر، حسب دراسات كشفت عنها إدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة

<sup>1</sup> بلقاضي بلقاسم، التضخم وأثاره الإقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 2، العدد 28، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013، ص 156.

<sup>2</sup> السعيد هتمات، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 254.

<sup>3</sup> نفسه، صص 255، 256.

الدول العربية خلال السنوات الأخيرة، مقدما أكثر الدول العربية هجرة لكفاءاتها البشرية بعدد قدر بحوالي 215000، وهو الأمر الذي يؤثر على التنمية في البلاد<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: مساهمة السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من بين أكبر المشاكل الإقتصادية التي تسعى السلطات النقدية في الجزائر لمواجهته، وذلك من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، لذا كان ولا بد من توفير الظروف والوسائل الملائمة من أجل تحقيق أهدافها النهائية، خاصة وأن الجزائر وكغيرها من الدول النامية تشهد تغييرات جوهرية على مستوى نظامها النقدي.

#### المطلب الأول: دور أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم

تعتمد السلطة النقدية في الجزائر على مجموعة من الأدوات النقدية وذلك من أجل التحكم في العرض النقدي، وعليه سنركز على أهم الأدوات التي إستخدمتها السلطة النقدية والمتمثلة في سياسة معدل إعادة الخصم، معدل الإحتياطي الإلزامي وسياسة السوق المفتوحة. بالإضافة إلى أدوات إستحدثتها السلطة النقدية نتيجة للسيولة المالية المفرطة.

##### أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم

تعتبر آلية معدل إعادة الخصم من أهم الوسائل وأكثرها إستعمالاً من طرف بنك الجزائر، وذلك من خلال إستعمالها منجبهة كأداة تمويل للبنوك والمؤسسات المالية، ومن جهة أخرى كأحد أدوات السياسة النقدية في مراقبة السيولة المصرفية.

حيث حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية: (المادتين 69 و72 من قانون النقد والقرض 90-10)، وتمثل هذه الشروط فيما يلي<sup>2</sup>:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات التمويل تمثل قروض موسمية أو قروض التمويل قصيرة الأجل على ألا تتعدى المدة القصوى 06 أشهر مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهر.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساساً لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات.
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ إستحقاقها 03 أشهر على الأكثر.
- تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة.

<sup>1</sup>السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم للجزائر باستخدام نماذج ARCH، مرجع سبق ذكره، ص 165.

<sup>2</sup>بشيشي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ومن خلال الجدول التالي سنوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر:

الجدول رقم 15: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022 سبتمبر
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	3.50	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75

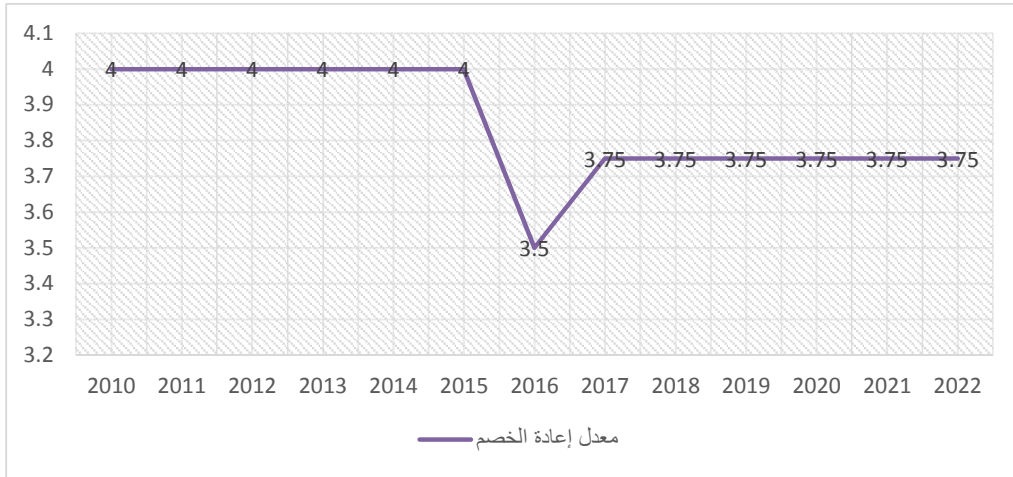
SOURCE:

Banque Algérie, Bulletin statistique n°29, Mars 2015, p 17.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°41, Mars e 2018, p 17.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°60, Septembre 2022, p 17.

الشكل رقم 09: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم 15

من خلال الجدول 15 أعلاه يتبين لنا أن معدل إعادة الخصم عرف تعديلات، والتي جاءت تماشيا مع أهداف السياسة النقدية التي وضعها البنك المركزي وسطرها لعلاج التضخم وفقا لكل مرحلة وخصائصها حيث قسمت إلى المراحل التالية:

أ- الفترة ما بين [2010-2015]

تميزت هذه المرحلة بثبات معدل إعادة الخصم وذلك منذ سنة 2010 إلى غاية 2015 بنسبة 4% وذلك لإعتماد البنك المركزي معدل ثابت منذ سنة 2004 وذلك لكون البنوك والمؤسسات المالية لم تكن محتاجة لإعادة التمويل بسبب إرتفاع قيمة الودائع تحت الطلب وودائع لأجل، حيث وصلت سنة 2014 إلى أكثر من 10000 مليار دينار جزائري، وبسبب توفر السيولة في تلك الفترة أدى إلى استغناء البنوك التجارية عن إعادة التمويل، وعليه تميزت هذه الفترة بنقص فاعلية معدل إعادة الخصم للحد من الضغوط التضخمية.

ب- الفترة ما بين [2016-2022]

شهدت هذه الفترة تراجعاً نسبياً حيث إنخفض إلى 3.75% سنة 2016 بهدف زيادة الكتلة النقدية التي عرفت إنخفاضا وبالتالي إرتفعت عمليات خصم السندات الخاصة والعمومية لخفض معدلها. ثم شهد عام 2017 إرتفاعاً ب 0.25% ليثبت عند معدل 0.75% إلى غاية يومنا هذا وذلك لانعدام إعادة التمويل من بنك الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة تتمثل في إسترجاع السيولة بالمناقصة والودائع المغلقة.

ثانياً: معدل الإحتياطي النقدي الإلزامي

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة، نتيجة إستخدامه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية سنة 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد، جعل بنك الجزائر يضيف أداة غير مباشرة للتحكم الأفضل في السيولة المصرفية وتجاوز التشوّهات الحاصلة على مستوى تخصيص الموارد تمثلت في فرض إحتياطي إلزامي على البنوك التجارية، حيث بدأ إستخدام هذه الأداة في أكتوبر 1994 بنسبة 3% من الودائع المصرفية مع إستبعاد الودائع بالعملة الأجنبية وتعويضها بنسبة 11.5%، حيث يحق للبنك المركزي حسب قانون 90-10 أن يفرض على البنوك أن تودع لديه، في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها إحتياطياً يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن أن يتعدى هذا الإحتياطي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لإحتسابه؛

وقد بدأ تطبيقه في أواخر سنة 1994 في إطار إصلاح أدوات السياسة النقدية والانتقال إلى إستخدام الأدوات غير المباشرة، قدر هذا المعدل سنة 2000 ب 5%، ثم تم تخفيضه إلى 4% في فيفري 2001 ثم إلى 3% في ماي 2001، ثم رفعه إلى 6.5% في ديسمبر 2002 بعد أن كان 4.25% بهدف تقليص إضافي في كمية السيولة المعروضة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>سالي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم-حالة الجزائر-، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد

15، جامعة البويرة-الجزائر، 2016، ص ص 95.96.

الجدول رقم 16: تطور معدل الإحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2010- سبتمبر 2022

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	سبتمبر 2022
معدل الإحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12	12	8	4	10	10	3	2	2

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Banque Algérie, Bulletin statistique Trimestrielle, n°29, Mars 2015, p 17.

Banque Algérie, Bulletin statistique Trimestrielle, n°41, Mars 2018, p 17.

Banque Algérie, Bulletin statistique Trimestrielle, n°60, Mars 2022, p 17.

من خلال قراءتنا للجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن معدل الإحتياطي الإجباري مر بالمراحل التالية لعلاج الضغوط التضخمية:

#### أ- الفترة ما بين [2010-2015]

حيث نلاحظ أن معدل الإحتياطي الإجباري قد إرتفع من 9% إلى 12% خلال الفترة 2010-2013 ليستقر عند هذه النسبة خلال سنتي 2014 و2015، حيث إعتد بنك الجزائر على هذه الأداة بشكل كبير من أجل إمتصاص فائض السيولة لدى البنوك التجارية، وبالتالي التحكم في العرض النقدي، أي الحد من قدرتها على منح الإئتمان، وعليه تعزيز دور السياسة النقدية في الحد من التضخم، حيث وصل إلى سنة 2015 إلى 4.8% .

حيث أقر بنك الجزائر في تقريره السنوي لسنة 2013 إلى أن الإحتياطيات الإجبارية في تزايد مستمر حيث قدرت ب ما بين 26.5% و33.5% من نسبة السيولة المصرفية لدى البنك المركزي، حيث وصلت سنة 2013 إلى 754 مليار دينار جزائري<sup>1</sup>.

#### ب- الفترة ما بين [2016-2019]

وبالرجوع إلى الجدول نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تراجعاً نسبياً خلال سنتي 2016 و2017 بمعدل 8%، 4% على التوالي، وهذا الإنخفاض في معدل الإحتياطي الإجباري يدل على أن الدولة قد إنتهجت آنذاك سياسة نقدية توسعية لمعالجة الركود الإقتصادي من خلال زيادة من الإئتمان، ثم ليعود للإرتفاع خلال سنتي 2018 و2019 بمعدل 10%.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 175.



ج- الفترة ما بين [2020-2022]

قام بنك الجزائر بتخفيض الحد الأدنى لمعدلات الإحتياطات الإلزامية من 3% إلى 2% إعتباراً من 15 فيفري 2021 حسب آخر تقرير لبنك الجزائر وذلك بعدما كان 10% سنة 2019 وتم تخفيضه إلى 3% في 15 سبتمبر 2022، ويهدف هذا التخفيض المتتالي والتدريجي في معدلات الإحتياطات الإلزامية إلى تحرير هوامش إضافية من السيولة للبنوك من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتصاد الحقيقي في سياق ركود السوق المالي، ويهدف هذا القرار إلى تحفيز وزيادة عرض القرض كإجراء مرافق لإنعاش الإقتصاد الوطني. بنك الجزائر<sup>1</sup>، حيث إتجهت السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر إلى تنفيذ برنامج خاص لإعادة التمويل كإجراء إستثنائي لها، وذلك نظراً للوضع الصحي والإقتصادي العالمي جراء جائحة كوفيد19 حيث شهدت الجزائر كغيرها من دول العالم موجة تضخم بسبب نقص المعروض الحقيقي للسلع والخدمات، لتشهد سنة 2022 أعلى نسبة تضخم خلال السنوات الأخيرة.

#### ثالثاً: سياسة السوق المفتوحة

أنشأت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1998، وعرفت إهتماماً بعد صدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث إتخذت خطوات مهمة لتوسيع المتدخلين في هذا السوق وتفعيل نشاطها، لتشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والمستثمرين، ولقد حددت المادة 76 من قانون 90-10 إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد بأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عامة تستحق في أقل من 6 أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح القروض، كما حددت المادة إجمالي العمليات التي يجربها البنك المركزي على السندات العامة بأن لا تتعدى 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، وتم التخلي عن هذا الشرط في الأمر 03-11، حيث نجد أن البنك المركزي هو الوحيد المخول له قانوناً بإنجاز عمليات السوق المفتوحة بتدخل المؤسسات المالية و البنوك التي تقدم التسعيرات النهائية لعملية الشراء أو البيع، وتم إعطاء البنك التجاري من طرف البنك المركزي المبادرة في إقتراح أنواع جديدة من القروض والإدخار بشرط إخطار البنك المركزي<sup>2</sup>.

فجاء في نص المادة 13 من القانون رقم 09-02 المتعلق بالسياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها ما يلي: "تتم عمليات السوق المفتوحة داخل السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه أيضاً قرار إختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذهالعمليات، يمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات نضج من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية)، إلى 12 شهراً (عمليات ذات فترات نضج أطول)"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، ص 40.

<sup>2</sup> سالمي رشيد، أسامة بوشريط، مرجع سيق ذكره، ص ص 96، 95.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية، القانون 09-02، مؤرخ في أول جمادة الثانية عام 1430 هـ الموافق ل: 26 مايو سنة 2009، المتعلق بالسياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المادة، 13، ص 20

• عمليات التنازل المؤقت:

وهي العمليات التي من خلالها يقوم بنك الجزائر<sup>1</sup>:

- بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة؛

- منح قروض مضمونة بواسطة التنازل عن الأوراق الخاصة (مستحقات خاصة مقبولة).

تتم عمليات السيولة قصد الضبط الدقيق في شكل عمليات التنازل المؤقت عن طريق الإعلانات عن المناقصة السريعة، باستثناء اللجوء للإجراءات الثنائية، حيث تتم عمليات سحب السيولة قصد الضبط الدقيق عن طريق عمليات التنازل المؤقت ماعدا في حالات إستثنائية حيث تتم عن طريق إجراءات ثنائية.

ورغم أن آلية السوق المفتوحة من بين السياسات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في التحكم في السيولة، إلا أنها بقيت بدون جدوى في السوق المصرفية الجزائرية، ولعبت الدور الطفيف على مستوى التحكم في حجم السيولة النقدية.

ويرجع السبب في هذا إلى محدودية معاملات السندات العمومية من حيث الحجم والتداول بسبب فائض السيولة الذي تمتعت به الخزينة العمومية خلال فترات إرتفاع الإحتياطي النقدي خاصة فترة 2010-2015. بالإضافة إلى أنه في الفترة الأخيرة تميزت السياسة النقدية بغياب سياسة السوق المفتوحة خلال الفترة الأخيرة بسبب ضعف السوق بين البنوك، كما أن بنك الجزائر قام بإدارة السياسة النقدية بواسطة أدوات مستحدثة تمثلت في إسترجاع السيولة وإسترجاع الودائع المغلة وكذا الإحتياطي الإجباري وهذا ما ساعدها على إمتصاص السيولة في السوق النقدي بشكل فعلي.

رابعاً: أدوات السياسة النقدية المستحدثة في الجزائر

نظراً لعدم كفاية معدل إعادة الخصم في إمتصاص فائض السيولة خلال فترة 2002-2014، إضطر البنك الجزائري إلى إدخال أدوات جديدة للسياسة النقدية في الجزائر تتمثل في آليات إسترجاع السيولة بالمناقصة منذ بداية 2002، وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة في جوان 2005 ويمكن تلخيص تأثيرها على معدلات التضخم كمايلي:

أ- آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة

تعتبر آلية إسترجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي إستحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة. وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل 2002 وتعتمد آلية إسترجاع السيولة على بياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل إستحقاق لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق وذلك بالمشاركة في مناقصة يعلن عنها بنك الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفسه، ص 20، 21

<sup>2</sup> محسن زبيدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 562.

تعتبر هذه الوسيلة أكبر مرونة من الإحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم علاوة على ذلك ليست المشاركة في عملية إسترجاع السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير السيولة فيها، وقد ساهمت أداة إسترجاع السيولة في إمتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية إستعمالها سنة 2002، حيث بدأت ب 100 مليار في نهاية نفس السنة، ثم بلغت 250 و 400 مليار دينار جزائري سنة 2004 و 2005 على التوالي، وفي الدول المتقدمة لها نفس معنى السوق المفتوحة. وفي المقابل هذا الإرتفاع قام بنك الجزائر بتخفيض سعر الفائدة على إسترجاع السيولة من 1.75% في ديسمبر 2003 إلى 1.25% في جوان 2004، ثم إلى 0.75% في نهاية 2004، كما إنتقل معدل إسترداد السيولة في الجزائر من 1.75% في المتوسط سنة 2007، وإلى أقل 1.5% في جوان 2008<sup>1</sup>.

ومن خلال الجدول التالي نوضح نسب إسترجاع السيولة خلال الفترة 2010-2022

<sup>1</sup>بركان زهية، مرجع سبق ذكره، 256

الجدول رقم 17: نسبة إسترجاع السيولة خلال الفترة 2010-2022

السنوات	معدل الفائدة على إسترجاع السيولة ل 7 أيام %	معدل الفائدة على إسترجاع السيولة ل 3 أشهر %	معدل الفائدة على إسترجاع السيولة ل 6 أشهر %	نسبة مساهمة الأداة في إسترجاع السيولة %
2010	0.75	1.25	-	40.73
2011	0.75	1.25	-	35.78
2012	0.75	1.25	-	35.49
2013	0.75	1.25	1.50	50.13
2014	0.75	1.25	1.50	49.43
2015	0.75	1.25	1.50	36.01
2016	0.75	1.25	1.50	14.27
2017	-	-	-	-
2018	3.50	-	-	-
2019	3.50	-	-	-
2020	-	-	-	-
2021	-	-	-	-

SOURCE:

Banque Algérie, Bulletin statistique Trimestrielle, n°36, Mars 2016, p 17.

Banque Algérie, Bulletin statistique Trimestrielle, n°60, Mars e 2022, p 17

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الأداة في إسترجاع السيولة للسنوات من 2010-2012 سجلت قيما متقاربة، لتشهد إرتفاعا ملحوظا خلال سنتي 2013 و2014 مقدر ب 50.13% و49.43% على التوالي، وذلك بهدف إحتواء فائض السيولة الهيكلية بسبب إعتقاد التعليمة الجديدة المتعلقة بإسترجاع السيولة سنة 2013. (أداة جديدة تتمثل في إسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر وطبقت إبتداء من شهر جانفي 2013)

بينما سجلت تراجعاً سنة 2015 لتبلغ قيمة 32.9% وذلك بسبب إتجاه السياسة النقدية من خلال بنك الجزائر إلى التخفيض التدريجي لعتبات إمتصاص السيولة، حيث سجلت خلال سنة 2016 نسبة أدنى قدرت ب 14.27% ويرجع هذا إلى إلغاء تسعيرة عمليات تسهيلة الإيداع إبتداء من شهر أوت وذلك من أجل إعادة تمويل النظام المصرفي.

وعليه يمكن القول أنّ هذه الأداة أثبتت فعاليتها في المساهمة في تخفيض معدلات التضخم منذ بداية إستعمالها سنة 2002 حيث لاحظنا أنه خلال الفترة 2010-2016 تراجعاً ملحوظاً في معدلات التضخم في الجزائر، فقد سجلت قيما

منخفضة خاصة خلال السنوات الأخيرة، حيث سجل من 2013 قيمة 3.3% ليصل إلى 2.4% سنة 2020 ما يدل على نجاعة هذه الأداة في كبح الآثار التضخمية، غير أن إستخدامها بشكل مفرط يؤثر في عمليات منح الإئتمان بسبب نقص السيولة على مستوى البنوك التجارية.

ويتم الرجوع إلى هذه الأداة بعد إستخدام الأدوات الأخرى، وبقيت وضعية السيولة مثيرة للإنشغال وبالتالي يتم القيام بالإسترداد أو تسهيلات السيولة لمرافقة تطور النشاط الإقتصادي سواء كان مرتفعا أو منخفضا.

#### ب- تسهيلات الودائع المغلة للفائدة

لقد بدأ تطبيق هذه الأداة في جوان 2005 وفقا للتعليمية 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005، حيث هي عبارة عن ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي على مدى يوم واحد (24 ساعة) ومصنفة على بياض مقابل معدل فائدة يعلن عنه بنك الجزائر، وقد ساهمت هذه الأداة بشكل كبير في إمتصاص السيولة النقدية بنسبة تزيد عن 40% من إجمالي فائض السيولة حيث قدرت هذه الأخيرة والتي وضفت من طرف البنوك إظار هذه الأداة إلى حوالي 1258 مليار دينار جزائري سنة 2011.<sup>1</sup>

وهي أداة تشبه أداة إسترجاع السيولة مع فارق أساسي هو أن تسهيلة الوديعة تؤدي بمبادرة من البنك، هذا الأخير يتصل ببنك الجزائر ويحدد ما هو المبلغ الذي يستطيع إيداعه على مستواه، وهي تسمح للمصارف بإنجاز الودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، ويرجع السبب خصوصا إلى أنه خلال الأيام العشرة الأخيرة تعرف البنوك فائضا في السيولة ومن خلال الجدول التالي نستعرض معدلات فوائدها تسهيلات الإيداع خلال الفترة 2010-2016.

<sup>1</sup>عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، جامعة الشلف- الجزائر، 2014، ص32.

الجدول 18: معدلات فوائد تسهيلات الإيداع خلال الفترة 2010-2016

السنوات	معدل فوائد تسهيلات الإيداع %	نسبة مساهمة الأداة في استرجاع السيولة %
2010	0.3	39.9
2011	0.3	44.20
2012	0.3	33.30
2013	0.3	26.2
2014	0.3	17.16
2015	0.3	8.33
2016	0.3	4.75

Source :Banque d'Algérie. Bulletin statistique trimestrielle N°40. 2017. P17

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنّ أداة تسهيلات الودائع عرفت إستعمالا محدودا منذ بداية إستعمالها سنة 2005، غير أنه خلال الفترة 2010-2012 إعتد عليها بنك الجزائر بشكل أكبر مقارنة بآلية إسترجاع السيولة، حيث وصلت أعلى نسبة لها في إسترجاع السيولة سنة 2011 بمعدل 44.20%، إلا أنه خلال سنتي 2013-2014 عرفت إنخفاضا في نسبة إسترجاعها للسيولة بمقدار 26.2% و17.16% على التوالي. ومن خلال تطبيق هذه الأداة إستطاع بنك الجزائر إسترداد فائض معتبر من السيولة الأمر الذي سمح له بالتحكم في معدلات التضخم لتستمر على هذه الحال إلى غاية سنة 2016 حيث إنخفضت نسبتها في إمتصاص السيولة وذلك بسبب التراجع الكبير في مستوى السيولة على مستوى البنوك وعلى إثر هذا تم إلغاء العمل بها.

وإبتداء من شهر مارس 2017 قام بنك الجزائر بإدراج عمليات السوق المفتوحة، بضخ سيولة بتواريخ إستحقاق مختلفة، مع جعل معدلات الفائدة للعمليات لـ 7 أيام، ليتوجه في نوفمبر 2018 إلى التمويل غير التقليدي، للشراء المباشر لسندات الخزينة من أجل تغطية حاجياتها من التمويل. وعليه حسب تطور السيولة المصرفية يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لإمتصاص السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي<sup>1</sup>.

مما سبق نستنتج أن آلية إسترجاع الودائع المغلقة هي آلية فعالة بإعتبار أنه في فترة تدخلها ساهمت في خفض معدلات التضخم وذلك لسرعة إستعمالها (24 ساعة) للتدخل في إمتصاص فائض السيولة في البنوك، غير أن البنك المركزي يعتمد أكثر على آلية إسترجاع السيولة بالمنافسة لقدرته على التحكم فيها بصورة تضمن له تحقيق أهدافه.

<sup>1</sup> عطار كوثر، بوقموم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 705، 706.

المطلب الثاني: السياسة النقدية:عوامل النجاح، المعوقات

أولاً: عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر

يشير الواقع الاقتصادي إلى نجاح السياسة النقدية يتوقف على توافر مجموعة من التغيرات أهمها:<sup>1</sup>

- درجة إستقلالية البنك المركزي: حيث أن من أهم المتطلبات الأساسية لنجاح السياسة النقدية هي إعطاء الإستقلالية الكاملة للبنك المركزي، ويدخل ضمن هذه الإستقلالية تعيين محافظ البنك المركزي من قبل مجلس محافظي البنوك، وفي الجزائر يتم تعيينه من قبل الحكومة بموجب مرسوم رئاسي مما يفقده سلطة القرار النهائي. حتى أن صياغة السياسة النقدية تتدخل فيها عدة أطراف الأمر الذي يجعل السلطة النقدية غير قادرة على صياغة أهدافها النهائية، ويدخل ضمن تلك الحرية أيضا، تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي، وفي الوقت نفسه عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة، أو الإبقاء على سعر صرف إسمي معين، وغيرها من القرارات التي يرغب البنك المركزي في تطبيقها بالشكل الذي يراه مناسباً؛
- ألا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في الأجل الطويل.
- إن السياسة النقدية الفعالة يجب أن تستند إلى نظرة واسعة تتضمن توفر المعلومات للسلطة النقدية يتيح لها فهمها ومعرفة شاملة حول تشغيل الإقتصاد ولذلك فمن الطبيعي أن تقوم السياسية النقدية بجمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر لتكوين حوصلة عن وضعية الإقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة إختلالاته وإمكانياته؛
- توفر قدر ملائم من الإستقرار السياسي من خلال توفير المناخ الآمن والتقليص من تعاقب الحكومات لإعطاء المناخ الإستثماري القادر على تحركات رؤوس الأموال وكذا الإستثمارات المختلفة؛
- توفير إطار تشريعي وإداري مستقر تعمل في إطاره المؤسسات المالية؛
- مدى توافر الإقتصاد على سوق نقدي وسوق مالي متطوران؛
- توافر وضع مالي قوي ورسوخ الإستقرار الاقتصادي؛
- الإعتماد على سعر الصرف المرن أكثر من تفاعلها مع سعر الصرف الثابت؛

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره ، ص 45-50.

- التقليل من نشاط الاقتصاد الموازي، إذ كلما قل نشاطه من السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية<sup>1</sup>.

تناسق السياسة النقدية مع اتجاهات السياسة المالية بصفة عامة وخاصة سياسة الميزانية وسياسة الدين العام، إذ تعتبر السياسة المالية من بين الأدوات المكتملة للسياسة النقدية، وكذا سياسة البيع بالتقسيط، حيث يمكن للدولة أن تؤثر في السياسة الاقتصادية بوسيلتين: إما بتعديل قيمة القسط الأول، أو تعديل أقصى فترة الإسترداد<sup>2</sup>.

#### ثانيا: معيقات فعالية السياسة النقدية في الجزائر

- توجد العديد من العوامل التي تحول دون فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم نختصرها في النقاط التالية<sup>3</sup>:
- يجب ألا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من البنك المركزي كما لا يجب إعطاء الثقة الكبيرة للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لترقية النفقات الحكومية، إن إنعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية بحسب الظروف السائدة.
  - كما تعد مشكلة المتأخرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية من التحديات التي تواجه بنك الجزائر خاصة في المرحلة الإنتقالية التي يمولها الاقتصاد الوطني الأمر الذي يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعال في معدل التضخم إذا حدثت إنحرافات كبيرة له وهو ما يفقد السياسة النقدية المصدقية في تحقيق أهدافها.
  - عدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري، باعتبار أن هذا الأخير هو الذي يقوم بخلق الإئتمان داخل الاقتصاد، ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية، كما أنه الإطار الذي يعبئ المدخرات المالية لتمويل الإستثمارات، لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه، وهذا الأمر تنشأ عنه الفجوات التضخمية، لأن النظام المصرفي هو الوسط المالي الذي ينقل تأثير أدوات السياسة النقدية من الدائرة المالية إلى الدائرة الحقيقية، ومنها إلى التضخم.
  - ضعف الوعي النقدي والمصرفي في المجتمع الجزائري؛ حيث يتجه الأفراد الجزائريين إلى الإكتناز أي الإحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليس في شكل ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تشويبه المدفوعات، الأمر الذي يقلل دور البنوك التجارية في الجزائر.

<sup>1</sup> بن طالي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي-حالة الإقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 127.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن عمرة، مرجع سيق ذكره، ص 236.

<sup>3</sup> بن علي بلعزوز، مرجع سيق ذكره، ص 45-50.



- تفتقر الجزائر لأسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت، من خلال قلة عدد المؤسسات المالية والنقدية، وضآلة الموجودات المالية المتداولة فيها من أدوات مالية خاصة وحكومية، وهو الشيء الذي يقلل من كفاءة بنك الجزائر وفعالية إستخدامه سياسة سعر إعادة الخصم، وإستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع<sup>1</sup>.

## خلاصة:

إن مساهمة السياسة النقدية في علاج ظاهرة التضخم في الجزائر مرهون بدرجة فعالية أدواتها المستعملة في خفض معدلاته ، وبالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا منذ إصدار قانون النقد والقرض 10-90 الذي كان أساسه دخول إلى نظام السوق الحر، حيث شهدت أدوات السياسة النقدية تطورا ملحوظا، غير أن هذا الأخير واجهته عدة معيقات حالت دون تحقيق الأهداف النهائية لها، فعدم تحقيق الإستقرار النقدي متعلق أساسا بمدى قدرة السلطة النقدية بالتحكم بعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الوضع النقدي، المالي وبالتالي الأوضاع الإقتصادية ككل.

<sup>1</sup>طالبي فريد، مرجع سبق ذكره، ص ص 128، 129.

## خلاصة الفصل

- إن مساهمة أدوات السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الجزائر واجهت عدة تحديات كان من أهمها الحفاظ على الإستقرار النقدي من خلال التحكم في المستوى العام للأسعار، حيث إرتبط الوصول إلى هذه الأهداف بمدى قدرة السلطة النقدية في التحكم في أدواتها، حيث إستخلصنا من خلال بحثنا إلى النتائج التالية:
- إن تدني القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بسبب إنخفاض قيمة العملة الوطنية نتيجة لإنخفاض الطلب الخارجي عليها وذلك لإنخفاض الإنتاج الذي بدوره يؤثر على حجم الصادرات.
  - عدم قدرة البنك المركزي على التحكم في أدوات السياسة النقدية، وذلك لعدم نقله لقرارته فيما يخص الإصدار النقدي، حيث في كثير من الأحيان تكون هذه القرارات صادرة من الحكومة.
  - السياسة النقدية غير كافية لوحدها للتحكم في الإستقرار النقدي، بل يجب وجود إرادة سياسية في النهوض بالإنتاج الحقيقي والإبتعاد عن الإعتماد على الإيرادات النفطية التي تكون أسعارها غير مستقرة.
  - تعتبر قدرة السياسة النقدية على التحكم في معدلات التضخم نسبية، وذلك لكون التضخم في الجزائر ليس ظاهرة نقدية فقط وإنما تتحكم فيه عوامل أخرى هيكلية كأثر السوق الموازية وعوامل أخرى خارجية كالتضخم المستورد.

# الخاتمة

## الخاتمة

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة، جعلها محل إهتمام ودراسة العديد من الإقتصاديين كونها من أبرز السياسات التي عنيت بظاهرة التضخم هذا الأخير الذي أصبح ظاهرة حتمية تعاني منه معظم دول العالم، حيث تم الاتفاق على أن التأثير في معدلات التضخم يستوجب استخدام سياسة نقدية فعالة تتوفر على الشروط المناسبة والملائمة لتحقيق أهدافها، حيث تقوم هذه السياسة باستهداف الكتلة النقدية في الإقتصاد سواء بالزيادة متبعة بذلك سياسة نقدية توسعية، أو خفضها من خلال إتباع سياسة نقدية إنكماشية للحد من التوسع النقدي، وذلك حسب ما يتمشى وأهدافها وكذا حسب الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة في فترة محددة، مستخدمة في ذلك أدوات كمية وأخرى كيفية.

إن منح صلاحيات للبنك المركزي كجهاز مسؤول عن التحكم في توجيه أدوات السياسة النقدية في الجزائر وكذا تحديد أهدافها الأساسية بما يخدم للأوضاع الاقتصادية السائدة، فاعتمدت الأدوات الكمية للتأثير على معدلات التضخم التي عرفت إرتفاعا ملحوظا في معدلاته، كما أن أصل التضخم في الجزائر لا يعود لأسباب نقدية فقط وإنما لأسباب مؤسسية وهيكلية، إلى أن آثاره السلبية على الإقتصاد والمجتمع أدت إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد، لذا وجب توفير بيئة ملائمة لضمان نجاح السياسة النقدية.

### نتائج البحث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج والتوصيات تتمثل في:

#### ➤ نتائج عامة:

- ✓ إن قصور حجم الطاقات الإنتاجية يعتبر العامل الأساسي في حدوث ظاهرة التضخم، حيث ينتج عنه تدني حجم الناتج المحلي والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات مما يضعف من إحتياجات العملة الصعبة فينتج عنه إنخفاض قيمة العملة ومنه إرتفاع المستوى العام للأسعار.
- ✓ إن بلوغ الأهداف النهائية هو المسعى الأساسي للسياسة النقدية غير أن الوصول إليه لا يتحقق إلا بالمرور على الأهداف الأولية والوسيطية فتوفر سوق نقدي فعال واستقرار كل من سعر الصرف ومعدلات الفائدة يؤدي حتما إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبلوغ معدلات النمو الاقتصادي أعلى قيم لها وكذا تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ بالرغم من أن التضخم هو ظاهرة عالمية إلا أن خصائصه وآثاره تختلف من بلد لآخر وذلك حسب خصوصية البنية الاقتصادية لكل بلد وكذا الإجراءات المتبعة لمكافحته.
- ✓ إن إستهداف تقليل التضخم كإطار للسياسة النقدية من شأنه الحفاظ على إستقرار الأسعار وذلك من خلال تعزيزه للشفافية وإلزام صانعي السياسة بتعميق الإصلاحات.

## الخاتمة

### ➤ نتائج خاصة بالجزائر:

- ✓ تمثل السياسة النقدية في الجزائر مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي ويسعى من خلالها التأثير في حجم المعروض النقدي وذلك باستخدام أدوات مباشرة وغير مباشرة، وأدوات أخرى مستحدثة إمتصاص فائض السيولة عن طريق المناقصة أو عن طريق تسهيلات الودائع المغلقة.
- ✓ إتمدت السلطات النقدية في الجزائر على الأدوات غير المباشرة من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي M1 و M2 تمثلت في معدل إعادة الخصم والإحتياطي القانوني، إلى جانب استحداث أدوات جديدة تمثلت في أداة إسترجاع السيولة والوديعة المغلقة.
- ✓ إن نجاح السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يقابله عدة تحديات من بينها غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تحريك عجلة الإنتاج وتشجيع الإستثمارات، إضافة إلى إنتشار الفساد السياسي، وإنتهاج سياسات غير مدروسة بشكل جدي كونها تخدم جانب دون آخر كاتباع الجزائر سياسة تخفيض العملة بهدف تسديد ديونها الداخلية، غير أن ذلك ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن.

### إختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: إلى جانب العوامل المعتادة لجذب الطلب والعرض، هناك عوامل أخرى تتحكم في مدى فعالية السياسة النقدية في الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية والتي من بينها الجزائر.

وتتمثل في أولا تحرير الأسعار في بداية مرحلة الإنتقال يؤدي إلى تصحيح مبدئي لمستوى الأسعار وتغييرات جوهرية في الأسعار النسبية وبالتالي في التضخم، وثانيا إن هذا التصحيح في الأسعار النسبية يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد بدرجة كبيرة وبالتالي إلى التمويل النقدي للعجز المالي الناجم عن العائدات المالية المدهورة، وأخيرا، إن إنشاء أسواق منافسة وخصخصة المؤسسات يتطلب وقتا كبيرا، كما أن محاولة إدخال المنافسة والكفاءة يؤثر على معدلات التضخم خلال مرحلة الإنتقال، مما يؤكد صحة الفرضية.

-الفرضية الثانية: تعاني الدول النامية صعوبة في توجيه التضخم لأن العديد من هذه الدول لا يزال لديها معدلات عالية نسبيا من التضخم، ومن الصعب توقع التضخم في المستقبل بدقة.

وذلك راجع أولا، إلى درجة الإنتقال من تغييرات سعر الصرف إلى تغييرات الأسعار (التي تميل إلى أن تكون أعلى في الدول النامية)، والأساليب الصريحة والضمنية للربط بين الأسعار والأجور واسعة الإنتشار تؤدي إلى قصور ذاتي كبير في التضخم، وثانيا، إن العديد من الدول النامية لديها نصيب وفير من الأصول والخصوم مقومة بالعملات الأجنبية فالتحركات الكبيرة في سعر الصرف قد تكون لها آثار سلبية خطيرة على التضخم، وأخيرا، إن في كثير من الدول النامية يكون إستقلال البنك المركزي نصا قانونيا أكثر منه حقيقة واقعة لأن قراراته لاتزال تخضع أساسا إلى تمويل العجز المالي، مما يؤكد صحة الفرضية.

## الخاتمة

-الفرضية الثالثة: يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر من خلال مساهمتها في تحقيق الإستقرار في قيمة العملة وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

إن فاعلية السياسة النقدية في الجزائر يتحدد من خلال بلوغها الأهداف الوسيطة والنهائية التالية: أولاً، في بلوغ معدل نمو إقتصادي منتظم، إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول، ثانياً، الإستقرار العام للأسعار والحفاظ على إستقرار العملة الوطنية في المقام الثاني، وعليه تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بتحقيق الأهداف كلها، مما ينفي صحة الفرضية.

-الفرضية الرابعة: تكون السياسة النقدية أكثر كفاءة عندما تفهم الأسواق أهداف السياسة والروابط بين تدابير السياسة النقدية وتلك الأهداف، إضافة إلى ضرورة وجود الشفافية.

وذلك لما يحققه هاذين العاملين من نتائج تؤدي بدورها إلى زيادة إنضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها، كما تلعب الشفافية دوراً أساسياً حيث بقدر ما يتم الإعلان عن أهداف السياسة النقدية، بما فيها الأهداف الوسيطة، يساهم ذلك في أن ينقل إلى المشاركين في الأسواق فكرة الإعتماد على البنوك المركزية، مما يؤكد صحة الفرضية.



# قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

#### أ. الكتب:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم علي ابن منظور، لسان العرب، دار الحديث، مصر، القاهرة، بدون طبعة، 2009.
2. أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفعالية السياسة النقدية، المكتب العربي للمعارف، ط1، القاهرة، 2014.
3. أحمد سهير مصطفى، سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
4. أحمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.
5. إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
6. إسماعيل محمد هاشم، السياسات النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث للنشر، مصر، بدون طبعة، 2011.
7. باسم الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2006.
8. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2004.
9. بن قدور بن علي، يرير محمد، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادية، دار الأيام، عمان، الأردن، ط1، 2018.
10. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك-الأسس والمبادئ، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018.
11. خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والبنوك، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2017.
12. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2013.
13. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2010.
14. الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية من خلال الانتقال والتأثير، دار النشر: AlphaD، الجزائر، بدون طبعة، 2020.
15. رمزي زكي، التضخم في العالم العربي: بحوث ومناقشات إجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 مارس 1985، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1986.
16. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2006.
17. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، بدون طبعة، 2003.



## قائمة المراجع

18. سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
19. سعود جايد مشكور العامري، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2014.
20. سعيد الخضري، الإقتصاد النقدي والمصرفي، دار النهضة العربية، مصر، ط3، 1994.
21. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العرجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2010.
22. سلمان بوذياب، إقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، بدون طبعة، 1996.
23. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2008.
24. شاکر محمد العربي، محاضرات في الإقتصاد الكلي المعمم، بدون دار نشر، الجزائر، بدون طبعة، 2003.
25. شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2017.
26. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2005.
27. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
28. طاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2010.
29. عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.
30. عبد الحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2015.
31. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب للنشر، مصر، بدون طبعة، 1997.
32. عبد المجيد قدي، المدخل على السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003.
33. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2007.
34. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية " تحليل جزئي وكلي "، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 1997.
35. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2013.
36. عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية للنشر، الأردن، بدون طبعة، 1999.

## قائمة المراجع

37. علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمان نعمة الله وآخرون، النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية، دار التعليم الجامعي، مصر، بدون طبعة، 2018.
38. علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012.
39. غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، لبنان، بدون طبعة، 1999.
40. فاروق بن صالح الخطيب، النقود والسياسات النقدية، مكتبة الشقري للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، 2014.
41. فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار الكتاب العالمي، عمان، ط1، 2008.
42. كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1993-1994.
43. لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية، لبنان، بدون طبعة، 2010.
44. مجدي محمود شهاب، إقتصاديات المال والنقود، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.
45. محمد أحمد الأفندي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، ط1، 2018.
46. محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، اليمن، ط1، 2009.
47. محمد الشريف إلمان، مهارات في النظرية الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، الجزائر، بدون طبعة، 2003.
48. محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2010.
49. محمود محي الدين، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 4، الدار العربية للعلوم للنشر، بيروت، ط1، 2007.
50. محمود يونس وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2000.
51. مروان عطوان، مقاييس إقتصادية، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر بدون طبعة، 1989.
52. مصطفى جاب الله، السياسة الإقتصادية الكلية: مابين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018.
53. نزار كاظم الخيكاني، السياسات الإقتصادية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2015.
54. وجدي محمود حسين، إقتصاديات النقود والبنوك، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2002، ص 11.
55. وليد بشيبي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، بدون طبعة، 2017.
56. يسرى مهدي السامرائي، زكرياء الدوري، الصرافة المركزية والسياسة النقدية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، ليبيا، بدون طبعة، 1999.

### II. المذكرات والرسائل العلمية:

1. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013.
2. بن البار أمحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) -دراسة تحليلية قياسية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص علوم إقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.
3. بن طالبي فريد، فعالية السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الإقتصادي-حالة الإقتصاد الجزائري للفترة (1970-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.
4. تواتي سهام، سياسات محاربة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2022.
5. جودي زينب، شادلي أميرة، انعكاس التضخم على الأسواق رأس المال: حالة الكويت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، 2020.
6. دبابة أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد القياسي البنكي والمالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر، 2015.
7. السعيد هتمات، دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2006.
8. صغيري فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر 1970-2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
9. عبد الجليل شليق، إستخدام أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر (1990-2009) -مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة-الجزائر، 2012.

## قائمة المراجع

10. فتيحة مزارشي، أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة، أطروحة دكتوراه مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018.
11. فريال بوليلة، كريمة جبروني، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2021، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021.
12. كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص إقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران.
13. مرابط ساعد، توقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.
14. مصطفى وائل مصطفى رمضان، العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في برنامج إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2016.
15. نجاعي مليكة، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، دفعة 2019-2020.
16. وديع خلف الله، السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم في الجزائر (1990-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية (تأمينات وتسيير محافظ، جامعة العربي بن مهيدي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

### III. المجالات العلمية:

1. آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كاليدور السحري، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 03، جامعة بور سعيد، مصر، 2019.
2. بشيشي وليد، مجلخ سليم، تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 30، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945.

## قائمة المراجع

3. بعيط عبد الله، سيد أمير محمد، فعالية السياسة النقدية ودورها في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد 06، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، 2023.
4. بلقاضي بلقاسم، التضخم وأثاره الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 2، العدد 28، 2013.
5. بن دقفل كمال مؤشرات التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية- جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 27، العدد 2، أفريل 2013.
6. بن عزة إكرام، إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو، مجلة السياسة والإقتصاد، العدد 01، جامعة بني سويف كلية السياسة والإقتصاد، مصر، 2019.
7. بوقوموم محمد، كوثر عطار، تقييم أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة 008 ماي 1945، قلمة، ديسمبر 2022.
8. حمداني معمر، بناي مصطفى، أهمية السياسة النقدية في إستهداف التضخم في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة الإقتصاد الجديد، مخبر العولة والسياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021.
9. دحماني فاطمة وآخرون، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الإبداع، المجلد 10، العدد 1، 2000.
10. زهرة بودبودة، راضية مصداغ، توجهات السياسة النقدية في الجزائر تعديلات قانون النقد والقرض 10-90: دراسة تحليلية، مجلة الإقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي-الجزائر، 2022.
11. سالمي رشيد، أسامة بوشريط، أثر السياسة النقدية في التشغيل والتضخم-حالة الجزائر-، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة البويرة، العدد 15، المجلد 02، 2016.
12. عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على: التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 12، بدون سنة نشر.
13. عبد العزيز طيبة، فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 12.
14. عدوان علي، بن سماعيل حياة، دراسة تحليلية لواقع الكتلة النقدية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض (2020-10)، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 12، الجزائر، 2022.
15. فيطس مصطفى، السياسات المالية والضريبية للحد من التضخم في الجزائر، جامعة تيسمسيلت الجزائر، مجلة مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، 2022.
16. مروان محمد حسين فواعير، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد 5، العدد 50، 2022.

## قائمة المراجع

17. مكيد علي، عشيظ علاء الدين، أثر السياستين النقدية والمالية على التضخم-دراسة تطبيقية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2015)، مجلة الاقتصاد والإحصاءات التطبيقية، المجلد 14، العدد 02، جامعة بني فارس بالمدينة، الجزائر، 2017.
18. موسى بوشنب، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)، مجلة معارف، جامعة المجلد 10، العدد 19، بومرداس، الجزائر، 2015.
19. وسام مويبي، آمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد رقم 7، العدد 02، جوان 2020.
20. يسعد عبد الرحمن، دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر- 1990-2013، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 4، العدد 7، 2014.

### IV. التقارير والجرائد الرسمية

1. تقرير بنك الجزائر 2021، ديسمبر 2022.
2. الجريدة الرسمية، القانون 09-02، مؤرخ في أول جمادة الثانية عام 1430 هـ الموافق ل: 26 مايو سنة 2009، المتعلق بالسياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، المادة 13.
3. الجريدة الرسمية، العدد 57، المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.
4. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.
8. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.
9. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021.
10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022.

### V. الملتقيات

1. محسن زبيدة وآخرون، إصلاحات السياسة النقدية وأثر المعروض النقدي على النمو والتضخم في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2001-2018 باستخدام نموذج فار، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي (الإتجاهات الحديثة للجدارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 3/2 ديسمبر 2019.

## قائمة المراجع

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

1. DAMAS BENJAMIN .La Monnaie et Les Banque dans l'Economie.Edite par les presses de l'Université Jeane .Educa Vision. 2005. P 318

التقارير والنشرات الإحصائية:

Banque Algérie, Bulletin statistique n°1, décembre 2007

Banque Algérie, Bulletin statistique n°12, décembre 2010

Banque Algérie, Bulletin statistique n°20, décembre 2012

Banque Algérie, Bulletin statistique n°21, décembre 2013

Banque Algérie, Bulletin statistique n°29, Mars2015.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°40, Décembre 2017

Banque Algérie, Bulletin statistique n°41, Mars e 2018.

Banque Algérie, Bulletin statistique n°52, décembre 2020

Banque Algérie, Bulletin statistique n°20, décembre 2021 .

Banque Algérie, Bulletin statistique n°58, n°60 , décembre 2022

المواقع الإلكترونية:

1. موقع البنك الدولي: <https://data.worldbank.org/country/DZ>

## ملخص:

باعتبار أن السياسة النقدية من بين أهم السياسات الإقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الإستقرار النقدي، يهدف هذا البحث إلى إبراز دور السياسة النقدية في علاج التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022، حيث ترتبط فعالية هذه السياسة بوجود سلطة نقدية رشيدة قادرة على التحكم في أدواتها للتأثير في مختلف المتغيرات الإقتصادية التي من بينها التضخم.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التضخم في الجزائر ليس ظاهرة نقدية فقط وإنما تتحكم فيه عوامل مؤسسية وأخرى هيكلية.
- إعتمدت السلطات النقدية في الجزائر على الأدوات غير المباشرة من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي.
- يعتمد نجاح السياسة النقدية في الجزائر في مكافحة التضخم من خلال مواجهة عدة تحديات من بينها غياب الإرادة السياسية الحقيقية في تحريك عجلة التنمية خاصة في مجال الإنتاج والإستثمار. وكذا ضعف إستقلالية البنك المركزي بالإضافة لعدم وجود شفافية.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، التضخم، السلطة النقدية، المستوى العام للأسعار، الاستقرار النقدي.

## Abstract :

Considering that monetary policy is among the most important economic policies that countries rely on to achieve monetary stability,

This research aims to highlight the role of monetary policy in treating inflation in Algeria during the period 2010-2022, as the effectiveness of this policy depends on the presence of a rational monetary authority that is capable enough to control its tools to influence various economic variables, including Inflation.

Through this research, we reached the following results:

- Inflation in Algeria is not only a monetary phenomenon, but is controlled by institutional and structural factors.
- The monetary authorities in Algeria have relied on indirect tools in order to influence the size of the money supply.
- The success of monetary policy in Algeria depends on combating inflation by facing several challenges, including the absence of real political will to move the wheel of development, especially in the field of production and investment. As well as the weak independence of the Central Bank in addition to the lack of transparency.

**Keywords:** Monetary policy. Inflation. Monetary authority. General level of prices. Monetary stability.

## Résumé:

Considérant que la politique monétaire est l'une des politiques économiques les plus importantes sur lesquelles les pays comptent pour parvenir à la stabilité monétaire,

Cette recherche, vise à mettre en évidence, le rôle de la politique monétaire dans le traitement de l'inflation en Algérie, au cours de la période (2010-2022), l'efficacité de cette politique étant liée à la présence d'une autorité monétaire rationnelle capable de contrôler ses outils pour influencer diverses variables économiques, dont l'inflation.

Grâce à cette recherche, nous sommes parvenus aux résultats suivants :

- L'inflation en Algérie, n'est pas seulement un phénomène monétaire, mais elle est contrôlée par des facteurs institutionnels et structurels.
- Les autorités monétaires algériennes se sont appuyées sur des outils indirects pour influencer la taille de la masse monétaire.
- Le succès de la politique monétaire en Algérie dépend de la lutte contre l'inflation face à plusieurs défis, dont l'absence d'une réelle volonté politique de faire bouger la roue du développement, notamment dans le domaine de la production et de l'investissement. Ainsi que la faible indépendance de la Banque centrale en plus du manque de transparence.

**Mots-clés:** Politique monétaire. Inflation. Autorité monétaire. Niveau général des prix. Stabilité monétaire